

جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر 1

كلية العلوم الإسلامية

قسم: العقائد والأديان

# مناهج المحدثين

التخصص: (الكتاب والسنة)

المستوى: (ليسانس) السنة الثالثة (السداسي الخامس)

تأليف

الدكتور / بلال طبري

1444هـ - 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

## نموذج مطابقة

عرض تكوين  
ل. م. د

ليسانس أكاديمية

2017 - 2016

القسم	الكلية/ المعهد	المؤسسة
العقائد والأديان	كلية العلوم الإسلامية	جامعة الجزائر 1

التخصص	الفرع	الميدان
الكتاب والسنة	العلوم الإسلامية - أصول الدين	العلوم الإنسانية والاجتماعية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب].

أما بعد فقد أسندت إلى كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة تدریس مقياس «مناهج المحدثين» لطلاب تخصص الكتاب والسنة، مستوى السنة الثالثة (السداسي الخامس). فرأيت من المناسب أن أضع فيها «مذكرة تحضيرية» تجمع شتات المادة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل فيها فائدة علمية للطلبة، وأن ينفع بها.

وصلی الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه:

بلال بن حبشي طبري

شرشال في 2 محرم 1444هـ

الموافق: 31 يوليو 2022هـ

## عناصر المقرر الدراسي المعتمد في الكلية

السداسي الخامس.

وحدة التعليم المنهجية

المادة : مناهج المحدثين

الرصيد: 03

المعامل: 01

أهداف التعليم :

- أن يتعرف الطلاب على باقي واشهر كتب السنة، ومناهجها العلمية بتوسع.
- أن يتعرف الطلاب على جهود العلماء والمؤلفين في السنة وشروحا.
- أن يتدرب الطلاب على القراءة السليمة لأحاديث الرسول p.
- أن يتدرب الطلاب على التطبيق لقواعد علوم الحديث والجرح والتعديل.

المعارف المسبقة المطلوبة :

معارف حصلها الطالب جراء دراسته لعلم مصطلح الحديث وللحديث التحليلي في السداسيات السابقة

محتوى المادة :

**المحور 1- سنن الإمام أبي داود :**

- أ- التعريف بالإمام أبي داود... .
- ب- التعريف بسنن أبي داود : اسمه، سبب تأليفه، منهج مؤلفه فيه، منزلته من كتب السنة رواته، مع الإشارة إلى الدراسات المعاصرة في منهجه.
- ج- دراسة أهم الشروح حوله:
- د- قراءات لأحاديث مختارة، وأبواب معينة من كتاب السنن، مع تعليق موجز للأستاذ يتم فيه ضبط النص الحديثي، وشرح مفرداته الغريبة

**المحور 2- سنن الإمام الترمذي :**

- أ- التعريف بالإمام الترمذي... .
- ب- التعريف بكتاب سنن الترمذي: اسمه الكامل، سبب تأليفه، منهج مؤلفه فيه، منزلته من كتب السنة، رواته، أنواع أحاديثه وشرط الإمام الترمذي في ذلك، مع الإشارة إلى الدراسات العلمية المعاصرة في منهجه، وتحقيق كتاب السنن
- ج- دراسة أهم الشروح والمختصرات حوله: تحفة الأحوذى للمباركفوري، النفع الشذي لابن سيد الناس... .
- د- قراءات لأحاديث مختارة، وأبواب معينة من كتاب السنن مع تعليق موجز للأستاذ يتم فيه ضبط النص الحديثي، وشرح مفرداته الغريبة

**المحور 3- سنن الإمام النسائي :**

- أ- التعريف بالإمام النسائي... .
- ب- التعريف بكتاب سنن النسائي: اسمه، سبب تأليفه، منهج مؤلفه فيه، منزلته من كتب السنة، رواته، أنواع أحاديثه، مع الإشارة إلى الدراسات المعاصرة في منهجه.
- ج- دراسة أهم الشروح حوله .
- د- قراءات لأحاديث مختارة، وأبواب معينة من سنن النسائي مع تعليق موجز للأستاذ يتم فيه ضبط النص الحديثي، وشرح مفرداته الغريبة

**المحور 4- سنن الإمام ابن ماجه :**

- أ- التعريف بابن ماجه... .

ب- التعريف بكتاب سنن ابن ماجه: اسمه، سبب تأليفه، منهج مؤلفه فيه، منزلته من كتب السنة، رواته، أنواع أحاديثه، مع الإشارة إلى الدراسات المعاصرة في منهجه.  
 ج- دراسة أهم الشروح حوله .  
 د- قراءات لأحاديث مختارة، وأبواب معينة من سنن النسائي مع تعليق موجز للأستاذ يتم فيه ضبط النص الحديثي، وشرح مفرداته الغريبة

#### المحور 5- سنن الإمام الدارمي :

أ- التعريف بالإمام الدارمي... .  
 ب- التعريف بسنن الدارمي : اسمه، سبب تأليفه، منهج مؤلفه فيه، ، منزلته من كتب السنة رواته، مع الإشارة إلى الدراسات المعاصرة في منهجه.  
 ج- دراسة أهم الشروح حوله:  
 د- قراءات لأحاديث مختارة، وأبواب معينة من كتاب السنن، مع تعليق موجز للأستاذ يتم فيه ضبط النص الحديثي، وشرح مفرداته الغريبة

#### طريقة التقييم:

متواصل + امتحان

**المراجع:** (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

مصنفات الصحاح و السنن

شروط الأئمة الستة

شروط الأئمة الخمسة

هدي الساري

مقدمة تحفة الأحوذى

شروح كتب السنة.



## 2-نسبته:

هو «أزديّ»: نسبة إلى الأزد، من قبائل يعرب بن قحطان باليمن. و«السجستانيّ» نسبة إلى سجستان، وسجستان ولاية هامة تشمل القسم الغربي من أفغانستان وبعض إيران<sup>(1)</sup>.

## 3-مولده ونشأته ووفاته.

ولد أبو داود بسجستان سنة (202هـ). ومات بالبصرة سنة (275هـ). وتلقى العلم في بلده، ثم ارتحل وطوف في البلاد في طلب العلم وتحصيل الرواية، فزار العراق والجزيرة والشام ومصر وكتب من علماء هذه البلاد جميعاً.

## 4-ثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر الخلال (ت311هـ): «أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعها، أحد في زمانه، رجل ورع مقدم»<sup>(2)</sup>.

وقال الإمامان: محمد بن إسحاق الصّاغانى (ت270هـ)، وإبراهيم الحري (ت281هـ) -لما صنف أبو داود «السنن»-: «ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: «الأنساب» للسمعاني 84/7، «عجالة المبتدئ» للحازمي ص3.

(2) انظر: «تاريخ بغداد» 57/9.

(3) انظر: «تاريخ دمشق» 196/22، «تهذيب الكمال» 365/11.



وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ: «الَّذِينَ حَرَجُوا وَمَيَّزُوا الثَّابِتَ مِنَ الْمُغْلُولِ، وَالْحَطَّاءَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، ثُمَّ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ»<sup>(1)</sup>.

### 5- أبرز مشايخه وتلاميذه:

لأبي داود مشايخ وتلاميذ أكثر جداً بالمئات، ولكن من أبرز مشايخه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة.

### ومن أبرز تلاميذه:

الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، والإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبي عوانة الإسفراييني.

### 6- مؤلفاته:

«المراسيل»<sup>(2)</sup>.

و«الزهد».

و«مسائل الإمام أحمد».

و«إجاباته على سؤالات أبي عبيد الآجري».

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 212/13.

(2) تجدر الإشارة إلى أن الأظهر أن «كتاب المراسيل» لأبي داود هو في الجملة من «كتاب السنن» للأموور التالية:

الأول- ما نص عليه أبو داود نفسه في رسالته إلى أهل مكة، فقال: «وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل، ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل». وهو العدد التقريبي لكتاب المراسيل المطبوع حيث بلغ (544 حديث مرسل).

الثاني- راوي المراسيل هو اللؤلؤي راوي السنن.

## 7- مذهبہ الفقہی:

عامۃ من ترجم لأبي داود ذكروه في الطبقة الأولى من أصحاب الإمام أحمد<sup>(1)</sup>.  
ولكن عدّه البعض في الشافعية<sup>(2)</sup>.

والأظهر أنه من أئمة الاجتهاد المطلق، فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأئمة الستة وآخرين: هل كانوا مجتهدين لم يُقلدوا أحدًا، أم كانوا مقلدين؟ فأجابهم بقوله: «أما البخاريُّ وأبو داود، فيامانِ في الفقه من أهلِ الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وأمثالهم، ومنهم من له اختصاصٌ ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز كمالك وأمثاله أميلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق، كأبي حنيفة والثوري»<sup>(3)</sup>.

## 8- من رواج أقواله:

قال أبو داود: «الشهوة الخفية: حبُّ الرئاسة»<sup>(4)</sup>.

وقال: «خيرُ الكلام ما دخلَ الأذنَ بغيرِ إذن»<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص 171، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى 159/1، «سير أعلام النبلاء» 215/13.

(2) ومن هؤلاء: ابن السبكي «طبقات الشافعية الكبرى» 293/2، وطاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة» 284/2، وصديق حسن خان في «أبجد العلوم» 127/3. ولكنهم لم يذكروا لذلك دليلاً كما قال الداوودي في «طبقات المفسرين» 207/1.

(3) انظر: «مجموع الفتاوى» 40/20.

(4) انظر: «تاريخ بغداد» 58/9.

(5) انظر: «سير أعلام النبلاء» 217/13.

## 9- من سيرته:

قال أبو بكر بن جابر حادِمُ أبي داود: «كُنْتُ مَعَ أَبِي دَاوُدَ بِبَعْدَادَ، فَصَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ، فَجَاءَهُ الْأَمِيرُ أَبُو أَحْمَدَ الْمُوقَّقَ -يَعْنِي: وَلِيَّ الْعَهْدِ- فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِالْأَمِيرِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ؟ قَالَ: خِلَالَ ثَلَاثٍ. قَالَ: وَمَا هِيَ؟

قَالَ: تَنْتَقِلُ إِلَى الْبَصْرَةِ فَتَتَّخِذُهَا وَطَنًا، لِيَرْحَلَ إِلَيْكَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ، فَتَعْمُرَ بِكَ، فَإِنَّهَا قَدْ حَرَبَتْ، وَانْقَطَعَ عَنْهَا النَّاسُ، لِمَا جَرَى عَلَيْهَا مِنْ مِحْنَةِ الرَّجْحِ.  
فَقَالَ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ. قَالَ: وَتَرْوِي لِأَوْلَادِي (السُّنَنِ).

قَالَ: نَعَمْ، هَاتِ الثَّلَاثَةَ. قَالَ: وَتُفْرِدُ لَهُمْ مَجْلِسًا، فَإِنَّ أَوْلَادَ الْخُلَفَاءِ لَا يَفْعُدُونَ مَعَ الْعَامَّةِ. قَالَ: أَمَّا هَذِهِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْعِلْمِ سَوَاءٌ.  
قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَكَانُوا يَحْضُرُونَ وَيَسْمَعُونَ مَعَ الْعَامَّةِ»<sup>(1)</sup>.

## ثانياً- التعريف بالسنن



### 1- اسم الكتاب:

لا خلاف أن اسم كتاب أبي داود هو: «السنن»؛ فقد أثبت أبو داود نفسه في «رسالته إلى أهل مكة» في أكثر من موضع تسميته بها، فقال: «فإنكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن» أهّي أصحُّ ما عرُفْتُ في الباب؟».

### 2- موضوع الكتاب:

موضوع الكتاب هو أحاديث الأحكام، فقد ذكر أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» أنه قصد استيفاء «السنن» في كتابه مقتصرًا فيه على الأحكام، قال: «وهو كتاب لا تردُّ عليك سنة عن النبي ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلا وهي فيه». وقال أيضًا: «وإنما لم أصنف في كتاب «السنن» إلا الأحكام، ولم أضف عليه كتب الزهد، وفصائل الأعمال، وغيرها».

وفي الجملة كتب السنن عند المحدثين ينبغي أن تتوافر فيها الأمور الآتية:

1- أن تكتفي بذكر الأحاديث وألا يُذكر فيها شيء من الآثار.

2- أن تكون هذه الأحاديث متعلقة بالأحكام.

3- أن ترتب الأحاديث على أبواب الفقه.

### 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:

لقد جمع أبو داود «سننه» في عشرين سنة، وانتقاه من خمسمائة ألف حديث، وظل يقرؤه على الناس حوالي أربعين سنة.

ويأتي كتاب «السنن» لأبي داود في المنزلة الثالثة بعد الصحيحين، فقد عوّل كثير من أهل العلم على ما دونه فيه من أحاديث وآثار. فالكتب الستة المقدم فيها البخاري، ثم

مسلم، ثم أبي داود، ثم النسائي، ثم الترمذي، ثم ابن ماجه، وقد جاء عن بعض أهل العلم الإشارة إلى تقديم بعض هذه الكتب على بعض، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْدَةَ (ت396هـ): «الَّذِينَ أَخْرَجُوا الصَّحِيحَ، وَمَيَّزُوا الثَّابِتَ مِنَ الْمَعْلُولِ، وَالْخَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ»<sup>(1)</sup>.

هذا وقد تميزت «سنن أبي داود» عن باقي «السنن» بثلاث ميزات رئيسية:

**الأولى: علو إسناده؛** فقد لحق أبو داود الكبار، وشارك البخاري ومسلماً في كثير من شيوخهما، ويعد الترمذي، والنسائي من تلاميذه، وأحمد روى عنه حديثاً واحداً.

**الثانية: كونه غني بالمسائل الفقهية** وتتبعها مستدلاً لها بالأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين.

**الثالثة: أسانيده نظيفة في الجملة؛** فقد خلا من الرواة المتهمين الذين وجدوا في كتب «السنن» الأخرى. كمحمد بن سائب الكلبي، ومحمد بن سعيد المصلوب [ت جه].

وقد عرَضَ أبو داود كتابه «السنن» على شيخه الأوَّل الإمام أحمد بن حنبل. قال الخطيب البغدادي: «يقال: إنَّه صنف كتابه السنن قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه»<sup>(2)</sup>، وقال النووي: «ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بـ"سنن أبي داود"، وبمعرفة التامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتجُّ بها فيه، مع سهولة متناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مُصنِّفه، واعتناؤه بتهذيبه»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: «تهذيب التهذيب» 172/4.

(2) انظر: «تاريخ بغداد» 55/9.

(3) انظر: «الإيجاز في شرح سنن أبي داود» النووي ص56.

## ثالثاً- منهج أبي داود في تأليف «السنن»

أولاً- منهجه في التبويب:

1- عدد أحاديث «سنن أبي داود» (5274) حديث موزعة هو (1889) باب

وعلى (36) كتابًا، كما عدّها محمد محيي الدين عبد الحميد، وهي:

(1) الطهارة، (2) الصلاة، (3) الزكاة، (4) اللقطة، (5) المناسك، (6) النكاح، (7) الطلاق،  
 (8) الصوم، (9) الجهاد، (10) الضحايا، (11) الصيد، (12) الوصايا، (13) الفرائض،  
 (14) الخراج والإمارة والفيء، (15) الجنائز، (16) الأيمان والندور، (17) البيوع، (18) الإجارة،  
 (19) الأفضية، (20) العلم، (21) الأشربة، (22) الأطمعة، (23) الطب، (24) العتق،  
 (25) الحروف والقراءات، (26) الحمام، (27) اللباس، (28) الترجل، (29) الخاتم، (30) الفتن،  
 (31) المهدي، (32) الملاحم، (33) الحدود، (34) الديات، (34) السنة، (36) الأدب.

وكل كتاب ينقسم إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب لم نجد فيها أبوابًا هي: كتاب اللقطة، وكتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي.

ولا يستوي عدد أبواب الكتب، فبينما نجد كتابًا يشتمل على أكثر من مائة باب ككتاب الصلاة - الذي يشتمل على ثلاثمائة باب وسبعة وستين بابًا - نجد كتابًا لا تتجاوز أبوابه الثلاثة، ككتاب الحمام الذي اشتمل على ثلاثة أبواب فقط.

وقد نجد بابًا كبيرًا تحته أبواب كثيرة، ك«باب تفریع أبواب الجمعة»، وقد جاء تحت 38 بابًا. وك«جماع أبواب الاستسقاء وتفریعها»، وقد جاء تحته ثلاثة أبواب.

هذا وليست الأبواب متساوية في حجمها وإن كان يغلب على معظمها القصر، فقلما نجد بابًا يجاوز الصفحة. بل أكثر الأبواب قصيرة قصرًا واضحًا، وربما لا يكون في الباب إلا

أثر، كما في «باب إخفاء التشهد» قال: حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا يونس - يعني ابن بُكير - عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن ابن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله قال: «من السنة أن يخفى التشهد».

## 2- يفتح الأبواب بذكر الأحاديث الصحيحة، ثم يتبعها بما دونها في الصحة.

مثال ذلك: في (بابُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ) فقد أورد تحته ستة أحاديث، الحديثين الأولين صحيحين (رقم 702، 703)، ثم أتبعهما بأربعة ضعيفة (رقم 704-707). وفي (بابُ النَّهْيِ عَنِ التَّعَرِّيِ) فقد أورد تحته أربعة أحاديث منها ثلاثة صحيحة من (رقم 4012-4014)، ثم ختمها بحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه (رقم 4015) وحكم عليه بالنكارة.

## 3- عناوين الأبواب هي رءوس مسائل فقهية بحثها الفقهاء في كتبهم.

مثال ذلك: (بابُ إِذَا أَحْطَأَ الْقَوْمُ الْهَلَالَ)، و(بابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ).

## 4- يلاحظ أن عناوين الأبواب تغري قارئها وسامعها بقراءة ما تضمنته من

### أحاديث.

مثال (بابُ الْوُضُوءِ بِالْيَبِيدِ)، و(بابُ حَقِّ السَّائِلِ)، و(بابُ فِيمَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ).

## 5- أحياناً يعنون الباب بصيغة الإثبات، والحديث يدل على النفي.

مثال ذلك: (بابُ فِي نَتْفِ الشَّيْبِ) (رقم 4202) قال: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لَا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

## 6- أحياناً يذكر عنوان الباب بصيغة الاستفهام.

مثال ذلك: (بَابُ أَيُّرُدُ السَّلَامَ وَهُوَ يَبُولُ؟)، و(بَابُ فِي الْهَجْرَةِ هَلِ انْقَطَعَتْ؟).

## ثانياً- منهجه الفقهي في التصنيف:

## 7- يؤكد الأحكام الفقهية بذكر عدة طرق للمتن.

مثال ذلك: في كتاب الصلاة في (بَابُ مَنْ قَالَ الْمَرْأَةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ) ذكر خمسة أحاديث (710-714) وكلها تبين أن الرسول ﷺ كان يصلي وعائشة بينه وبين القبلة معترضة؛ مما يدل على أن المرأة لا تقطع الصلاة.

## 8- يذكر بعض القواعد العلمية التي تتبع عند تعارض ظاهر الأحاديث؛ ليصحح

## الأفهام.

مثال ذلك: أورد ستة أحاديث في (بَابُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ) (رقم 702-707)، ثم أتبعه بإيراد إحدى عشر حديثاً في أربعة أبواب تفيد بأن الصلاة لا تقطعها هذه الأشياء (رقم 710-720) ثم علق عليها: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «إِذَا تَنَازَعَ الْحَبْرَانِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُظِرَ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ».

## 9- ينقل أقوال بعض الأئمة تعقيباً على بعض الأحاديث.

مثال ذلك: في (بَابُ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ) بعد روايته حديث ابن عباس (رقم 3238) قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَقَصَتُهُ رَاحِلَتُهُ، فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: «كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَاغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا تُحْمِرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلِّيَّ».

ثم علق أبو داود بقوله: (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «حَمْسُ سُنَنِ،



كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ: أَيُّ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَاعْسَلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ: أَيُّ إِنَّ فِي الْعَسَلَاتِ كُلِّهَا سِدْرًا، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيْبًا، وَكَانَ الْكَفْنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ». يعني من رأس المال قبل سداد الديون وتوزيع التركة.

وفي (بَابُ الرَّجُلِ يُكْفَرُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَثَ) أورد حديث ابن سمرة (رقم 3277) قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ يَمِينَكَ».

ثم علق أبو داود بقوله: (سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يُرَخِّصُ فِيهَا الْكَفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنْتِ).

#### 10- يذكر بعض آراء السلف، ويختار منها.

مثال ذلك: ففي (بَابُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: 31])، بعد روايته حديث أم سلمة بإسناد ضعيف (رقم 4112) قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةُ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اِحْتَجِبَا مِنْهُ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا، وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ».

فعلق أبو داود بقوله: «هَذَا لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، أَلَا تَرَى إِلَى اعْتِدَادِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»، قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ». وقد سبق هذا الحديث قول ابن عباس (رقم 4111): «﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: 31] الْآيَةَ، فَنَسَخَ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور:

[60]»، فلما تعارضت الأحاديث عند أبي داود رأى أن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، فقال في هذا الحديث أنه في أزواج النبي ﷺ خاصة؛ بدليل حديث فاطمة فإنه لجميع النساء.

وفي (باب في المرأة تُستَحاضُ... ) بعدما أورد طائفة من الأحاديث الدالة على أن المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتُصلي (رقم 281)، فعلق أبو داود بقوله: "وهو قول الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومكحول، وإبراهيم، وسالم، والقاسم، «أنَّ المُسْتَحَاضَةَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا»".

### 11- يعنى بالتنبيه على اختلاف الرواة في ألفاظ المتون والأسانيد التي تلتقي في

#### موضوع واحد.

مثال ذلك: ما جاء في الباب السابق (رقم 714): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، ح قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - وَهَذَا لَفْظُهُ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَنَامُ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ فِي قِبَلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَمَامَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ»، زَادَ عُثْمَانُ: «عَمَزَنِي» ثُمَّ اتَّفَقَا فَقَالَ: «تَنَحَّيْ».

#### ففي هذا الحديث ثلاثة تنبيهات:

الأول: أن «عبد العزيز» هو «ابن محمد» يعني «الدراوردي» حتى لا يلتبس بغيره.

والثاني: أن هذا الحديث لفظ «عبد العزيز بن محمد» وليس لفظ «محمد بن بشر».

والثالث: أن «عثمان بن أبي شيبة» زاد في لفظ الحديث عن «عبد العزيز» كلمة

«عَمَزَنِي»؛ وهذا يدل على دقة أبي داود في روايته، وحرصه على نسبة ألفاظ الحديث إلى

رواتها، كالحال كثير من المحدثين؛ حفاظاً على السنة.

وفي (باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت) (رقم 517) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَئِمَّةَ وَاغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ».

و(رقم 518) قال أبو داود: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: نُبِّئْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: وَلَا أُرَانِي إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

## 12- تكرر الحديث الواحد في أكثر من مكان بحسب المعنى الوارد في الحديث.

مثال ذلك: في (باب بؤل الصبي يصب الثوب) حديث (رقم 374) عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، «أَتَتْ بَابِنَ لَهَا صَغِيرٌ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى تَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّاهُ وَغَسَّاهُ».

ثم كرر الحديث (باب في العلق) (رقم 3877) عَنْ أُمِّ قَيْسٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ لِي قَدْ أَعْلَمْتُ عَلَيْهِ [يعني عالجت طفلها بالعلق برفع حنكه بالأصبع] مِنَ الْعُدْرَةِ [التهاب في الحلق واللوزتين] فَقَالَ: «عَلَامٌ تَدْعُونَ [يعني غمز الحلق بالأصبع] أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْعَلَقِ؟ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ الْعُدْرَةِ، وَيُلْدُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «يَعْنِي بِالْعُودِ: الْقُسْطَ».

## 13- كلامه في الرجال على ضربين: إما للتعريف بهم، وإما لجرحهم أو تعديلهم.

وقد يورد الحكم على الرجل من قوله فيه، وينقل الحكم عليه من غيره.

مثال ذلك: في (بَابِ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا) حديث (رقم 1270) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ [وهو ابن مُعْتَبٍ الضَّبِّيَّ]، يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مِنْجَابٍ، عَنْ قَزَّحٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ، تُفْتَحُ هُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَلَغَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، قَالَ: «لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «ابْنُ مِنْجَابٍ هُوَ سَهْمٌ».

### خامساً- الدراسات المعاصرة في منهج أبي داود

لأهمية سنن أبي داود فقد اهتم المعاصرون بدراسته من جميع جوانبه، ومن جملة ذلك دراسة منهج أبي داود في سننه، وأثره العلمي على من جاء بعده من علماء الحديث.

ومن أبرز الدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال ما يلي:

1- «أبو داود منهجه في علم الحديث» للباحث/ الصادق كرشيد، وهو بحث علمي لنيل درجة دكتوراه من المعهد الأعلى لأصول الدين بجامعة تونس، ويقع في مجلدين.

وقد اشتمل البحث على أربعة أبواب:

الباب الأول- وترجم فيه لأبي داود ترجمة شاملة.

الباب الثاني- منهجه في فهم المتن ونقده.

الباب الثالث- منهجه في نقد الأسانيد وعرضها.

الباب الرابع- أثر منهج السجستاني في المتأخرين.

2- «أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث» للباحث/ معوض بن بلال العوفي

وهو بحث علمي لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. ويقع في مجلد واحد. وقد اشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول-عصر أبي داود وحياته الشخصية.

الباب الثاني-حياته العلمية.

الباب الثالث-أثره في الحديث وعلومه.

3-«أبو داود حياته وسننه» للدكتور/ محمد لطفي الصباغ، وهو بحث لطيف يقع في

نحو 110 صفحة، اشتمل على باين:

الأول-تضمن ترجمة شاملة لأبي داود.

الآخر-تضمن الكلام عن السنن من حيث بيان خصائصه، وطريقة اختصاره للمتون،

ومنهجه في التبويب والرجال ونحو ذلك.

### سادساً-شرط أبي داود في «السنن»

من المقرر أن أصحاب الكتب الستة لم ينصوا في مقدمة كتبهم على منهجهم في التصنيف، ولا شرطهم في التأليف، ولكن تبين ذلك لأهل العلم عن طريق استقراء كتبهم ودراستها دراسة علمية معمّقة، قال الحافظ ابن طاهر: «اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم - أهل السنن - لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم»<sup>(1)</sup>.

ولكن الإمام أبا داود صرح كثيراً بشرطه في «رسالته لأهل مكة» فقال: قال أبو داود

(1) انظر: «شروط الأئمة الستة» ص 11

في رسالته إلى أهل مكة مبينًا شروطه في كتابه السنن: «فَأَيُّكُمْ سَأَلْتُمْ أَنْ أَذْكَرَ لَكُمْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي كِتَابِ السَّنَنِ أَهِيَ أَصْحَحُ مَا عَرَفْتَ فِي الْبَابِ؟ وَوَقَفْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ كَذَلِكَ كُلُّهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَى مِنْ وَجْهَيْنِ صَحِيحَيْنِ، فَأَحَدُهُمَا أَقْوَمُ اسْتِدْأًا، وَالْآخَرُ صَاحِبُهُ أَقْدَمُ فِي الْحِفْظِ، فَرُبَّمَا كَتَبْتَ ذَلِكَ وَلَا أَرَى فِي كِتَابِي مِنْ هَذَا عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، وَلَمْ أَكْتُبْ فِي الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ صِحَاحَ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ قَرَبَ مَنْفَعَتِهِ، وَإِذَا أَعَدْتُ الْحَدِيثَ فِي الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ زِيَادَةِ كَلَامٍ فِيهِ، وَرُبَّمَا تَكُونُ فِيهِ كَلِمَةٌ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَرُبَّمَا اخْتَصَرْتُ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ لِأَنِّي لَوْ كَتَبْتَهُ بِطَوْلِهِ لَمْ يَعْلَمْ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ وَلَا يَفْهَمُ مَوْضِعَ الْفِقْهِ مِنْهُ فَاخْتَصَرْتُ لَذَلِكَ، وَأَمَّا الْمَرَاسِيلُ، فَقَدْ كَانَ يُخْتَجُّ بِهَا الْعُلَمَاءُ فِيمَا مَضَى مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ حَتَّى جَاءَ الشَّافِعِيُّ فَتَكَلَّمَ فِيهَا، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ - رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْنَدٌ غَيْرَ الْمَرَاسِيلِ وَلَمْ يُوجَدْ الْمُسْنَدُ، فَالْمُرْسَلُ يُخْتَجُّ بِهِ وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ الْمُتَّصِلِ فِي الْقُوَّةِ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ السَّنَنِ الَّذِي صَنَفْتَهُ عَنْ رَجُلٍ مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بَيَّنْتُ أَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَلَيْسَ عَلَى نَحْوِهِ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ...، وَمَا كَانَ فِي كِتَابِي مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ، فَقَدْ بَيَّنْتُهُ، وَمِنْهُ مَا لَا يَصِحُّ سَنَدُهُ، مَا لَمْ أَذْكَرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَاحِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصْحَحُ مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا لَوْ وَضَعَهُ غَيْرِي لَقَلْتُ أَنَا فِيهِ أَكْثَرَ، وَهُوَ كِتَابٌ لَا تَرُدُّ عَلَيْكَ سَنَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَاحِحٍ إِلَّا وَهِيَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامٌ اسْتُخْرِجَ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَا يَكَادُ يَكُونُ هَذَا، وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا بَعْدَ الْقُرْآنِ أَلْزَمَ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَعَلَّمُوهُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَلَا يَضُرُّ رَجُلًا أَنْ لَا يَكْتُبَ مِنَ الْعِلْمِ بَعْدَ مَا يَكْتُبُ هَذِهِ الْكُتُبَ شَيْئًا، وَإِذَا نَظَرَ فِيهِ وَتَدَبَّرَهُ وَتَفَهَّمَهُ حِينَئِذٍ يَعْلَمُ مَقْدَارَهُ، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَسَائِلُ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصُولُهَا... وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي وَضَعْتَهَا فِي كِتَابِ السَّنَنِ أَكْثَرُهَا مَشَاهِيرٌ، وَهِيَ عِنْدَ كُلِّ مَنْ كَتَبَ شَيْئًا مِنَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ تَمَيِّزَهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ النَّاسِ، وَالْفَخْرُ بِهَا أَهْمًا

مشاهير؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ وَلَوْ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَالثَّقَاتِ مِنْ أَيْمَّةِ الْعِلْمِ، وَلَوْ احْتَجَّ رَجُلٌ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ وَجَدَتْ مِنْ يَطْعَنَ فِيهِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَدْ احْتَجَّ بِهِ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ غَرِيبًا شَادًّا، فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ الْمُتَّصِلُ الصَّحِيحُ، فَلَيْسَ يَقْدِرُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْكَ أَحَدٌ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ الْعَرِيبَ مِنَ الْحَدِيثِ. وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ فَأَنْشُدْهُ كَمَا تَنْشُدُ الضَّالَّةَ، فَإِنْ عَرَفَ وَإِلَّا فَدَعُهُ... وَإِنَّمَا لَمْ أَصْنَفْ فِي كِتَابِ السَّنَنِ إِلَّا الْأَحْكَامَ، وَلَمْ أَصْنَفْ كِتَابَ الزَّهْدِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ آلَافٌ وَالثَّمَانِمِائَةُ كُلِّهَا فِي الْأَحْكَامِ... وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ»<sup>(1)</sup>.

قلت: فمن خلال هذه الرسالة يمكن تحديد شرط أبي داود في «سننه» كما يلي:

1- أن ما أورده في «السنن» هو أصح ما عرفه في ذلك الباب، وأنه يختار من الأحاديث الصحيحة طريقًا أو طريقين ويترك الأخرى، وربما فعل ذلك تجنبًا للضخامة وكبر الحجم.

2- عدم الرواية عن المتروكين.

3- بيان الحديث المنكر، وما كان فيه وهن شديد.

مثال ذلك: (باب في الوضوء من النوم) حديث (رقم 202) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ يَحْيَى - عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَائِنِيِّ [وهو صدوق يخطئ كثيرًا و كان يدلس]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُحُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَمَنْ تَتَوَضَّأُ وَقَدْ نَمْتَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى

(1) انظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ص 22.

مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، زَادَ عُثْمَانُ، وَهَنَادٌ: فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَخَتْ مَفَاصِلُهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "قَوْلُهُ: «الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا» هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا يَزِيدُ أَبُو حَالِدٍ الدَّالَائِيُّ، عَنِ فِتَادَةَ وَرَوَى أَوْلَاهُ جَمَاعَةٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا. وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَحْفُوظًا". اهـ<sup>(1)</sup>.

4- أن ما سكت عنه فهو صالح عنده.

5- إخراجُه للحديث المرسل إذا لم يكن في الباب غيره.

6- إخراجُه لأنواع الحديث المقبول مثل الصحيح لذاته ولغيره، والحسن.

7- إخراجُه للحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى من رأي الرجال.

8- إخراجُه للأحاديث المشهورة وترك الأحاديث الغريبة.

9- محاولته استيعاب أحاديث الأحكام.

10- أنه اختصر الحديث الطويل ليُفهم موضع الفقه منه.

## سابعاً- سكوت أبي داود عن الحديث

قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: «ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يُشْبِهُهُ وَيُقَارِبُهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيْنَتْهُ. وَمَا لَمْ أَذْكَرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ»<sup>(2)</sup>.

(1) قلت: ومن ذلك ما رواه البخاري (رقم 138)، ومسلم (رقم 181، 763)، من طريق كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ومسلم (رقم 191، 763) من طريق علي بن عبد الله بن عباس، كلاهما عن ابن عباس أن النبي نام حتى نفخ ثم صلى.

(2) انظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ص 27.



### وقد اختلف العلماء في معنى قوله: «صالح» على قولين:

**الأول:** قال به ابن الصلاح - واحتج به كثير من المتأخرين في مصنفاتهم - أنه من الحسن، قال ابن الصلاح: «فَمَا وَجَدْنَاهُ [فِي كِتَابِهِ] مَذْكُورًا (مُطْلَقًا) وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِّنَ "الصَّحِيحِينَ" وَلَا نَصٍّ عَلَى صِحَّتِهِ أَحَدٌ، فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ»<sup>(1)</sup>.

وقد أخذ بعض المتأخرين بمذهب ابن الصلاح كالمنذري والنووي فقال: «والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبيّنه ولم ينص على صحته أو حسنه أحدٌ ممن يعتمد فهو حسن»<sup>(2)</sup>.

وقال أحمد شاكر: «ابن الصلاح يحكم بحسن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، ولعله سكت عن أحاديث في السنن، وضعفها في شيء من أقواله الأخرى كإجاباته للآجري في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، فلا يصح إذن أن يكون ما سكت عنه في «السنن» وضعفه في موضع آخر من كلامه حسنًا؛ بل يكون عنده ضعيفًا، وإنما لجأ ابن الصلاح إلى هذا اتباعًا لقاعدته التي سار عليها من أنه لا يجوز للمتأخرين التجاسر على الحكم بصحة حديث لم يوجد في أحد الصحيحين، أو لم ينص أحد من أئمة الحديث على صحته»<sup>(3)</sup>.

**الآخر:** وهو أعم من سابقه، فيشمل ما يحتج به وما يعتبر ويستشهد به، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وهذا الراجح بقريظة قوله: «وما فيه وهن شديد بينته»؛ فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبيّنه، فدل على أنه ليس كل ما سكت عنه حسنًا عنده، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما

(1) انظر: «المقدمة» ص 110.

(2) انظر: «المجموع» / 241.

(3) انظر: «الباعث الخبيث» ص 42.

سكت أبو داود عنها حتى إن النووي يقول في بعضها: «وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه؛ لأنه ظاهر». وهذا ما رجحه الذهبي وابن كثير، وابن حجر في «النكت» فقال: «ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام: 1- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

2- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

3- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثيرٌ في كتابه جداً.

4- ومنه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها»<sup>(1)</sup>.

### ثامناً-درجة أحاديث «سنن أبي داود»

عَدَّ العلماءُ كتابَ «السنن» من مَظَانِّ الحديثِ الحسن من حيث الجملة، أما من حيث التفصيل، فقد قسم الإمامُ الذهبيُّ أحاديثَ «سنن أبي داود» إلى ست درجات، بقوله: فكتابُ أبي داود:

1-أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب (وعددتها 909).

2-ثم يليه: ما أخرجه أحدُ الشيخين، ورغب عنه الآخر (وعددُ ما أخرجه البخاريُّ فقط في «سنن أبي داود» (385)، وما أخرجه مسلمٌ فقط (670)، فمجموعُ ما أخرجه الشيخان أو أحدهما في «سنن أبي داود» هو (1964).

(1) انظر: «النكت» 435/1، و«تمام المنة» للألباني ص27.

3- ثم يليه: ما رغبا عنه، وكان إسناده سالمًا من علةٍ وشذوذ.

4- ثم يليه: ما كان إسناده صالحًا، وقبَله العلماءُ لمجيبه من وجهين لَيِّنِينَ فصاعدًا، يَعْبُدُ كُلُّ إِسْنَادٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ.

5- ثم يليه: ما ضَعَّفَ إسناده لنقصِ حفظِ راويه، فمثلُ هذا يُمَثِّيه أبو داود، وَيَسْكُتُ عنه غالبًا.

6- ثم يليه: ما كان بَيِّنَ الضَّعْفِ من جهةِ راويه، فهذا لا يَسْكُتُ عنه، بل يُوهِنُه غالبًا، وقد يَسْكُتُ عنه بحسبِ شُهْرَتِهِ وَنَكَارَتِهِ<sup>(1)</sup>.

### تاسعاً- طبقاتُ رواةِ «السنن» من حيث العدالة والضبط

مَثَلُ لِهْمِ الْإِمَامِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَازِمِيُّ (ت 584 هـ)، وَهُوَ: أَنْ تَعْلَمَ مِثْلًا أَنْ أَصْحَابَ الرَّهْرِيِّ عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ مُتَّفَاوِتَةٍ:

فَالأُولَى فِي غَايَةِ الصِّحَّةِ وَالْإِتْقَانِ، نَحْوُ: مَالِكٍ، وَسَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَهِيَ مَقْصِدُ الْبُخَارِيِّ.

الثَّانِيَةُ شَارَكَتِ الأُولَى فِي العَدَالَةِ غَيْرَ أَنْ الأُولَى جَمَعَتْ بَيْنَ الحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَبَيْنَ طَوْلِ المُلَازِمَةِ لِلرَّهْرِيِّ، حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَلِازِمُهُ فِي السَّفَرِ، وَيَلِازِمُهُ فِي الحَضَرِ.

وَالثَّانِيَةُ لَمْ تَلْزَمْ الرَّهْرِيَّ إِلَّا مُدَّةَ يَسِيرَةٍ، وَلَمْ تَمَارَسْ حَدِيثَهُ، وَكَانُوا فِي الإِتْقَانِ دُونَ الطَّبَقَةِ الأُولَى، وَهِيَ شَرَطُ مُسْلِمٍ، نَحْوُ: الأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 13/ 214.

وَالثَّلَاثَةَ جَمَاعَةً لَزِمُوا الزُّهْرِيَّ كَالطَّبَقَةِ الْأُولَى، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْلُثُوا مِنْ غَوَائِلِ الْجُرْحِ، فَهَمَّ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْقَبُولِ، وَهُوَ شَرَطُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ.

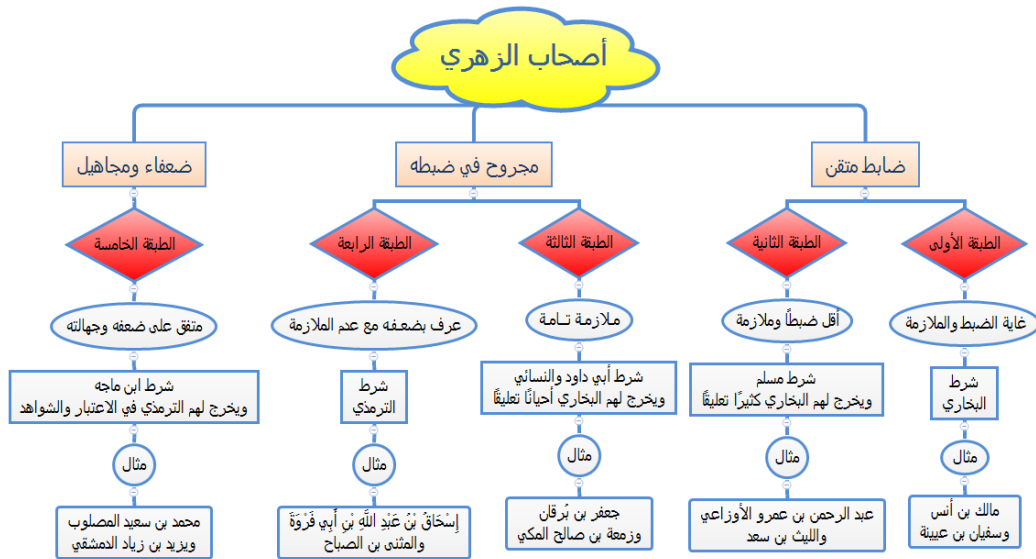
ومن هذه الطبقة: جعفر بن برقان، وزمعة بن صالح المكي.

وَالرَّابِعَ قَوْمٌ شَارَكُوا أَهْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَتَفَرَّدُوا بِقِلَّةِ مُمَارَسَتِهِمْ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ؛ لِأَنََّّهُمْ لَمْ يَصَاحِبُوا الزُّهْرِيَّ كَثِيرًا، وَهَمَّ شَرَطُ التِّرْمِذِيِّ.

وَمِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ: إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ الْمَدِينِيِّ، وَالْمِثْقِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ.

الْحَامِسَةَ قَوْمٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ، لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَخْرُجُ الْحَدِيثَ عَلَى الْأَبْوَابِ أَنْ يَخْرُجَ لَهُمْ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ وَالِاسْتِشْهَادِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَمَنْ دُونَهُ.

فَأَمَّا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ، فَلَا كَبْحَرٍ بِنِ كَنْبِزِ السَّقَاءِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ<sup>(1)</sup>.



(1) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» ص 43 بتصرف يسير.

## عاشراً- لماذا أورد أبو داود الضعيف في كتابه؟

قد يسأل أحدهم عن سبب إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديث الضعيفة في «سننه»؟ وقد أجيب على ذلك بعدة أجوبة، أبرزها:

1- لأن طريقته في التصنيف هي أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاماً فقهية ذهب إلى القول بها عالم من العلماء.

2- لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف فهو أقوى من رأي الرجال ومن القياس.

3- أما إذا كان الحديث شديد الضعف، فإنما يورده لبيان ضعفه، وكأنه بذلك يرد على من استدل به قائلاً: لا يستقيم لكم الاستدلال بهذا الحديث؛ لكونه شديد الضعف. ومثال ذلك: فقد عقد أبو داود باباً بعنوان: «باب النهي عن التلقين» ثم أورد حديثاً من طريق أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله، عن الحارث [بن عبد الله الأعور رمي بالكذب روى له الأربعة]، عن عليٍّ، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة».

قال أبو داود (رقم 908): «أبو إسحاق، لم يسمع من الحارث، إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها». ولم يورد في الباب غيره، مما يدل على أنه إنما أورده لبيان ضعفه والرد على من استدل به، فالحديث منقطع، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحارث بن عبد الله الأعور نفسه ضعيف عند الجمهور، عرفنا أن الحديث شديد الضعف<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: «منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» لعلي عبد الباسط مزيد ص 342.

## الحادي عشر-رواية «سنن أبي داود»

اشتهروا برواية «السنن» عنه خمسة، وهم:

(اللؤلؤي - ابن داسه - ابن الأعرابي - الرملي - ابن العبد)

1/ محمد بن أحمد بن عمرو البصري، أبو علي اللؤلؤي نسبة إلى بيع اللؤلؤ والاتجار به (ت 333 هـ). وقد قرأ هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة، وكان يسمّى وراقه يعني القارئ؛ ولهذا تصنف على أنها أصح الروايات، وهي المشهورة في بلاد المشرق.

2/ محمد بن بكر بن داسه (وداسه) التمار (346 هـ). وهو شيخ الخطابي (ت 388 هـ) صاحب "معالم السنن"، وهي أكمل الروايات، وهي الأشهر في بلاد المغرب.

3/ أحمد بن محمد بن زياد البصري، المعروف بابن الأعرابي، شيخ الحرم (ت 340 هـ). وقد سقط من نسخته كتاب الفتن والملاحم والحروف والقراءات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة<sup>(1)</sup>.

4/ إسحاق بن موسى الرملي، وراق أبي داود (ت 320 هـ).

5/ علي بن الحسن بن العبد، أبو الحسن الوراق (ت 328 هـ) سمع السنن ست مرات، وهذه الرواية فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي<sup>(2)</sup>.

### الموازنة بين هذه الروايات:

قال ابن كثير: «الروايات عند أبي داود بكتابه السنن كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من

(1) انظر: «المنهل العذب» 19/1.

(2) انظر: «المرجع السابق».

الكلام، بل والأحاديث ما ليس في الأخرى»<sup>(1)</sup>.

وقال أبو علي الغساني: «رواية ابن داسه أكمل الروايات كلها، ورواية أبي عيسى الرملي تقاربها»<sup>(2)</sup>، وقال ابن التبريزي: «رواية اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات»<sup>(3)</sup>.

وقال القاضي أبو عمرو الهاشمي: «وهو آخر من حدثه عن اللؤلؤي، قرأ أبو علي اللؤلؤي هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة كان هو القارئ لكل قوم يسمعون» قال: «والزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود في آخر أمره لشيء كان يريه في إسناده فلهذا تفاوتاً»<sup>(4)</sup>. ومن أمثلة ما زادت به رواية ابن العبد على اللؤلؤي حديث:

«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

قال الحويني: «أخرجه أبو داود- كما في «أطراف المزي» 4/ 423- لا يوجد هذا الحديث في نسخ السنن التي بأيدينا؛ لأنها من رواية اللؤلؤي، وأما هذا الحديث فوقع في رواية ابن العبد، كما قال الحافظ العراقي في تخريج الأحياء»<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: «الباعث الخثيث» ص 41.

(2) انظر: «البحر الذي زخر» للسيوطي 1139/3.

(3) انظر: «المرجع السابق»؛ ولهذا اعتمد ابن عساكر (ت 571هـ) رواية اللؤلؤي في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف» الذي جمع فيه أطراف «سنن أبي داود». وكذلك فعل المزي (ت 742هـ) في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، فقد جمع فيه الروايات الأربعة (اللؤلؤي، وابن داسة، وابن العبد، وابن الأعرابي)، فإن كان الحديث موجوداً في رواية اللؤلؤي سكت عنه، ولا يقول: إن هذا الحديث من رواية اللؤلؤي سواء كان ذلك الحديث عند البقية أم لا. وإن لم يكن من رواية اللؤلؤي، عزاه لمن رواه من بقية الأربعة.

(4) انظر: «المرجع السابق» 1141/3.

(5) انظر: «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (رقم 109).

## الثاني عشر-أهم شروح «سنن أبي داود»

### 1-«معالم السنن»

لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البُستي (ت388هـ)، من بلاد بُست - أفغانستان-. من نسل زيد بن الخطاب شقيق عمر بن الخطاب.

منهجه في كتابه:

1-بدأ شرحه بخطبة لكتابه بيّن فيها أنّ تأليفه لهذا الكتاب كان بطلب من بعض إخوانه.

2-هو أقدم من اعتنى بـ «سنن أبي داود».

3-اعتمد رواية ابن داسه.

4-وهو يذكر بعض الأحاديث في الباب ويشرحها، فإذا كان مآلها واحداً شرح منها واحداً، وكأنه بذلك شرح الباب فهو بمثابة الاختصار، وقد يشرح أكثر من واحد على حسب ما يتراءى له.

5-لم يتكلّم على رجال الإسناد إلا نادراً.

6-قلّما ينقل أقوال المحدثين في التصحيح والتضعيف، وقد يحكم على الحديث بنفسه.

7-ويهتم بشرح المفردات الغريبة شرحاً لغوياً واسعاً، وقد يستشهد لشرحه بأبيات أو جمل مأثورة.

8-ويهتم بالتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.



9- ويتحدث عن فقه الحديث ويذكر آراء العلماء في موضوع الحديث، ويرجح الرأي الذي يرتضيه.

10- ويذكر ما في الحديث من الفوائد والاستنباطات الأخرى مما قد لا يتصل بعنوان الباب.

\*والكتاب طبعه: راغب الطباخ في أربعة مجلدات، حلب (1352هـ)، وطبع أيضاً مع «مختصر المنذري» بتحقيق: أحمد شاكر وحامد الفقي، القاهرة (1367هـ).

## 2- «مختصر سنن أبي داود»

لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656 هـ).

منهجه في كتابه:

1- اختصر فيه «السنن»، ثم قام بشرح المختصر.

2- حذف الأسانيد، واكتفى بذكر الصحابي.

3- وحذف كثيراً من تعليقات أبي داود، وخرج الأحاديث من بقية الكتب الستة.

\*والكتاب مطبوع بتحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، القاهرة (1367هـ).

## 3- «تهذيب سنن أبي داود»

لابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت 751هـ).

منهجه في كتابه:

1- هو أشبه بالحاشية على مختصر المنذري؛ ولهذا قد يسكت عن أحاديث عديدة.

2- وقد زاد على مختصر المنذري بالكلام على علل الحديث، فتعقب المنذري في كثير من القضايا الحديثية.

3- فيه فوائد حديثية مهمة في التصحيح والتضعيف.

4- بسط الكلام على بعض المسائل، وتوسّع في بحثها، وذكر مذاهب العلماء في المسألة، وأدلة كل فريق، وبيان الراجح من ذلك.

5- له تعليقات نفيسة في بعض المسائل الفقهية، وله أيضاً نفس طويل في بعض المسائل مثل طلاق الحائض، وطلاق الثلاث.

\*والكتاب مطبوع مع «مختصر المنذري» بتحقيق/ أحمد شاكر وحامد الفقي، وطبع أيضاً مع «عون المعبود»، وطبع مفرداً بتحقيق: د إسماعيل غازي.

#### 4- «شرح سنن أبي داود»

لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن رسلان المقدسي (ت 844هـ).

منهجه في كتابه:

1- اعتمد فيه على أكثر من نسخة لسنن أبي داود وبيان الفروق بينها مما أثرى عمله في الشرح.

2- كثرة مصادره التي جمع منها مادة الشرح، من كتب السنة والتفسير والفقه واللغة وغيرها، فحفظ لنا نصوصاً وفوائد كثيرة من كتب لم تصلنا إلى اليوم.

3- شرح الحديث شرحاً مزجياً، فتضمن شرحه جميع ألفاظ أحاديث السنن.

4- اهتم باللغة كثيراً وما يتعلق بها من شرح الغريب والإعراب، وإيراد الشواهد الكثيرة.

- 5- تخرجه لكثير من الأحاديث المشروحة وإيراد شواهدا ومتابعتها، وبيان درجتها.
- 6- عنايته بالتعريف بالرواة، وبيان نسبهم وأنسابهم.
- 7- اهتمامه بتوضيح المشكل، والجمع بين الروايات المتعارضة.
- 8- عنايته بأهم الآراء والأقوال الفقهية دون انحصار في المذاهب الأربعة، بل ذكر أقوال العلماء ابتداءً من الصحابة إلى عصره.
- 9- يلاحظ اعتداله وإنصافه مع المذاهب الأخرى والبعد عن الشطط والاعتساف، وعنايته ببيان ما أخذ العلماء من الحديث.
- 10- كما بين ما اشتمل عليه الحديث من فقه وعلم يصلح دليلاً لأقوال العلماء ومذاهبهم، وغير ذلك من اللطائف والفوائد التربوية وتنبهه على أخطاء أهل عصره ومحاولة تصحيحها.
- \* وقد طبع الكتاب في تسعة عشر مجلداً.

### 5- «عون المعبود شرح سنن أبي داود»

لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت 1329هـ).

منهجه في كتابه:

- 1- اختصره المؤلف من شرحه الكبير «غاية المقصود»، فقد خشي المؤلف أن لا يتم هذا الشرح الأخير؛ لطوله وسعته فعجل بإخراج هذه الحاشية - كما يسميها - وهو شرح كامل مختصر على الكتاب، وهو من أفضل الشروح وأكثرها استيعاباً لما قاله العلماء من قبله، وأكثرها تداولاً بين طلبة العلم.

2- ذكر الشارح أنه ظفر بإحدى عشرة نسخة من «سنن أبي داود» وكلها من رواية اللؤلؤي إلا نسخة واحدة فهي من رواية ابن داسه، فقابل بين نسخها.

3- اعتمد كثيراً على «معالم السنن» للخطابي، وعلى كلام المنذري، ونقل من «الفتح» وغيره من الشروح.

4- ويميز المهمل من الرواة، ويسمي المنسوب والمكثي، ويضبط ما يحتاج إلى ضبط، ويخرج الحديث معتمداً في تخريجه على كلام المنذري في «المختصر»، وتصويبات ابن القيم، مع بيان صحة الحديث وضعفه.

5- ويتكلم على فقه الحديث باختصار من غير ذكر أدلة المذاهب على وجه الاستيعاب، إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة، فحقق القول في بعض المسائل واستقصى الأدلة، مثل: هل يجوز تعليم الكتابة للنساء أم لا؟ وليس فيه تعصب لأي مذهب من المذاهب، إنما يرجح على ما يقتضيه الحديث.

6- ومنهجه في الصفات إثباتها بلا تأويل، وهو يردّ على أهل البدع كأهل القبور الذين يعظمونها، وعلى البدع المعاصرة لوقته، فله كلام طويل جداً يرد به على القادياني، ويحذر من بعض أتباعه.

\*والكتاب طبع مع «تهذيب ابن القيم» في أربعة عشر مجلداً.

### الثالث عشر- قراءة لأحاديث مختارة من سنن أبي داود

1- الحديث الأول: أخرج أبو داود في كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول (حديث رقم 20) قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، ثُمَّ دَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِأَثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَقَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا»، قَالَ هَنَادٌ: «يَسْتَنْزَهُ» مَكَانَ «يَسْتَنْزَهُ». والحديث متفق عليه<sup>(1)</sup>.

ومناسبة الحديث للباب ظاهرة، فالاستبراء من البول: هو الاستنزاه منه، والحرص على أن يتطير على الثوب أو الجسد، فلا يتهاون الإنسان في البول؛ لأنه ورد الوعيد الشديد فيه، وبيان أنه من الكبائر؛ وذلك لأنه جاء فيه عذاب القبر.

وليس معنى قوله: «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» يعني: التهاون في النميمة وعدم الاستبراء من البول، وإنما المقصود: أن مثل هذا في نظر عامة الناس ليس بذنب كبير، والحقيقة على خلافه، أو أن تركه شيء سهل وهين، ولكنهما تهاونا في ذلك ووقعوا في هذه الكبيرة.

وهذا الحديث يدل أيضًا على ثبوت عذاب القبر، كما يدل على أن الميتين من المسلمين، لأنهما لو كافرين لعذبا على الكفر لأنه أعظم، ولم يكن ليخفف عنهما.

وسماع تعذيب الميت وما ترتب عليه من غرز للتخفيف، من خصائص النبي ﷺ.

وأبو داود له في هذا الحديث شيخان: الأول: «زهير بن حرب»، والثاني: «هناد»، وقد ساق أبو داود الحديث بلفظ زهير، ونبه في الآخر إلى أن هنادًا خالف زهيرًا بلفظ «يستنزهُ»، فأتى مكانها بلفظ «يستتر»، فساق لفظ الشيخ الأول، وأتى بمخالفة الشيخ الثاني للشيخ الأول في هذه الكلمة، وهي «يستتر» مكان «يستنزهُ». وهذا يدل على ترجيحه هذه الرواية

(1) رواه البخاري (رقم 218)، ومسلم (رقم 292).

2- الحديث الثاني: أخرج أبو داود كتاب الديات، بابُ العجماء، والمعدن، والبئر، جبار (رقم 4593) قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «الْعَجْمَاءُ: الْمُنفَلْتَةُ الَّتِي لَا يَكُونُ مَعَهَا أَحَدٌ، وَتَكُونُ بِالنَّهَارِ، لَا تَكُونُ بِاللَّيْلِ». والحديث متفق عليه<sup>(1)</sup>.

وأما قوله: «العجماء» جمع عجماءات، وهي الدابة كما قال ابن الأثير: «العجماء: البهيمة، سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ. وَكُلُّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ فَهُوَ أَعْجَمٌ وَمُسْتَعْجَمٌ»<sup>(2)</sup>. و«الجرح»: «الجرح هاهنا بفتح الجيم على المصدر لا غير، قاله الأزهري: فأما الجرْح بالضم فهو الاسم»<sup>(3)</sup>.

و«الجبار» الهدر ليس فيها ضمان، كما في المرجع السابق: «الجبار: الهدر»<sup>(4)</sup>.

ولكن يلاحظ على أبي داود في شرحه هنا إنما يبين المراد من كلمة «العجماء» في الحديث ممزوجاً بالحكم الفقهي، ولا يشرح الكلمة من الناحية اللغوية فقط، فبين أن جرحها جبار عندما تكون منفلة ليس معها أحد، وهذا خاص بالنهار. أما في الليل فلا بد من مسؤولية تترتب على صاحبها إن فرط.

وقوله: «والمعدن جبار» وهو كون إنسان يستأجر أناساً لاستخراج المعادن - وهو ما

(1) رواه البخاري (رقم 1499)، ومسلم (رقم 1710).

(2) انظر: «النهاية في غريب الحديث» 3/187.

(3) انظر: «المرجع السابق» 1/255.

(4) انظر: «المرجع السابق» 1/236.

يعرف بالمناجم-، ثم ينهار عليهم ذلك المكان الذي فيه المعادن، فإن الذي استأجرهم ليس ضامناً.

وقوله: «والبئر جبار» هو كون إنسان استأجر أناساً يحفرون بئراً، ثم انهارت عليهم البئر فهي مثل المعدن، وهي هدر لا ضمان فيها، وكذلك كون إنسان استأجر إنساناً يبني له عمارة فسقطت من العمارة ومات فإنه لا يضمنه، مثل هذه الأشياء لا ضمان فيها؛ لأن الإنسان ليس متسبباً فيه.

وقوله: «وفي الركاز الخمس» الركاز هو الدفن الذي يوجد من دفن الجاهلية للكفار، فإنه يكون فيه الخمس، وأما ما كان من المسلمين فإنه لقطة يعرف سنة، ثم يكون لمن وجدته.

**3-الحديث الثالث:** روى أبو داود في كتاب الترجل، باب (رقم 4161) - حَدَّثَنَا الثُّقَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبِدَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنَّ الْبِدَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ» يَعْني التَّفْحُلُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هُوَ أَبُو أُمَامَةَ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ».

والحديث رواه أيضاً ابن ماجه(1).

قوله: «الْبِدَاذَةُ» قال الخطّابي: «البداذة سوء الهيئة والتجوز في الثياب ونحوهما، يقال رجل باذ الهيئة إذا كان رث الهيئة واللباس»(2).

(1) في «سننه» (رقم 4118).

(2) انظر: في «معالم السنن» 208/4.

هذا ونلاحظ في هذا الحديث تعرض أبو داود لشرحين في هذا الحديث، شرح في المتن وآخر في الإسناد.

أما شرح المتن، فقد شرح «البداذة»، فقال أبو داود: «يعني التَّقْحُل»، قال ابن رسلان: «بفتح التاء والقاف والحاء المهملة المشددة، وهو: ييس الجلد لسوء الحال، وقد قحل الرجل قحلاً إذا التزق جلده بعظمه من الهزال»<sup>(1)</sup>.

وأما شرح السند، فقد أوضح من هو أبو أمامة، فقال أبو داود: «هُوَ أَبُو أَمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ».

قال ابن عبد البر عند حديث عائشة الذي فيه أنها كانت ترجل شعر رسول الله ﷺ وهو معتكف وهي حائض<sup>(2)</sup>، قال: «وفيه ترجيل الشعر، وفي ترجيله لشعره عليه السلام وسواكه وأخذه من شاربه ونحو ذلك ما يدل على أنه ليس من السنة ولا الشريعة ما خالف النظافة وحسن الهيئة في اللباس والزينة التي من شكل الرجال للرجال، ومن شكل النساء للنساء، ويدل على أن قوله عليه السلام: «البداذة من الإيمان» أراد به أطراح الشهوة في الملابس، والإسراف فيه، الداعي إلى التبخر والبطر، ليصح معاني الآثار، ولا تتضاد، وفي معنى هذا الحديث حديث عبد الله بن معقل: أن رسول الله ﷺ نهي عن الترجل إلا غيباً، يريد به الحاجة؛ لئلا يكون تائر الرأس شعته كأنه شيطان، كما جاء عنه عليه السلام»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: «شرحه» 483/16.

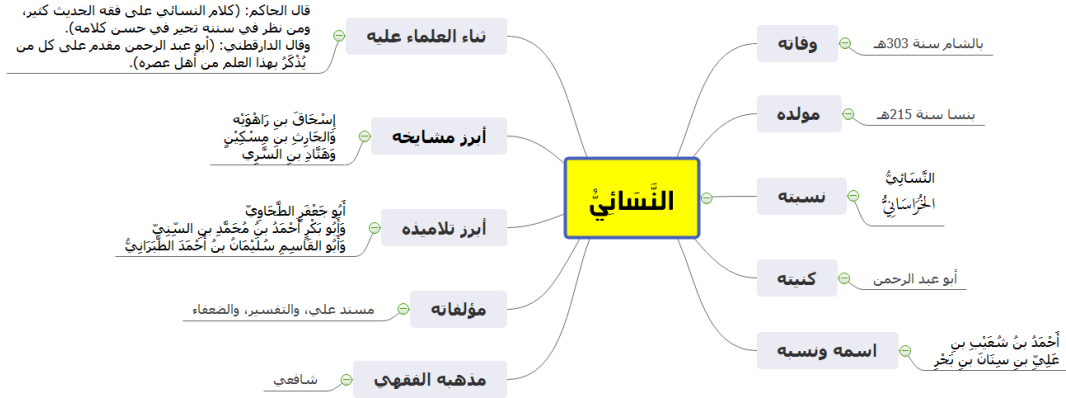
(2) رواه البخاري (رقم 296)، ومسلم (رقم 297).

(3) انظر: «الاستدكار» 202/3.



## سنن النسائي

### أولاً-التعريف بالمؤلف (1)



### 1-اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر. وكنيته: أبو عبد الرحمن.

### 2-نسبه:

«النَّسَائِيُّ»: نسبة إلى نَسَا بفتح النون والسين، كجبل مهموز، هي بلدة من بحور

نيسابور، بخراسان.

«الحُرَّاسَانِيُّ»: نسبة إلى حُرَّاسَانَ، وهي كلمة فارسية معناها بلاد الشمس المشرقة، وهي

تضم (نيسابور، وهراة، وبلخ، ومرو)، وتتقاسمها اليوم إيران الشرقية «نيسابور»، وأفغانستان

الشمالية «هراة وبلخ»، ومقاطعة تركمانستان السوفيتية «مرو»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 125/14.

(2) انظر: «المعالم الأثرية في السنة والسير» لمحمد حسن شُرَّاب ص 108.

وقال ياقوت الحموي (ت626هـ): «كان سبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين لما وردوا خُراسان، قصدوها، فبلغ ذلك أهلها فهربوا، ولم يتخلف بها غير النساء، فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجلاً، فقالوا هؤلاء نساء والنساء لا يقاتلن فننساُ أمرها الآن إلى أن يعود رجالهن، فتركوها ومضوا فسموا بذلك نساءً»<sup>(1)</sup>.

### 3- مولده ونشأته ووفاته.

وُلِدَ بِنْسَاءً فِي سَنَةِ 215هـ.

ورحل إلى العراق، والشام، والحجاز، والجزيرة، ومصر التي جعلها سكناً له من بعدُ. وقد تسلم القضاء في أكثر من بلد.

يقول النَّسَائِيُّ: «دَخَلْتُ دِمَشْقَ وَالْمِنْحَرِفَ بِهَا عَنْ عَلِيٍّ كَثِيرًا، فَصَنَّفْتُ كِتَابَ "الْخَصَائِصِ" رَجَوْتُ أَنْ يَهْدِيَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(2)</sup>. ثُمَّ إِنَّهُ صَنَّفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ.

ثُمَّ خَرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ مِصْرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ إِلَى دِمَشْقَ فَسُئِلَ بِهَا عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَمَا جَاءَ فِي فَضَائِلِهِ؟ فَقَالَ: لَا يَرْضَى رَأْسًا بِرَأْسٍ حَتَّى يُفْضَلَ؟

قَالَ: فَمَا زَالُوا يَدْفَعُونَ فِي حِضْنِيهِ حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى الرَّمْلَةِ، فَتُؤَيَّى بِهَا سَنَةَ (303هـ).

وتلقى العلم في بلده، ثم ارتحل وطوف في البلاد في طلب العلم وتحصيل الرواية، فزار

(1) انظر: «معجم البلدان» 282/5.

(2) انظر: «السير» 129/14.

العراق والجزيرة والشام ومصر وكتب من علماء هذه البلاد جميعاً<sup>(1)</sup>.

#### 4- ثناء العلماء عليه:

قال الحاكم: «فَأَمَّا كَلَامُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فِقْهِ الْحَدِيثِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ لَهُ تَحَيَّرَ فِي حُسْنِ كَلَامِهِ»<sup>(2)</sup>.

وقال الدارقطني: «أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يُذَكَّرُ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ»<sup>(3)</sup>.

#### 5- أبرز مشايخه وتلاميذه:

سمع من: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ، وَالْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، وَهَنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ.

ومن أبرز تلاميذه:

سمع منه: أَبُو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السُّنِّيِّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانَ بْنَ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيَّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْأَحْمَرِ الْأَنْدَلُسِيِّ.

#### 6- مؤلفاته:

قَدْ صَنَّفَ «مُسْنَدَ عَلِيٍّ».

وَكِتَابِ «التَّفْسِيرِ».

(1) انظر: «المرجع السابق».

(2) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص 82.

(3) انظر: «المصدر السابق» ص 83.

وَكِتَابِ «الضُّعْفَاءِ».

وَأَمَّا كِتَابُ: «حَصَائِصِ عَلِيٍّ»، وَ«عَمَلِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي «سُنَنِهِ الْكَبِيرِ».

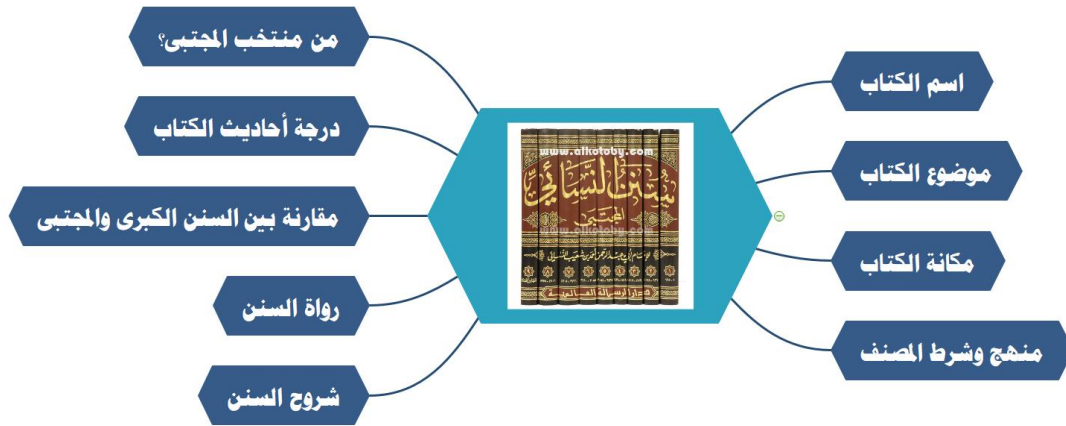
### 7- مذهب الفهري:

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «كَانَ شَافِعِيًّا لَهُ مَنَاسِكٌ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ وَرِعًا مُتَحَرِّيًا»<sup>(1)</sup>.

### 8- من سيرته:

قِيلَ: إِنَّهُ أَتَى الْحَارِثَ بْنَ مِسْكِينٍ فِي زِيٍّ أَنْكَرَهُ، عَلَيْهِ قَلَنْسُوَةٌ وَقَبَاءٌ، وَكَانَ الْحَارِثُ خَائِفًا مِنْ أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالسُّلْطَانِ، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا عَلَيْهِ، فَمَنَعَهُ، فَكَانَ يَجِيءُ فَيَقْعُدُ خَلْفَ الْبَابِ وَيَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ مَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ وَإِنَّمَا يَقُولُ: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ<sup>(2)</sup>.

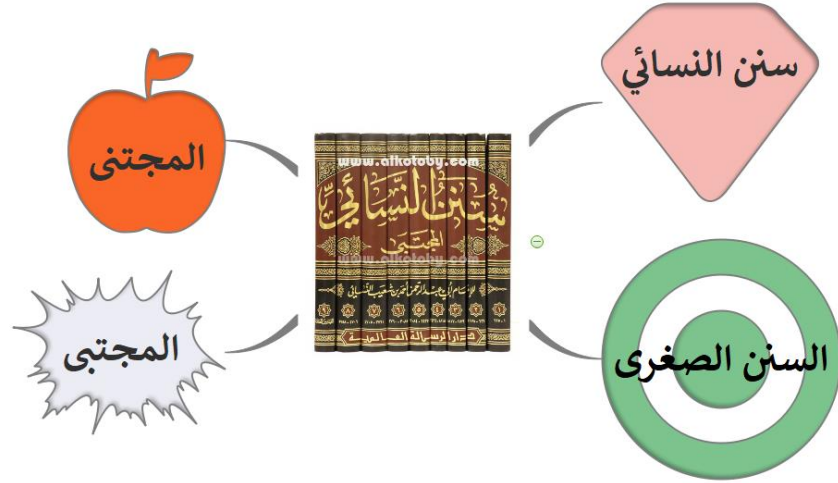
## ثانياً-التعريف بالسنن



(1) انظر: «جامع الأصول» 1/196.

(2) انظر: «السير» 14/130.

## 1- اسم الكتاب:



روى ابن طاهر المقدسي عن أحمد بن محبوب الرملي (ت357هـ) قال: «سمعت النسائي يقول: لما عزمْتُ على جمعِ «السنن» استخرْتُ الله... الخ»<sup>(1)</sup>.

وقال الحافظ: «قال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي ما معناه قال النسائي: «كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول»<sup>(2)</sup>.

فهذا النصوص توضح بأن النسائي هو من سمى كتابه بـ«السنن» سواء كانت الصغرى أم الكبرى، أما إضافة السنن للنسائي، فهذا بلا ريب من عمل تلاميذه للتعريف والتمييز عن سنن غيره، كذلك تسمى «السنن» باسم «السنن الصغرى»؛ لتمييزها أيضاً عن كتابه الآخر «السنن الكبرى»، وتسمى أيضاً بـ«المُجتبى» بالباء، أو «المُجتبى» بالنون.

(1) انظر: «شروط الأئمة الستة» ص104.

(2) انظر: «النكت» 484/1.

## 2- موضوع الكتاب:

لقد كان قصد النسائي في سننه جمع ما ثبت عن رسول الله ﷺ مما يمكن أن يستدل به الفقهاء، ولكن بنزعة حديثية ظاهرة، فجمع في «سننه» بين مسلكي الفقه والحديث، وسار على الطريقة التي تجمع بين الاستدلال والإسناد، ورتب الأحاديث على الكتب والأبواب، ووضع لها عناوين دقيقة.

## 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:

أغلب أهل العلم يصنفون «سنن النسائي» في المرتبة الرابعة بعد «سنن أبي داود». وقد تقدم قبل قليل حكاية قول أحمد بن محبوب الرملي عن النسائي أنه سمعه يقول: «لما عزمْتُ على جمع «السنن» استخرْتُ الله في الرواية عن شيوخِ كَأَن في القلبِ منهم بعضُ الشيء، فوقعتِ الخيرةُ على تركهم، فتركتُ جملةً من الحديثِ كنتُ أعلو فيها عنهم». ومن هؤلاء عبد الله بن لهيعة بعد الاختلاط. قال الحافظ ابن حجر: «وكان عنده عاليًا عن قتيبة عنه، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها»<sup>(1)</sup>.

وقال أبو الحسن المغازي (ت605هـ): «إذا نظرت إلى ما يخرجهُ أهلُ الحديث، فما خرَّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره».

وقال الحافظ ابن رُشيد (ت721هـ): «كتابُ النسائي أبدعُ الكتبِ المصنفةِ في السننِ تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابُهُ جامعًا بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل».

(1) انظر: «النكت» 484/1.

ثم قال ابن حجر: «وفي الجملة كتاب سنن النسائي أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلاً مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود على خلاف سنن الترمذي؛ فقد روى لبعض المتروكين كمحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد المصلوب، و"سنن ابن ماجه" فإنه تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب». اهـ.

هذا وسيأتي عند الكلام عن «جامع الترمذي» مقارنة بين «جامع الترمذي» و«سنن أبي داود والنسائي».

#### 4- من هو منتخب السنن الصغرى «المجتبى»؟

لقد وقع خلاف بين أهل العلم في تحديد ماهية منتخب «السنن الصغرى»، هل هو النسائي نفسه أو تلميذه أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بابن السنن (ت 364هـ)؟

فالمشهور أن بعض الأمراء سأل النسائي عن كتابه في السنن أكله صحيح؟ فقال: لا. قال فاكْتُبْ لَنَا الصَّحِيحَ مِنْهُ مَجُودًا. فَصَنَعَ الْمُجْتَبَى، فَهُوَ الْمُجْتَبَى مِنْ «السنن الكبرى» ترك كل حديث أورده في «السنن الكبرى» مما تكلم في إسناده بالتعليل.

هذا وقد صرح ابن السنن نفسه أنه سمع «المجتبى» من النسائي في أكثر من موضع في المجتبى، ومن ذلك: قوله في أول كتاب الإيمان وشرائعه، باب دُكِّرُ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ (رقم 4987): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، مِنْ لَفْظِهِ، ثُمَّ سَأَلَ الْإِسْنَادَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، وكما هو معلوم أن كتاب «الإيمان وشرائعه» من الكتب التي تميزت بها السنن الصغرى عن الكبرى، فقول ابن السنن فيه: سمعتُ من لفظ النسائي، يؤكد أن الاختصار من عمل النسائي.

وكذلك نجد الحافظ ابن الأثير ضم «المجتبي»، وليس «السنن الكبرى»، وذكر سند سماعه إليه سنة 586هـ عن شيخه أبي القاسم يعيش بن صدقة الفراقي ثم ساق الإسناد إلى ابن السني بالدينور سنة 363هـ، الذي قال: حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي بكتاب السنن جميعه<sup>(1)</sup>.

ولم ينفرد ابن السني برواية «المجتبي» عن النسائي، فقد قال محمد بن خير الإشبيلي (ت575هـ): «روى هذا الكتاب -يعني المجتبي- عن أبي عبد الرحمن النسائي ابنه عبد الكريم بن أحمد، ووليد بن القاسم الصوفي»<sup>(2)</sup>.

وبناء على ما سبق يكون «المجتبي» من تصنيف النسائي نفسه، وابن السني هو أحد راوته، وهذا قول جمهور المحدثين، وهو المعروف والمشهور عند الناس، وهو الصحيح. ولكن ذهب الإمام الذهبي<sup>(3)</sup>، وتبعه على ذلك الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي أن «المجتبي» من انتخاب أبي بكر بن السني، ولم يقدم الذهبي دليلاً على قوله.

## ثانياً- منهج النسائي في تأليف «السنن»

1- اقتصر النسائي على أحاديث الأحكام إلا قليلاً، ورتبها ترتيباً فقهياً، كما فعل أبو داود، فبلغت عدد أحاديثه 5758 حديث، مفرقة على 51 كتاباً، بدأ بالطهارة، وختم بالأشربة، وكل كتاب اشتمل على مجموعة من الأبواب.

(1) انظر: «جامع الأصول» 204/1.

(2) انظر: «فهرس» ابن خير ص97.

(3) انظر: «السير» 131/14.



## 2- يكثر من التفريعات والتفصيلات الدقيقة في الأبواب.

مثال ذلك: في كتاب السهو تجد أبوابه كالتالي: (التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ)، و(بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْقِيَامِ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ)، و(بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ لِلْقِيَامِ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ حَدُّو الْمُنْكَبَيْنِ)، و(بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَحَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ)... الخ.

## 3- ينقل الفتاوى عن الفقهاء أحياناً.

مثال ذلك: نقل عن مسروق فتوى في الهدية، والرشوة، وفي شرب الخمر (رقم 5665) عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «الْقَاضِي إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ، وَإِذَا قَبِلَ الرِّشْوَةَ بَلَغَتْ بِهِ الْكُفْرَ».

و(رقم 5665) وَقَالَ مَسْرُوقٌ: «مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ فَقَدْ كَفَرَ، وَكُفْرُهُ أَنْ لَيْسَ لَهُ صَلَاةٌ».

## 4- يقتصر كثيراً على محل الشاهد من الحديث.

## 5- يسوق الأحاديث المتعارضة في الباب إذا صحت عنده؛ ليقوم الدليل على

صحة العملين.

مثال ذلك: في كتاب الافتتاح روى حديثاً في قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة] (رقم 905) عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ [أَوْ الْمُجَمِّرِ] قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة]، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة] فَقَالَ: «آمِينَ». فَقَالَ النَّاسُ: آمِينَ وَيَقُولُ: كُلَّمَا سَجَدَ «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْإِثْنَتَيْنِ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثم أعقبه في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (رقم 906) عن أنس بن مالك قال: «صلى بنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم نسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهما».

6- ينقل لنا صور العقود الفقهية في بعض الموضوعات مثل المزارعة، والمكاتب، وغيرها، بعيدة تمامًا عن المنهج الحديثي، وهذا عمل فقهي محض.

مثال ذلك: في كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلف في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرُّبع، (رقم 3927) بعد روايته لحديث رافع بن خديج قال: قال أبو عبد الرحمن: «كتاب مزارعة على أن البدر والنفقة على صاحب الأرض، وللمزارع رُبع ما يُخرج الله عز وجل منها، هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في صحته منه وجواز... الخ» ثم ساق صورة العقد على الطريقة الفقهية المحضة.

7- يبين الخلافات التي في الأسانيد، والمتون؛ للترجيح بينها.

8- ينتقد المتون والأسانيد التي ظاهرها الصحة.

مثال ذلك: في باب (صوم ثلاثة أيام من الشهر) (رقم 2425) روى حديثًا عن سُفيان، عن بيان بن بشر، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحواري، عن أبي ذر، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لرجل: «عليك بصيام ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة».

قال أبو عبد الرحمن: «هذا خطأ، ليس من حديث بيان، وأعلل سُفيان، قال: حدثنا اثنان، فسقط الألف، فصار بيان».

وهو يشير بذلك إلى ما رواه بـ(رقم 2426) قال سُفْيَانُ حَدَّثَنَا رَجُلَانِ: مُحَمَّدٌ [يعني بن عبد الرحمن بن أبي ليلي]، وَحَكِيمٌ [يعني ابن جبير الأسدي]، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ الْحَوْتَكِيَّةِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ فَذَكَرَهُ.

9- يروي الأحاديث المسندة، ونادرًا ما يذكر المعلقة.

10- أحيانًا يتعقب الأسانيد بالجرح والتعديل.

مثال ذلك: روى حديث (رقم 1811) عن مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى الْفَرِيضَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، هُوَ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ سِوَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ». والصواب أن هذا الحديث من مسند أم حبيبة.

وأما الأوجه التي بغير هذا اللفظ المذكور، فقد ذكرها قبل وبعد الحديث، ومنها (رقم 1812) عن أُمِّ حَبِيبَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ رَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَمَهُ عَلَى النَّارِ».

11- يستعمل كثيرًا الاصطلاحات الحديثية تعقيبًا على بعض الأحاديث كحديث

منكر، وغير محفوظ، وليس بثابت، وحديث صحيح، وخطأ فاحش، ومرسل، ومسند، وإسناده حسن... الخ.

مثال ذلك: في حديث (رقم 3336) روى حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ

الْفَزَارِيُّ [إبراهيم المصيصي]، عَنْ حُمَيْدٍ [الطويل]، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «لَا جَلْبَ، وَلَا جَنْبَ، وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ وَالصَّوَابُ حَدِيثُ بِشْرِ». وهو ابن المفضل، ويقصد النسائي بذلك الحديث الذي قبله (رقم 3335) فهو من طريق بشر، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بِهِ. فـ(محمد بن كثير الثقفي) صدوق كثير الغلط قد خالف «بشر بن المفضل» الثقة الثابت العابد كما في «التقريب» (رقم 703، 6251) فجعل الحديث من مسند أنس.

## 12- يخرج للرواة الثقات بغض النظر عن معتقدهم.

مثال ذلك: روى عشرات الأحاديث عن شيخه «إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني»، وهو ثقة حافظ صاحب كتاب «أحوال الرجال»، ولكنه رمي بالنصب كما في «التقريب» (رقم 273)، مع أن النسائي كما هو معلوم لديه نزعة تشيع.

كذلك أخرج عن «عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني»، مع أن الناس مقتوه؛ لكونه كان أميراً على الجيش الذي قتل الحسين ابن علي عليه السلام كما في «التقريب» (رقم 4903).

## 13- يخرج الأحاديث الضعيفة؛ لأنه لم يجد غيرها، أو يذكرها لزيادة فيها على

الأحاديث الصحيحة.

مثال ذلك: في (الإستيعاذة من الحزن) حديث (رقم 5453) من طريق سعيد بن سلمة، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَعَا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدِّينِ، وَعَلَبَةِ الرَّجَالِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أُخْرِجَ لَهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ».

#### 14- يكرر أحياناً المتون لفائدة فقهية أو حديثة.

مثال ذلك: قصة عائشة في اتباعها سرّاً النبي ﷺ لما خرج من عندها ليلاً إلى البقيع. فقد ذكرها في:

- (الأمرُ بالاستِعْفَارِ لِلْمُؤْمِنِينَ) من «الجنائز» (رقم 2037، 2039).

- وأعادها في باب «الغيرة» من «عشرة النساء» (رقم 3963، 3964).

#### 15- يُكني عن الراوي الضعيف إذا قُرِنَ في الرواية بثقة.

مثال ذلك: ذكر في حديث (رقم 2351) عن ابن وهب، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَذَكَرَ آخَرَ قَبْلَهُمَا، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ مَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ مَا يَصُومُ».

وفي (رقم 988) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِي قَالَ: حَيَّوْهُ، وَذَكَرَ آخَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ثُمَّ ذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِ﴿حَمِ الدُّحَانِ﴾».

والمبهم في الموضوعين هو «عبد الله بن هبة»، كما جاء مصرح به في روايات أخرى.

#### وفائدة هذا الإبهام ترجع إلى ما يلي:

1- كونه ليس من شرطه.

2-الإشعار بضعف المبهم.

3-كثرة الطرق ليرجح بها الخبر عند المعارضة.

### 16-شدة تحريه:

مثال ذلك: روى في الصُّفُوفِ عَلَى الْجَنَازَةِ (رقم 1972) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ لِأَصْحَابِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا».

قال أبو عبد الرحمن: «ابن المسيب إني لم أفهمه كما أردت»؛ وذلك لأنه لم يسمع هذا اللفظ بشكل جيد.

وقد ذكر الذهبي أن النسائي أتى الحارث بن مسكين في زي أنكره، عليه فلنسوة وقباء، وكان الحارث حائفاً من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عيناً عليه، فمنعه، فكان يجيء فيفعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدثنا الحارث وإمما يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع كما في حديث (رقم 9، 12، 20... الخ)<sup>(1)</sup>.

### 17-يفسر الغريب أحياناً:

مثال ذلك: روى حديث أنس ب(رقم 53) أن أعرابياً بال في المسجد، فقام عليه بعض القوم فقال: رسول الله ﷺ: «دعوه لا تزرموه». فلما فرغ دعا بدلو فصبه عليه. قال: أبو عبد الرحمن: «يعني: لا تقطعوا عليه».

(1) انظر: «السير» 130/14.

## 18- كثيراً ما يُسمِّي المنقطع مرسلًا:

مثال ذلك: في تسوية القيام روى (رقم 1665) عن طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَدِيثَةٍ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَرَكَعَ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»... الخ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي مُرْسَلٌ، وَطَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ لَا أَعْلَمُهُ سَمِعَ مِنْ حَدِيثَةٍ شَيْئًا».

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق عبارة الإرسال على كل انقطاع في الاسناد هو مصطلح جرى عليه بعض الأئمة المتقدمين كالشافعي والبخاري، فقد روى البخاري في صحيحه (رقم 5015) عن إبراهيم، والضَّحَّاكِ المِشْرَقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟» فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَيُّنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ».

قَالَ الْفَرَزْدِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَرَاقَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ، وَعَنْ الضَّحَّاكِ الْمِشْرَقِيِّ مُسْنَدٌ. وَالْمُرَادُ أَنَّ رِوَايَةَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُنْقَطَعَةٌ، وَرِوَايَةُ الضَّحَّاكِ عَنْهُ مُتَّصِلَةٌ. قَالَ الْحَافِظُ: «وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ يُطَلِّقُ عَلَى الْمُنْقَطِعِ لَفْظَ الْمُرْسَلِ، وَعَلَى الْمُتَّصِلِ لَفْظَ الْمُسْنَدِ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَنَّ الْمُرْسَلَ مَا يُضِيفُهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُسْنَدُ مَا يُضِيفُهُ الصَّحَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» (1).

## ثالثاً- شرط النسائي في «السنن»



وأما شرط النسائي في «سننه»، فقد تقدم عن الحازمي أن أبا داود، والنسائي يخرجان من أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة، ولا يتجاوزانها إلى الرابعة في الأصول بخلاف المتابعات، والشواهد.

وقال ابن منداه: «كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وكان أبو داود السجستاني كذلك»<sup>(1)</sup>.

وقد كان النسائي يتشدد في الحكم على الرجال والأحاديث عندما يكون هدفه وغايته تمييز الصحيح من غيره، حتى نعته البعض بأنه أكثر تشدداً من الصحيحين؛ ولهذا ضعف

(1) انظر: «رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن» لابن منداه ص73.



(يَحْيَى بن عَبْدِ اللَّهِ بن بُكَيْرٍ)، وهو من رجال الصحيحين. حتى قال الذهبي: «وَمَا أُدْرِي مَا لَأَخٍ لِلنِّسَائِيِّ مِنْهُ حَتَّى ضَعَّفَهُ»<sup>(1)</sup>.

ولم يكن يفعل النسائي ذلك عندما يصنف كتابًا في «السنن»؛ لأن قصده أن يعرف الناس الأحاديث التي استقى منها الفقهاء الأحكام، أو يمكن أن يستقي الناس منها ذلك. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يجب ألا تفهم عبارة: «لم يُجْمَع عَلَى تَرْكِهِمْ» على إطلاقها كما قال الحافظ<sup>(2)</sup>، فإنه أراد بذلك إجماعًا خاصًا، وهو الإجماع الطبقي للنقاد وليس الإجماع الكلي؛ وذلك لأن علماء الجرح والتعديل يصنفون على طبقات، وَكُلُّ طَبَقَةٍ مِنْ نُقَادِ الرِّجَالِ لَا تَخْلُو مِنْ مُتَشَدِّدٍ وَمُتَوَسِّطٍ.

### فمثلًا طبقات النقاد كما يلي:

فَمِنْ (الطبقة الأولى) كبار أتباع التابعي: شُعْبَةُ (160هـ) وَالثَّوْرِيُّ (161هـ)، وَشُعْبَةُ أَشَدُّهُمَا.

وَمِنْ (الطبقة الثانية) صغار أتباع التابعين: يَحْيَى الْفُطَّانُ (198هـ)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (198هـ)، وَيَحْيَى أَشَدُّهُمَا.

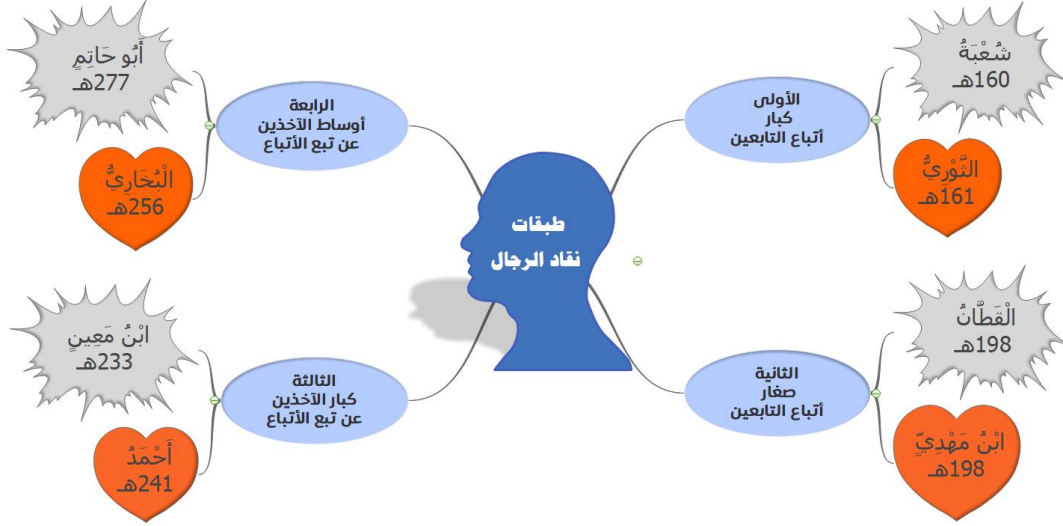
وَمِنْ (الطبقة الثالثة) كبار الآخذين عن تبع الأتباع: ابْنُ مَعِينٍ (233هـ)، وَأَحْمَدُ (241هـ)، وَابْنُ مَعِينٍ أَشَدُّهُمَا.

وَمِنْ (الطبقة الرابعة) أوساط الآخذين عن تبع الأتباع: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ

(1) انظر: «السير» 614/10.

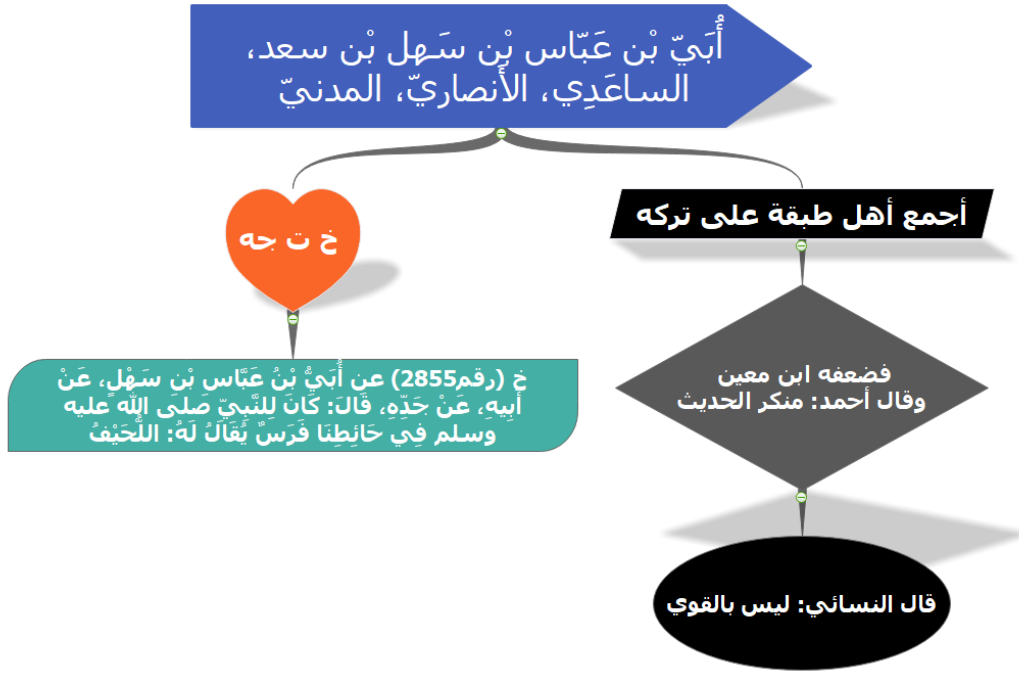
(2) انظر: «النكت» 482/1.

إِدْرِيسَ (277هـ)، وَالبُخَارِيَّ (256هـ)، وَأَبُو حَاتِمٍ أَشَدُّهُمَا.



إذا تقرر هذا، فعندما يقول النسائي: «لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ»، فتقدير الكلام: أي إذا أجمع أهل طبقة من الطبقات على تركه، فَأَمَّا إِذَا وَتَقَّهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَضَعَفَهُ الْقَطَّانُ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَا يُتْرَكُ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ تَشْدِيدِ يَحْيَى وَمَنْ هُوَ مِثْلُهُ فِي النَّقْدِ، قَالَ الْحَافِظُ: «وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الدَّهْنِ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَ النَّسَائِيِّ مَتَسِعَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَكَمْ مِنْ رَجُلٍ أَحْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، بَحَثَبَ النَّسَائِيُّ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيْعَةَ، بَلَّ بَحَثَبَ النَّسَائِيُّ إِخْرَاجَ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ»<sup>(1)</sup> ك(يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ).

(1) انظر: «المرجع السابق».



ومن أمثلة الرواة الذين احتج بهم البخاري وتركهم النسائي للإجماع الطبقي على تركهم  
«أَبِي بَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ، السَّاعِدِيِّ، الْأَنْصَارِيِّ، الْمَدَنِيِّ» (خ ت جه)<sup>(1)</sup>.  
فضعه ابن معين.

وقال أحمد: «منكر الحديث»<sup>(2)</sup>.

ولهذا قال النسائي: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»<sup>(3)</sup>. ولم يخرج له في سننه.

(1) روى له البخاري في الجهاد (رقم 2855) أَبُو بَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّحَيْفُ»، والحائط هو البستان، واللحيف يعني طويل الذنب. وكما هو ملاحظ أن الحديث ليس في الأصول، فهو في تسمية الخيل، كما أنه يتضمن ما يؤكد حفظ أبي بن عباس؛ لما اشتمل عليه من قصة وتعلق بيته.

(2) انظر: «تحذيب الكمال» (رقم 277).

(3) انظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم 23).

## رابعاً-الدراسات المعاصرة في منهج النسائي

1-«الإمام النسائي وكاتبه المجتبي» لعمر إيمان أبو بكر، وهو في فصلين:

الفصل الأول-ترجمة للنسائي.

الفصل الثاني-دراسة كتاب المجتبي.

2-«منهج الإمام النسائي في السنن الكبرى والمجتبي منها -نحو دراسة موازنة» لمشهور

بن مرزوق الحراري، وهي دراسة لطيفة تقع في ثلاث فصول:

الفصل الأول- التعريف بالإمام النسائي.

الفصل الثاني-هل المجتبي من وضع النسائي؟

الفصل الثالث-الموازنة بين الكبرى والصغرى.

3-«منهج الإمام النسائي في السنن الكبرى -دراسة حديثة» للدكتور غسان هرماس،

وهي مقالة منشورة في مجلة (الجامعة الإسلامية)، وهي في سبعة مباحث:

المبحث الأول-ترجمة في للنسائي.

المبحث الثاني-مكانة السنن الكبرى.

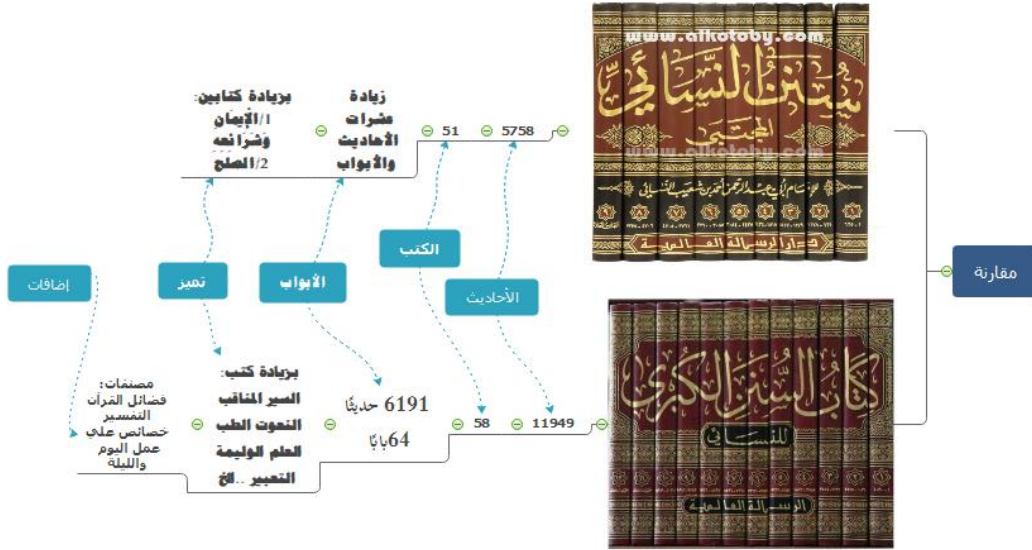
المبحث الثالث-صيغ التحمل والأداء. المبحث الرابع-علوم الرواة.

المبحث الخامس-ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث السادس-منهج النسائي في إيراد الأسانيد والمتون.

المبحث السابع-حكمه على الأحاديث.

## خامساً-مقارنة بين «السنن الكبرى» و«المجتبى»



عدد أحاديث: «الكبرى» 11949، و«الصغرى» 5758.

عدد الكتب: «الكبرى» 58، و«الصغرى» 51.

وقد تميزت «السنن الكبرى» عن «المجتبى» بعدة أمور:

1- توجد في «الكبرى» زيادة كتب ليست في «المجتبى» منها: السير، المناقب، النعوت، الطب، الفرائض، الوليمة، التعبير، فضائل القرآن، العلم... الخ، ولا تنقص «الكبرى» عن «المجتبى» إلا: (كِتَابُ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِهِ)، و(الصلح).

2- أدخل في «الكبرى» بعض الكتب التي ألفها مستقلة ووضعها في محلها المناسب، فصارت «السنن الكبرى» كالحاوي لمؤلفات الإمام النسائي، وهذه الكتب هي:

أ- «فضائل القرآن». أشار إليه الزركشي (ت794هـ).

ب- «التفسير» أيضاً أشار إليه الزركشي<sup>(1)</sup>.

ج- «خصائص علي» وهو من الكتب المشهورة بأنها ألفت مستقلة ثم ضمها النسائي إلى «السنن الكبرى» بعدما أفرد فيها كتاب فضائل الصحابة.

د- «عمل اليوم والليلة» فقد رويت عن النسائي بإسناد مستقل.

3- تزيد «الكبرى» عن «المجتبى» 6191 حديث، وأربعة وستين باباً أغلبها في كتاب الصوم، مثال ذلك:

- صَوْمُ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ. - تَحْرِيمُ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ. - صِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ... الخ.

4- لقد زاد النسائي في «المجتبى» عشرات الأحاديث والأبواب التي لم يذكرها في «السنن الكبرى».

## سادساً-درجة أحاديث «سنن النسائي»



(1) انظر: «البرهان في علوم القرآن» 1/159.

قال الحافظ: «قال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي ما معناه قال النسائي: «كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول» إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله.

وقال أبو الحسن المعافري: «إذا نظرت إلى ما يخرج أهله الحديث، فما خرج النسائي أقرب إلى الصحة مما خرج غيره».

وقال ابن رُشيد: «كتاب النسائي أبداع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل». وفي الجملة كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي<sup>(1)</sup>.

قلت: ووجه أن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، هو أن البخاري اعتنى كثيراً بفقهاء الحديث دقة الاستنباط؛ ولذلك يكرر الحديث في مواضع كثيرة، ويوب عليها بما يناسبها، كما أنه قلل من الإتيان بحاء الفصل بين الإسنادين، وأجاز الرواية بالمعنى.

أما مسلم، فقد اعتنى كثيراً بجمع روايات وألفاظ الحديث الواحد ويسوقها جميعاً في موضع واحد، ويبين الاختلاف الواقع بين روايات الرواة، وهذا ما نجده عند النسائي، فقد أكثر من التبويب والتفريعات، حتى عنون بكتب، وبوب بأبواب تفرد بها عن عامة المصنفين، مثال ذلك: (كِتَابُ التَّطْيِيقِ)، و(كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ)، و(بَابُ الوُضُوءِ بِالتَّلْجِ)، و(بَابُ ذِكْرِ الإِغْتِسَالِ أَوَّلَ اللَّيْلِ)، و(الإِغْتِسَالُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَآخِرُهُ).

(1) انظر: «النكت» 484/1.

وأما بالنسبة للصناعة الحديثية، فهو إمام لا يشق له غبار باتفاق أهل العلم بالحديث، فقد قدمه الذهبي على مسلم، فقال: «النسائي، هُوَ أَحَدُ الْقَادِرِينَ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ وَرِجَالِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيْسَى، وَهُوَ جَارٍ فِي مِصْرَ الْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ»<sup>(1)</sup>، ومن يعمن النظر في سننه يجد ذلك باديًا؛ فيطيل النفس في بيان الاختلافات الواقعة في الأحاديث، وهذا ظاهر بجلاء في العناوين قبل المضامين، سواء كان هذا الاختلاف فيما يتعلق بالمتن أو الإسناد، كما أنه يبين العلل والأخطاء.

وذكر الحافظ بأن بعض العلماء أطلق على كتاب النسائي اسم «الصحيح»، جاء هذا عن الحفاظ: أبي علي النيسابوري، وأبي أحمد بن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم، وأبي يعلى الخليلي، والخطيب البغدادي، وأبي طاهر السلفي؛ وذلك لما رواه في كتابه من قوة شرطه وتحريه<sup>(2)</sup>.

ولكن بعد دراسة أسانيد المجتبي دراسة علمية تحقيقية تبين أن «السنن» اشتملت على ما يلي:

- 1- الصحيح المخرَّج في الصحيحين، أو ما كان على شرطهما.
- 2- الصحيح والحسن الذي على شرط أبي داود والنسائي.
- 3- أحاديث معلولة بين علتها النسائي. وقد أورد النسائي هذا القسم الأخير في كتابه، كما فعل أبو داود والترمذي؛ لأن بعض العلماء احتج به، فأورده وبين سقمه وعلله لتزول الشبهة.

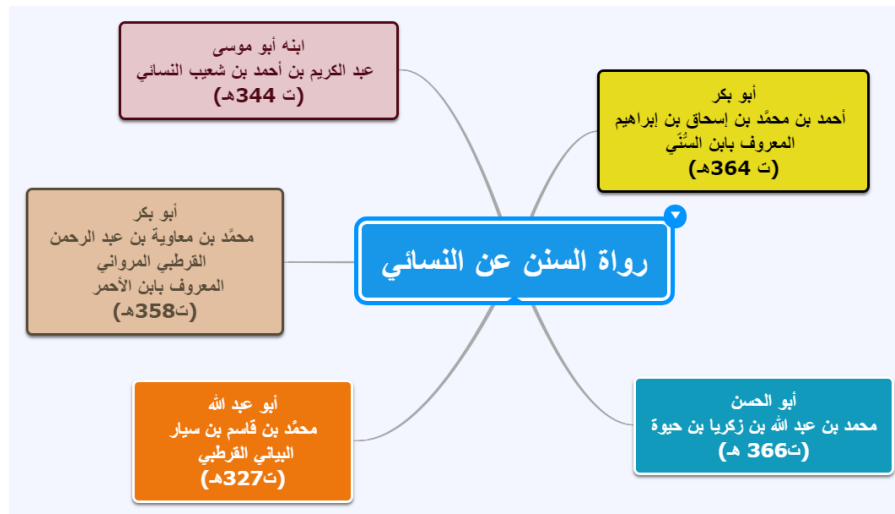
(1) انظر: «السير» 133/14.

(2) انظر: «النكت» 481/1.



تنبيه: كما هو مقرر ومشهور بأن المقصود عند إطلاق العزو إلى النسائي يعني في «سننه الصغرى» المسمى «المجتبى»، إلا قول المنذري في مختصره، والمزي في «الأطراف»، فالمراد به «السنن الكبرى».

### سابعاً-رواة «سنن النسائي»



أشهر رواه «سنن النسائي» هم:

- 1- ابنه أبو موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي (ت 344هـ) روى عنه المجتبى.
- 2- أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن السنّي (ت 364هـ) روى عنه المجتبى.
- 3- أبو عبد الله محمد بن قاسم بن سيار البيهقي القرطبي (ت 327هـ) روى عنه المجتبى.
- 4- أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن القرطبي، المرواني المعروف بابن الأحمر (ت 358هـ)، وهو أول من أدخل سنن النسائي إلى الأندلس.

5- أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة (ت 366 هـ).

### ثامناً- شروح «سنن النسائي»

لقد شرح «سنن النسائي» والد ابن رشد الحفيد أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رُشيد (ت 563 هـ)، وكذلك أبو الحسن علي بن عبد الله بن النعمان (ت 567 هـ)، والأخير سماه «الإمعان في شرح مصنف النسائي عبد الرحمن»، يقول عنه ابن عميرة عندما رآه: «وَأَلَّفَ بِأَحْسَنِ شَرْحِ كِتَابِ النَّسَائِيِّ فِي عَشْرَةِ أَسْفَارٍ شَرْحًا لَمْ يَتَقَدَّمَهُ أَحَدٌ، وَقَفَّتْ عَلَيْهِ بِلَنْسِيَّةٍ»<sup>(1)</sup>، هذا ولا نعلم عن المصنِّفَيْنِ السابقين شيئاً، ولا ندري هل كتاب «الإمعان» شرح السنن الصغرى أو الكبرى. كما شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي الملقن الشافعي (ت 804 هـ)، لكنه تناول بالشرح فقط زوائده على الصحيحين، وأبي داود، والترمذي.

أما الشروح المطبوعة فهي قليلة جداً، وهي كما يلي:

#### 1- «زهر الربى على المجتبى»

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت 911 هـ).

منهجه في كتابه:

1- لا يتعرض لتراجم الأبواب بشرح ولا تعليق.

2- يترجم للرواة باختصارٍ شديد.

3- يشرح ما يحتاج إلى شرحه من غريب ألفاظ الحديث بإيجاز.

(1) انظر: «بغية الملتمس» ص 424.

4- يذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلاً عن مَنْ تقدمه كالنووي وابن حجر.

5- يذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ.

\* وقد طبع هذا الشرح مع «المجتبى» مراراً في ثمانية أجزاء.

## 2- «حاشية السندي»

لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت1136هـ).

منهجه في كتابه:

1- حاشيته أبسط من تعليق السيوطي في بعض المواضع.

2- يشرح ترجمة الباب ويبيّن مراد النسائي منها.

3- لا يترجم للرواة اكتفاءً بما في شرح السيوطي.

4- يبسط الكلام على فقه الحديث بدون استيعاب للأقوال، ولا يستدل لها.

5- عادة يرجح رأي الحنفية؛ لأنه حنفي المذهب.

6- يشيد بالمؤلف -النسائي- ودقته في الاستنباط، ودقة تراجمه كثيراً.

7- وهو في باب الصفات من الأشاعرة، كما صرح بذلك في حديث معاوية بن الحكم

(رقم1218) 19/3.

\*الكتاب مطبوع بحاشية "زهر الرُّبِّي" والسنن.

## 3- «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»

لمحمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي (ت1405هـ)

### منهجه في كتابه:

1- البدء بالآية التي ابتدأ بها المصنف وهي آية الوضوء وشرحها شرحًا وافيًا.

2- شرح الأحاديث على ترتيب المؤلف كالأتي:

3- ترجمة رجال الإسناد بذكر بعض رواته ومشايخه، وأعتمد في ذلك على كتاب «تهذيب التهذيب»؛ لكن لا يتقيد بلفظه، ولا يستوفي كلامه، ولا يخرج عنه؛ إلا في النادر.

4- يذكر من أخرج الحديث غير المصنف، ويكتفي في العزو بأصل الحديث، ولا يعتني ببيان الاختلاف في الألفاظ في الغالب، إلا عند الحاجة، وتوقف الفائدة على ذلك كالزيادة المفيدة، أو النقصان في المتن، وكذا الاختلاف في إسناد الحديث بأن يكون من طريق واحد، أو طرق متعددة

5- يتكلم على لغته، وإعرابه، ومعناه بعنوان لكل ذلك.

6- ثم يتكلم على فقهه، وما يستفاد منه ومناقشة الأدلة عند الخلاف بصورة مختصرة غير مخلة.

7- وقد رقم أحاديث الكتاب بالتسلسل، وجعل الإحالة على ما تقدم سواءً أكان من التراجم أو غيرها بأرقام الحديث دون أرقام الصحائف.

\* هذا وقد وافته المنية قبل أن يكمل تأليف الكتاب حتى «كتاب الافتتاح»، باب «القول الذي يُفتنح به الصلاة» (رقم 882). وطبع الكتاب في ستة مجلدات بالفهارس.

### 4- «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»

لمحمد بن الشيخ علي آدم الأثيوبي الأستاذ في دار الحديث الخيرية بمكة.

### منهجه في كتابه:

- 1- كتابة ترجمة المصنف بابًا أو كتابًا أو غيرهما، ثم شرح تلك الترجمة.
- 2- كتابة الحديث سندًا ومنتًا.
- 3- الكلام على تراجم رجال ذلك الإسناد.
- 4- ذكر لطائف ذلك الإسناد.
- 5- شرح ذلك المتن، تحت عنوان: "شرح الحديث".
- 6- مسائل تتعلق بذلك الحديث. وتتنوع تلك المسائل بحسب متعلقات الحديث:  
الأولى: في درجة ذلك الحديث.  
الثانية: في بيان مواضع ذكر المصنف له، في الكتابين الصغرى، والكبرى.  
الثالثة: بيان من أخرجه من أصحاب الأصول، مع ذكر غيرهم أحيانًا.  
الرابعة: بيان فوائد ذلك الحديث.

الخامسة: ذكر مذاهب العلماء في الحكم على الحديث، ثم الترجيح.  
ثم إذا بقي هناك أمور لها تعلق بالحديث فيذكرها بمسألة سادسة، فسابعة، وهلمَّ جرًا.  
\*وقد طبع الكتاب في 40 مجلدًا، وهو أطول شروح سنن النسائي على الإطلاق.

### تاسعاً- قراءة لأحاديث مختارة من «سنن النسائي»

1-الحديث الأول: أخرج النسائي، كتاب النكاح، بابُ الشِّعَارِ (رقم 3336)

قال: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا جَلْبَ، وَلَا جَنْبَ، وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً، فَلَيْسَ مِنَّا». وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح، لكن الحسن - وهو البصري- لم يسمع من عمران بن حصين، وهو مدلس، ولكن للحديث متبعات وشواهد، وحמיד: هو الطويل. والحديث أخرجه تامةً ومقطعةً الطيالسي<sup>(1)</sup>، وابن أبي شيبه<sup>(2)</sup>، وابن حبان<sup>(3)</sup>.

قوله: «لَا جَلْبَ» قال ابن الأثير: «الجلب يكون في شيئين: أحدهما في الزكاة، وهو أن يُقَدَّم المَصَدِّقُ على أهل الزكاة، فينزل موضعًا، ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها؛ ليأخذ صدقتها، فنهى عن ذلك، وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم، وأماكنها.

والثاني: في السباق، وهو أن يتبع الرجل فرسه، فيزجره، ويجلب عليه، ويصيح، حثًا له على الجري، فنهى عن ذلك»<sup>(4)</sup>.

وقوله: «وَلَا جَنْبَ» قال ابن الأثير: «الجنب - بالتحريك - في السباق أن يجنب فرسًا إلى فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحوّل إلى المجنوب.

وهو في الزكاة أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تجنب إليه، أي تحضر، فنهوا عن ذلك. وقيل: أن يجنب رب المال بماله، أي يُبعده عن

(1) في «المسند» (رقم 838).

(2) في «المصنف» 381/4 و234-235.

(3) في «صحيحه» كما في «الإحسان» (رقم 3267) و(رقم 5170).

(4) انظر: «النهاية» 280/1.

موضعه، حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في اتباعه، وطلبه»<sup>(1)</sup>.

وقوله: «وَلَا شِغَارَ» الشغار من (شَغَرَ) الْبَلْدُ خَلَا مِنَ النَّاسِ وَ(الشِّغَارُ) بِالْكَسْرِ نِكَاحٌ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِأَخْرَ: زَوَّجَنِي ابْنَتَكَ أَوْ أُخْتِكَ عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ ابْنَتِي أَوْ أُخْتِي عَلَى أَنْ صَدَاقَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بُضْعُ الْأُخْرَى كَأَكْثَمَا رَفَعَا الْمَهْرَ وَأَخْلِيَا الْبُضْعَ عَنْهُ<sup>(2)</sup>.

وقوله: «فِي الْإِسْلَامِ» الظاهر أنه قيد لكلِّ من الجلب، والجنب، والشغار. ويحتمل أن يكون قيدهم للأخير.

وقوله: «وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً» أي سَلَبَ، واختلس، وأخذ قهراً نُهْبَةً.

وقوله: «فَلَيْسَ مِنَّا» أي ليس من المطيعين لأمرنا، أو ليس من جماعتنا، وعلى طريقتنا، وسنتنا، وظاهر الحديث أنه ليس من المؤمنين أصلاً، فإن كان مُسْتَحِلًّا، فلا إشكال، لأن استحلال ما حرّمه الله مع العدم به، يكون ارتداداً عن الإسلام، وإلا فلا بدّ من تأويله بنحو ما ذكرناه؛ لإجماع أهل السنّة على أن مرتكب الذنوب غير الشرك تحت المشيئة، فليُتَنَبَّهُ<sup>(3)</sup>.

## 2-الحديث الثاني: أخرج النسائي في كتاب الزينة، باب الْمُتَنَمِّصَاتِ (رقم 5101)

قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الْوَأَشْمَاتِ،

(1) انظر: «المرجع السابق» 303/1.

(2) انظر: «مختار الصحاح» ص166.

(3) انظر: «ذخيرة العقبى» 386/27.

وَالْمُوتَشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُعَيَّرَاتِ». ورواه أيضاً البخاري<sup>(1)</sup>.

وقوله: «الْوَأَشِمَاتِ» هي التي تفعل الوشم، وهو غرز الإبرة، أو نحوها في العضو حتى يسيل الدم، ثم يُحشى بنورة، أو غيرها، حتى يخضر. «وَالْمُوتَشِمَاتِ» -بضم الميم- وهي التي تطلب أن يفعل بها ذلك.

قوله: «وَالْمُتَنَمِّصَاتِ» جمع متمصة، وهي التي تقلع الشعر من وجهها بالمنماص، وهو الذي يقلع الشعر، ويقال لها: النامصة.

وقوله: «وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ» جمع متفلجة، وهي التي تطلب الفلج، أو تصنعه، و«الفلج» بالفاء، واللام المفتوحتين، ثم جيم-: انفراج ما بين الشنايا، والرباعيات، والتفليج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد، ونحوه، وهو مختص عادةً بالشنايا، والرباعيات، ويُستحسن من المرأة، فربما صنعتها المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة؛ لتصير متفلجة، وقد تفعله الكبيرة توهم أنها صغيرة؛ لأن الصغيرة غالباً تكون مفلجة.

وقوله: «الْمُعَيَّرَاتِ» يعني لخلق الله تعالى كما في رواية، وهي صفة لازمة لمن يصنع الوشم، والنَّمَصَ، والفلج، وكذا الوصل على إحدى الروايات، وفي هذا إشارة إلى أن سبب النهي عن هذه الأشياء ما فيها من تغيير خلق الله تعالى<sup>(2)</sup>.

### 3-الحديث الثالث: أخرج النسائي في كتاب الأشربة، باب النهي عن نبيذ الجعة،

وَهُوَ شَرَابٌ يُتَّخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ (رقم 5614) قال: أَحْبَبْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رَزِيقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ،

(1) في «صحيحه» (رقم 4604)، ومسلم (رقم 2125).

(2) انظر: «ذخيرة العقبى» 131/38.



عَنْ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - قَالَ: نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ حَلَقَةِ الذَّهَبِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْمَيْثِرَةِ، وَالْجِعَةِ. رواه مسلم أيضاً<sup>(1)</sup>.

قوله: «عَنْ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ -» كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)، كَسَائِرِ الصَّحَابَةِ، اقْتِبَاسًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: 18]، وَيُحْكَى أَنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ: ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِهِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَعْدَائِهِ ﷺ مِنْ النَّوَاصِبِ كَانُوا يَقُولُونَ: قَالَ عَلِيٌّ قَبِحَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَفَعَلَ عَلِيٌّ قَبِحَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَقَابِلَ ذَلِكَ أَهْلَ السَّنَةِ بِقَوْلِهِمْ: كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ<sup>(2)</sup>.

وقوله: «حَلَقَةِ الذَّهَبِ» أَي خَاتَمَهُ.

وقوله: «وَالْقَسِيُّ» هِيَ ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ مَخْلُوطٍ بِحَرِيرٍ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ، نُسِبَتْ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا الْقَسُّ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَكْسِرُهَا<sup>(3)</sup>.

وقوله: «وَالْمَيْثِرَةُ» - بِالْكَسْرِ: مَفْعَلَةٌ، مِنَ الْوَثَارَةِ. يُقَالُ: وَثَرْتُ وَثَارَةً فَهُوَ وَثِيرٌ: أَي وَطِيءٌ لَيِّنٌ. وَأَصْلُهَا: مَوْثَرَةٌ، فَطَلِبْتُ الْوَأْوُ يَاءً لِكَسْرِ الْمِيمِ. وَهِيَ مِنْ مَرَائِبِ الْعَجَمِ، تُعْمَلُ مِنْ حَرِيرٍ أَوْ دِيْبَاجٍ<sup>(4)</sup>.

وقوله: «وَالْجِعَةُ» هِيَ النَّبِيدُ الْمُتَّخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ<sup>(5)</sup>.

(1) فِي «صَحِيحِهِ» (رَقْمٌ 1040).

(2) انظُر: «ذَخِيرَةُ الْعَقِيِّ» 202/40.

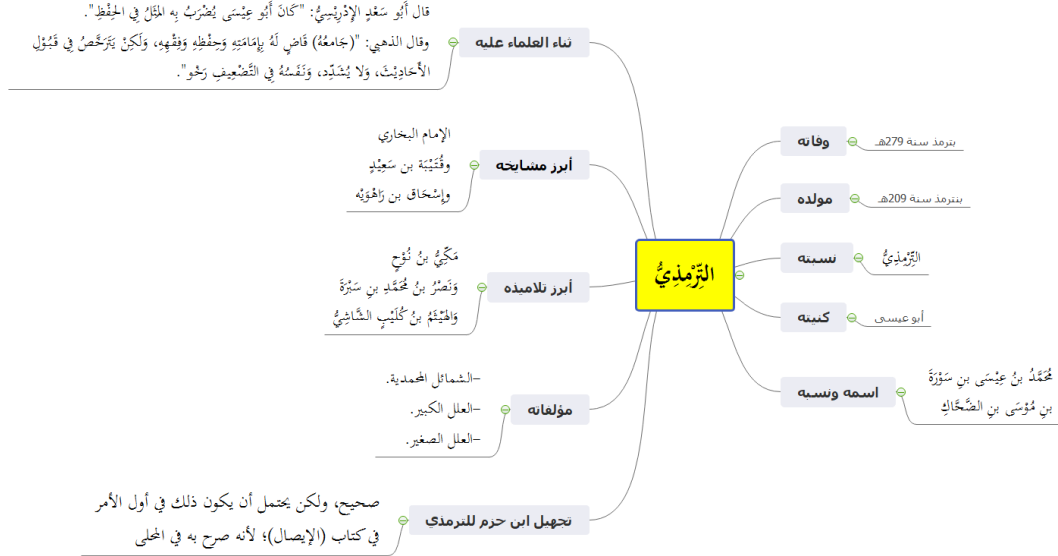
(3) انظُر: «النِّهَائِيَّةُ» لِابْنِ الْأَنْبَرِ 59/4.

(4) انظُر: «الْمَرْجِعُ السَّابِقُ» 150/5.

(5) انظُر: «الْمَرْجِعُ السَّابِقُ» 277/1.

## جامع أبي عيسى الترمذي

### أولاً-التعريف بالمؤلف (1)



### 1-اسمه ونسبه وكنيته:

مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى بنِ سَوْرَةَ بنِ مُوسَى بنِ الضَّحَّاكِ. وكنيته: أبو عيسى.

### 2-نسبه:

هو السُّلَمِيُّ: وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها: سليم بن منصور. فهو عربي الأصل.

الترمذيّ: نسبة إلى «ترمذ» بتثليث التاء، مدينة في خراسان تقع على نهر جيحون. وهي مدينة جنوب أوزبكستان.

الضَّرِيرُ: قِيلَ: وُلِدَ أَعْمَى، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَضْرَّ فِي كِبَرِهِ، بَعْدَ رِحْلَتِهِ وَكِتَابَتِهِ الْعِلْمَ.

### 3- مولده ونشأته ووفاته.

ولد بترمذى حدود 209هـ.

ومات أيضاً بترمذ 279هـ.

وَارْتَحَلَ، فَسَمِعَ بِخُرَّاسَانَ وَالْعِرَاقِ وَالْحَرَمَيْنِ، وَلَمْ يَرْحَلْ إِلَى مِصْرَ وَالشَّامِ.

### 4- ثناء العلماء عليه:

قال أبو سعدٍ الإدريسيُّ: «كَانَ أَبُو عَيْسَى يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْحِفْظِ».

وقال الذهبي: «(جَامِعُهُ) قَاضٍ لَهُ بِإِمَامَتِهِ وَحِفْظِهِ وَفِقْهِهِ، وَلَكِنْ يَتَرَحَّصُ فِي قَبُولِ

الْأَحَادِيثِ، وَلَا يُشَدِّدُ، وَنَفْسُهُ فِي التَّضْعِيفِ رَخْوٌ»<sup>(1)</sup>.

### 5- أبرز مشايخه وتلاميذه:

لأبي عيسى مشايخ وتلاميذ كثر جداً بالمئات، ولكن من أبرز مشايخه:

الإمام البخاري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويته.

ومن أبرز تلاميذه:

مكيُّ بن نُوحٍ، ونَصْرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَبْرَةَ، وَهَيْثَمُ بنُ كَلْبِ الشَّاشِي.

(1) انظر: «السير» 276/13.

## 6- مؤلفاته:

أبرز مؤلفاته المطبوعة هي: - «الشمائل الحمديّة».

- «العلل الكبير».

- «العلل الصغير».

## 7- هل ثبت عن ابن حزم تجهيله للترمذي؟

قال الحافظ أبو الحسن بن القطان عن الترمذي: «جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال إثر حديث أورده: إنه مجهول»<sup>(1)</sup>.

وقال الذهبي: «ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له»<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حجر: «وأما أبو محمد بن حزم (ت456هـ)، فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال": محمد بن عيسى بن سورة مجهول! ولا يقولنّ قائل: لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه وتصانيفه؟ فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في حلق من المشهورين من الثقات الحقاظ كأبي القاسم البغوي [صاحب معجم الصحابة ت317هـ]، وإسماعيل بن محمد بن الصقار (ت314هـ)، وأبي العباس الأصم [محمد بن يعقوب ت346هـ]، وغيرهم [مثل ابن ماجه]!!»<sup>(3)</sup>.

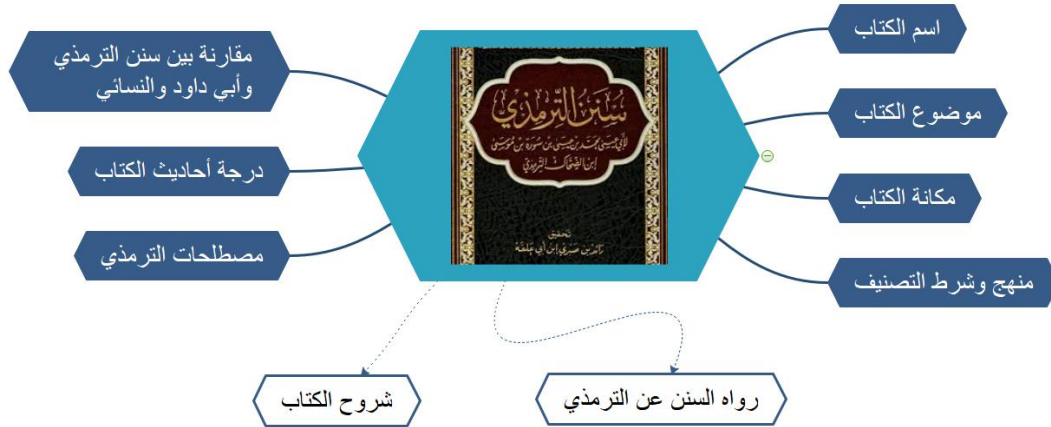
(1) انظر: «بيان الوهم والإيهام» 637/5.

(2) انظر: «ميزان الاعتدال» 678/3.

(3) انظر: «تهديب التهذيب» 388/9.

فالذي يظهر هو صحة ما نقل من تجهيل ابن حزم للترمذي، لكن يجتمل أن يكون ذلك في أول الأمر؛ لأن كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع» ذكر أنه من أوائل كتبه، ثم بعد ذلك عرف الترمذي وذكره في آخر كتبه «المحلى»<sup>(1)</sup> حيث ذكر إسناد قال فيه: «نا أَبُو عيسى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى التِّرْمِذِيُّ»، وقال أيضاً في «الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة»: «وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث ... وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود»<sup>(2)</sup>-والله أعلم-.

## ثانياً-التعريف بجامع الترمذي



### 1-اسم الكتاب:

ذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة<sup>(3)</sup> بأنه وجد على بعض النسخ الخطية الجيدة للكتاب

(1) انظر: 324/8.

(2) انظر: ص50.

(3) انظر: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» ص76.

تسميته بـ«الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»، ويسمى اختصاراً بـ«الجامع». وهناك تسميات غير دقيقة، منها: «السنن» وهي تسمية غير دقيقة؛ لأن جامع الترمذي يتضمن أبواباً كثيرة غير الأحكام، كالتفسير والعقائد والمناقب والفتن وغيرها.

قلت وهو كما قال، فالمقرر في اصطلاح المحدثين قديماً أن مصطلح «الجامع» يطلق على الكتب الحديثية التي تشتمل على جميع فنون كتب الحديث.

وقد ذكر السيوطي أن الحاكم أطلق على الترمذي اسم «الجامع الصحيح»، وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم «الصحيح»<sup>(1)</sup>، وهو الاسم الموجود على طبعة الشيخ أحمد شاكر للترمذي، وهذا الاسم غير صحيح؛ لأن الكتاب فيه الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والشديد الضعف بل والموضوع.

## 2- موضوع الكتاب:

كما تقدم آنفاً أن كتاب الترمذي هو كتاب جامع لفنون كتب الحديث، وهي غالباً على مدار إحدى عشر كتاباً، يجمعها قول: «عارف شامت سمت»، وهي: العقائد والأحكام والرقاق والفتن والشمائل والآداب والمناقب والتفسير والسير والمغازي والتاريخ. وهي مرتبة على الموضوعات الفقهية.

## 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:

قال أبو عيسى الترمذي: «صَنَّفْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ، وَالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ، فَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ كَانَ هَذَا الْكِتَابُ - يَعْني: (الجامع) - فِي بَيْتِهِ، فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ

(1) انظر: «تدريب الراوي» 180/1.

يَتَكَلَّمُ»<sup>(1)</sup>.

هذا وقد اختلفت آراء العلماء في تصنيف رتبة «جامع الترمذي» على ثلاثة أقوال:

**الأول-** هو يلي الصحيحين، فيكون ثالث الكتب الستة. وهذا اختاره حاجي خليفة<sup>(2)</sup>، فقال في تعليقه على «جامع الترمذي»: «هو ثالث الكتب الستة في الحديث». وانتصر لهذا القول المباركفوري<sup>(3)</sup>، ومن بعده الدكتور نور الدين عتر<sup>(4)</sup>.

**الثاني-** هو بين سنن أبي داود والنسائي فيكون رابعها، وهذا اختاره الحازمي<sup>(5)</sup>، فقال: «وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن؛ فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود».

**الثالث-** هو بعدها فيكون خامسها، وهذا اختاره الذهبي، فقال: «أُنْحَطَّتْ رُتْبَةُ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ؛ لِإِخْرَاجِهِ حَدِيثَ الْمَصْلُوبِ وَالْكَلْبِيِّ وَأَمْثَالِهِمَا»<sup>(6)</sup>.

وعلق الذهبي على ترجمة «كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف»<sup>(7)</sup>، بعد أن حكى قول الشافعي وأبو داود عنه: «ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه»، وقول ابن حبان: «له عن أبيه، عن جده - نسخة موضوعة»، فقال الذهبي: «وأما الترمذي فروى

(1) انظر: «السير» 274/13.

(2) انظر: «كشف الظنون» 559/2.

(3) انظر: مقدمة «تحفة الأحمدي» 364/1.

(4) انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامع الصحيحين» ص 62.

(5) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» ص 44.

(6) انظر: «تدريب الراوي» 187/1.

(7) انظر: «ميزان الاعتدال» 407/3.

من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين. وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً- منهج الترمذي في تأليف «الجامع»

المتأمل في «جامع الترمذي» يلحظ استفادة الترمذي من شيخيه البخاري ومسلم.

#### أولاً- البخاري:

لقد استفاد الترمذي كثيراً من فقه البخاري، وخاصة في تراجم أبوابه التي بناها على الاستنباطات الفقهية، وأضاف إليها أقوال العلماء واختلافاتهم في المسألة، والترجيح أحياناً بينها.

#### ثانياً- مسلم:

وقد استفاد الترمذي كذلك من خبرة شيخه مسلم في الصناعة الحديثية، ومن ذلك: أ- يقرن بين شيوخه في الرواية.

ب- يستخدم كثيراً طريقة تحويل الأسانيد بالرمز بحرف (ح).

مثال ذلك: (حديث رقم 3) قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

(1) ويقصد بحديث الصلح، ما رواه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما ذُكِرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ (رقم 1352) قال الترمذي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمَزِينِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».



مَهْدِيٌّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

ج- إذا اختلفت الأسانيد واتفقت في المتن أو اختلفت يسيراً في المتن، فإنه يقتصر في رواية المتن بالإسناد الأول، وفي بقية الأسانيد يكتفي بقوله (بمثله، أو نحوه).

وفي الجملة يمكن تلخيص أبرز ملامح منهج الترمذي في «جامعه» فيما يلي:

1-رتبه على جوامع الأبواب الفقهية، فقسم جامعه إلى جوامع الأبواب كالكتب عند غيره، وعددها (51) جامعاً، بدأها بأبواب الطهارة، وختمها بأبواب المناقب، وألحق بالجامع كتاباً سماه «العلل الصغير».

2-ثم قسم جوامع الأبواب إلى أبواب، جعل في كل باب أحاديث، يختلف عددها من باب لآخر.

3-جعل تراجم الأبواب متطابقة مع الأحاديث التي يرويها تحتها.

مثال ذلك: روى في (باب مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ) (رقم 195) عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ: «يَا بَلَالُ، إِذَا أَدَّنتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ...». وإسناده ضعيف جداً.

4-يذيل الأحاديث التي يوردها بأقوال الفقهاء في المسألة التي تضمنها الحديث.

5-يتكلم على درجة الحديث ورجال الإسناد، وما اشتمل عليه الإسناد من علل.

مثال ذلك: روى في (باب فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحُقَيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ) (رقم 97) عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: أَحْبَبَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ

شُعْبَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»، وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَا: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ».

### 6- يبين ما إذا كان العمل على هذا الحديث أو لا.

مثال ذلك: روى في (باب مسح الأذنين ظاهريهما وباطنيهما) (رقم 36) عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، ظَاهِرِيهِمَا وَبَاطِنِيهِمَا». وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرَوْنَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ ظُهُورِيهِمَا وَبُطُونِيهِمَا.

### 7- يذكر ما للحديث من طرق. فإذا كان في الباب عدة أحاديث، ذكر واحدًا أو

أكثر، وأشار إلى ما عدا ذلك فيقول: وفي الباب عن فلان وفلان.

مثال ذلك: روى في (باب ما يقول إذا دخل الخلاء) (رقم 5) عن أنس بن مالك، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. ثُمَّ ذَكَرَ وَجْهَ الْاضْطِرَابِ.

### 8- يذكر أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار.

مثال ذلك: روى في (باب ما جاء في صلاة الوسطى أتمها العصر) (رقم 182) عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، مَرْفُوعًا: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ»، ثُمَّ قَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ،

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَيْرِهِمْ. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَائِشَةُ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ».

### 9- يذكر الأحاديث المخالفة والمعارضة لما رواه في الباب، ويبين درجتها، أو من

أخذ بها من الفقهاء، أو أنها منسوخة، وأحياناً يذكر رأيه في المسألة.

مثال ذلك: روى في (باب الوضوء مما غيرت النار) (رقم 79) حديث عن أبي هريرة، مرفوعاً: «الوضوء مما مسّت النار، ولو من ثور أقط»، ثم أتبعه (باب في ترك الوضوء مما مسّت النار) (رقم 80) فروى تحته عن جابر قال: «خرج رسول الله ﷺ وأنا معه، فدخل على امرأة من الأنصار، فذبحت له شاة، فأكل، وأتته بقناع من رطب فأكل منه، ثم توضأ للظهر وصلى، ثم انصرف، فأتته بغلالة من غلالة الشاة [يعني ببقية لحم الشاة]، فأكل، ثم صلى العصر ولم يتوضأ». ثم قال الترمذي: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم، مثل سفيان، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مسّت النار وهذا آخِرُ الأمرين من رسول الله ﷺ، وكان هذا الحديث ناسخاً للحديث الأول حديث الوضوء مما مسّت النار».

### 10- في الغالب يبدأ بالأحاديث الغريبة، قال ابن رجب (ت795هـ): «وقد اعترض

على الترمذي بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيد؛ لأنه يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان قصده ذكر العلل؛ ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وأما أبو داود فكانت عنايته بالمتون أكثر؛ ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقهِ الحديث أكثر من عنايته

بالأسانيد؛ فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لم يذكر الإسناد المعلل بالكلية»<sup>(1)</sup>.

### 11- يذكر اختلاف الرواة في الألفاظ.

مثال ذلك: روى في (باب ما جاء في فضل الجماعة) (رقم 215) عن ابن عمر، مرفوعاً: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده، بسبع وعشرين درجة»، ثم قال الترمذي: وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا: «خمسة وعشرين»، إلا ابن عمر فإنه قال: «بسبع وعشرين».

### 12- قد يشرح ما جاء في الحديث من غريب.

مثال ذلك: روى في (باب ما جاء في مصافحة الجنب) (رقم 121) عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ لقيه وهو جنب، قال: فأنبجست، فاعتسلت، ثم جئت، فقال: «أين كنت؟» قلت: إني كنت جنباً، قال: «إن المسلم لا ينجس»، قال الترمذي: «ومعنى قوله: «فأنجست» يعني: تنحيت عنه».

### 13- ختم جامعه بكتاب العلل الذي جمع فيه فوائد حديثة هامة كما سيأتي بيانه

عند الكلام عن شرطه.

## رابعاً- شرط الترمذي في «الجامع»

تقدم الكلام على شروط الأئمة عند الكلام على شرط أبي داود، ونضيف هنا قول

أبي الفضل ابن طاهر: «وأما أبو عيسى -رحمه الله- فكتابه على أربعة أقسام:

(1) انظر: «شرح علل الترمذي» 625/2.

1- قسم صحيح مَقْطُوعٌ بِهِ وَهُوَ مَا وَافَقَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

2- وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا.

3- وقسم أخرجه للضدية وأبان علته.

4- وقسم رابع أبان عنه، فَقَالَ: مَا أَخْرَجْتَ فِي كِتَابِي إِلَّا حَدِيثًا قَدْ عَمِلَ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ».

وذكر الحازمي أن أبا عيسى الترمذي لا يجاوز الطبقة الرابعة. ثم قال: «وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعاً من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة، فكتابه مشتمل على هذا الفن؛ فلماذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود»<sup>(1)</sup>.

وفي الجملة يتبين شرط الترمذي من خلال كلامه في كتاب «العلل الصغير» الذي ختم به جامعه، وجعله كالمقدمة له، وهو كما يلي:

(1)- بين أن جميع ما في جامعه من الحديث فهو معمول به عند بعض الفقهاء، ما

خلا حديثين:

الأول- (رقم 187) عن ابن عباس، قال: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ». وليس كما قال، فقد ذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول بن سيرين

(1) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» ص 57.

وَأَشْهَبَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالْقَقَالِ، واختاره ابن المنذر.

الآخر- (رقم 1444) عَنْ مُعَاوِيَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». وهو كما قال، فَهُوَ حَدِيثٌ مَنْسُوحٌ؛ دَلَّ الإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ.

(2)- ذكر أسانيدہ إلى الأئمة (الثوري وابن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وابن راهويه).

(3)- ذكر مصادر ذكر العِلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ وَالرِّجَالِ. وهي كتب التاريخ، والسؤالات، ومناظرة الترمذي للبخاري وأبي زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت 264هـ)، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت 255هـ).

(4)- بين الحكم على الرِّجَالِ وَالْأَسَانِيدِ.

(5)- ذكر أن رواية الثقة عن رجل ليست توثيقاً له.

(6)- بين حكم الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، ومال إلى جوازها.

(7)- ذكر أقسام الرواة:

أ- الثقات. ب- من يهم قليلاً.

ج- من يهم كثيراً. د- المتهمون بالكذب.

(8)- بين حكم الحديث المرسل واختلاف العلماء في الاحتجاج به.

(9)- ذكر أنواع التحمل.

(10)- ذكر أنواع الغريب: - غريب مطلق، غريب نسبي، تفرد بعض الرواة بلفظ.

## خامساً- الدراسات المعاصرة في منهج الترمذي

1- «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته والصحيحين» وهذا بحث دكتوراه للشيخ نور الدين عتر، وقد قسمه إلى أربعة أبواب:

الأول- التعريف بالكتاب. الثاني- الصناعة الحديثية في جامع الترمذي.

الثالث- في الناحية الفقهية. الرابع- العلل الكبير والشمائل.

2- «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» وهو بحث دكتوراه لعداب محمود الحمش، قسم فيه الجانب التطبيقي على بابين:

الأول- تناول الرواة الموثقين ومروياتهم في الجامع في مرتبتي الاحتجاج والاختبار.

الآخر- تناول الرواة المضعفين ومروياتهم في الجامع في مرتبتي الاعتبار والترك.

3- «المجهول وموقف الإمام الترمذي منه في جامعته دراسة مقارنة» رسالة ماجستير من إعداد الباحث / أبو حميد عبد الملك بسفورت بن ظافر الماجوني الكوسوفي.

حيث تناولت هذه الدراسة بحث هذا الموضوع من جانبين:

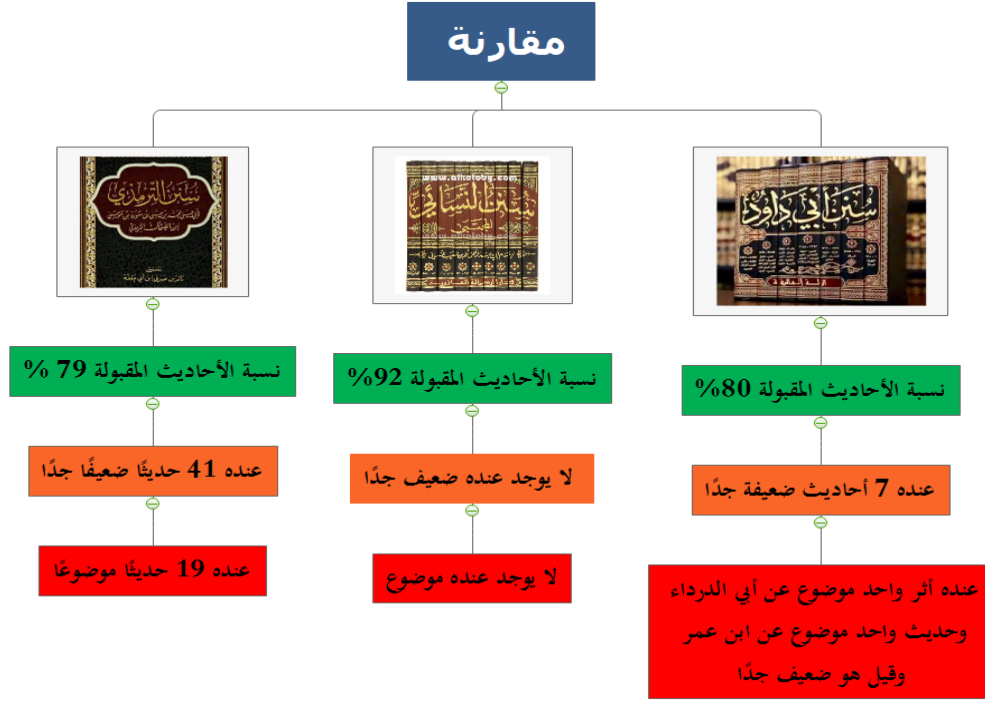
الجانب النظري: يشمل الوصف العام لمصطلح المجهول عند المحدثين.

والجانب التطبيقي: يشمل الجرح والتعديل، والتخريج، والنقد الحديثي، للمجهول في

جامع الترمذي، وموقفه منه، مستنداً في ذلك كله إلى كتب النقد التطبيقي لدى المحدثين؛

ككتب العلل، والضعفاء، وكتب التخريج.

## سادساً-مقارنة بين «جامع الترمذي» و«سنن أبي داود والنسائي»



قال أبو جعفر بن الزبير (ت708هـ): «ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعات الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أعمض تلك المسالك وأجلها»<sup>(1)</sup>.

وقال الذهبي: «انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب والكلي وأمثالهما»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: «تدريب الراوي» 187/1.

(2) انظر: «المرجع السابق».



وقد تقدم قبل قليل كلام الحازمي<sup>(1)</sup> أن أبا داود والنسائي لا يجاوزان الطبقة الثالثة في الأصول، وأن أبا عيسى الترمذي لا يجاوز الطبقة الرابعة». ثم قال: «وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعاً من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة، فكتابه مشتمل على هذا الفن؛ فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود».

هذا وقد قام البعض بعمل إحصاء ومقارنة بين الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والضعيفة جداً في السنن الثلاثة التي قام بتحقيقها الألباني، فكانت النتيجة كما يلي:

1- «سنن النسائي» نسبة الأحاديث المقبولة 92%، ولا يوجد عنده ضعيف جداً، ولا موضوع.

2- «سنن أبي داود» نسبة الأحاديث المقبولة 80%، ويوجد عنده 7 أحاديث ضعيفة جداً، وأثر واحد موضوع عن أبي الدرداء (رقم 5081) قال: «من قال إذا أصبَحَ وإذا أمسى: حسبي الله، لا إله إلا هو عليه توكلتُ، وهو ربُّ العرش العظيم، سبع مراتٍ، كفاه الله ما همَّه، صادقاً كان بها أو كاذباً»، وحديث واحد موضوع (رقم 5273) عن ابن عمر: أن النبي ﷺ هَمَى أن يمشي الرجل بين المرأتين. وقد حكم شعيب الأرنؤوط على الأثر بالنكارة، والحديث المرفوع بالضعيف جداً.

قلت: وقد وجدت الأرنؤوط ضعف جداً أحد عشر حديثاً عند أبي داود.

3- «جامع الترمذي» نسبة الأحاديث المقبولة 79%، ويوجد عنده واحد وأربعون

(1) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» ص 57.

حديثاً ضعيفاً جداً، والموضوع تسعة عشر حديثاً.

وفي الجملة من المحققين من قدم النسائي؛ لكثرة الصحيح عنده، ومن قدم أبا داود؛ لاستيعابه أحاديث الأحكام وعلو طبقته، ومن قدم الترمذي؛ لاعتنائه بالحكم على الأحاديث وتنوع فنونه الحديثية.

والراجح عندي في ترتيب السنن هو الترتيب الذي ذكره السخاوي حيث قال: «وَالْمُقَدَّمُ مِنْهَا كِتَابُ أَبِي دَاوُدَ؛ لِكَثْرَةِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، ثُمَّ كِتَابُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ؛ لِتَمَرُّنِ فِي كَيْفِيَّةِ الْمَشْيِ فِي الْعِلَلِ، ثُمَّ كِتَابُ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ؛ لِإِعْتِنَائِهِ بِالْإِشَارَةِ لِمَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانِهِ لِحُكْمِ مَا يُورِدُهُ مِنْ صِحَّةٍ وَحُسْنٍ وَغَيْرِهِمَا»<sup>(1)</sup>.

### سابعاً- درجة أحاديث «جامع الترمذي»

يعد كتاب «جامع الترمذي» من مظان الحديث الحسن، بل هو من أوائل من شهره.

قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي - رَحِمَهُ اللهُ - أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّهَ بِاسْمِهِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ فِي "جَامِعِهِ". ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما، وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: (هذا حديث حسن)، أو (هذا حديث حسن صحيح)، ونحو ذلك. فَيَنْبَغِي أَنْ تُصَحِّحَ أَصْلَكَ بِهِ بِجَمَاعَةِ أَصُولٍ، وَتَعْتَمِدَ عَلَى مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ»<sup>(2)</sup>.

أما درجة أحاديث «جامع الترمذي» على وجه التفصيل، فقد تقدم نقل كلام محمد

(1) انظر: «فتح المغيث» 308/3.

(2) انظر: «مقدمته» ص 105.

بن طاهر أن أقسام حديث جامع الترمذي على أربعة، فقد أخرج الأحاديث بجميع درجاته: الصحيح، والحسن، والضعيف بأنواعه، والمنكر والواهي والموضوع، وإن كان هذا النوع الأخير قليلاً، وبيئته<sup>(1)</sup>.

وقال الحافظ ابن رجب: «اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل به عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل؛ ولكنه يبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب -متفق على اتهامه- حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي. نعم قد يخرج عن سبب الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهن، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه»<sup>(2)</sup>.

### ثامناً-بيان مصطلحات الترمذي في الحكم على الحديث

لم يتعرض الترمذي لتعريف الحديث الصحيح، والضعيف في مصطلحه، ولكنه بين الحديث الحسن.

#### أولاً-الحديث «الحسن» في مصطلح الترمذي:

لقد نُقل عن المتقدمين من أئمة الحديث إطلاقهم لفظ (حسن) على بعض الأحاديث، كالشافعي، وأحمد، وابن المديني، والبخاري، وغيرهم، ولكن الترمذي هو من

(1) انظر: «شروط الأئمة الستة» ص15.

(2) انظر: «شرح علل الترمذي» 611/2.

شهره؛ بسبب كثرة استخدامه له في «جامعه».

وكان المتقدمون يستعملونه لفظ «الحسن» تارة على المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وتارة يقصدون به «الصحيح»؛ لأن الحديث عندهم إما صحيح، أو ضعيف، فالحسن الاصطلاحي عندهم هو من جملة الصحيح، قال الذهبي: «ويُلزَمُ على ذلك أن يكون كلُّ صحيحٍ حسنًا، فيُلتزمُ ذلك. وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صحَّ: هذا حديثٌ حسنٌ»<sup>(1)</sup>.

أما الترمذي، فعرفه بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حسنٌ، فإنما أردنا به حُسْنَ إِسْنَادِهِ عندنا كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ يَتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا، وَيُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»<sup>(2)</sup>. وقال الحافظ: «وأما الترمذي، فلم يقصد التعريفَ بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يُعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا، بل المعرف به عنده وهو حديث المستور - على ما فهمه المصنف - لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة، وهي:

1- أن لا يكون فيهم من يُتَّهَمُ بالكذب.

(1) انظر: «الموقظة» ص32.

(2) انظر: «العلل الصغير» ص758.

2- ولا يكون الإسناد شاذًا.

3- وأن يُروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجهٍ آخر فصاعدًا.

وليس كلها في المرتبة على حد السواء، بل بعضها أقوى من بعض. ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً<sup>(1)</sup>.

إذا تقرر هذا، فالذي يظهر أن الترمذي إذا أطلق على الحديث بأنه «حديث حسن»، فهو الضعيف الإسناد، ومنتنه قابل للتحسين أو التصحيح. مثال ذلك: ما صح في (باب ما يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدِ) (رقم 314، 315) حديث فاطمة بنت الحسين، عَنْ جَدِّهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ﷺ، وَقَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ ﷺ، وَقَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» ثم قال فيه الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ».

ثانياً- الحديث «الغريب» في مصطلح الترمذي:

لم يعرف الترمذي الغريب، ولكن بالاستقراء وجد أنه يطلقه على معان:

**المعنى الأول:** أن لا يُروى الحديث في أصله إلا من وجه واحد. وهذا ما يسميه

العلماء بالغريب المطلق.

**والمعنى الثاني:** أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة

تستغرب.

(1) انظر: «النكت» 387/1.

**والمعنى الثالث:** أن يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناد من أسانيده.

والمعنى الأول هو المقصود عند الإطلاق، وهذا النوع قام بدراسته الباحث عمار العبيدي<sup>(1)</sup>؛ وذلك بجمع الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها غريبة، فتبين له أن عددها (146) حديثاً، منها (40) سكت عنها دون تعليل، والبقية بين عللها، ثم قام بدراسة المسكوت عن عللها، وظهر له أنها ضعيفة.

وهذا ما ترجح أيضاً للشيخ الألباني فذكر أن الترمذي لو قال: «حديث غريب» فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً- حديث «صحيح غريب»، و«حسن غريب»:

بالاستقراء وجد أن الترمذي إذا أضاف وصف (غريب) إلى (الحسن أو الصحيح)، فهو لبيان التفرد، ولا يؤثر في الحكم على الحديث، بمعنى أنه حسن أو صحيح لذاته؛ قال الألباني: «جمع الترمذي بين لفظي «غريب» و«حسن» إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته، بخلاف ما لو قال: «حديث حسن» فقط، دون لفظة «غريب» فإنه يعين أنه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: «حديث غريب» فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف»<sup>(3)</sup>.

### رابعاً- حديث «حسن صحيح»، و«حسن صحيح غريب»:

لقد أشكل على العلماء جمع الترمذي بين وصف (الحسن) و(الصحة)؛ وذلك لأن مصطلح المتأخرين استقر على التفريق بينهما، كما أن الترمذي عرف الحسن بأنه يُروى مثل

(1) انظر: «الحديث الغريب» ص 134.

(2) انظر: «الضعيفة» 2/185.

(3) انظر: «المرجع السابق».

ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وهذا يناقض الغريب، وأجيب على الإشكال الأخير بأن الترمذي أراد بتعريفه ما يقول فيه: «حسن» من غير صفة أخرى، أما ما يقول فيه: «حسن صحيح» أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح غريب»، فلم يعرّج على تعريفه؛ ولهذا تعددت الوجوه التي تأول بها العلماء عبارة الترمذي ومقصده منها، حتى بلغت نحو عشرة وجوه، منها:

1- أنه يقصد أن للحديث طريقين، واحد حسن، والآخر صحيح.

2- أنه يقصد أن الحديث حسن عند قوم، وصحيح عند آخرين.

3- أنه يقصد أن الحديث أطلق عليه العلماء بأنه حسن بالمعنى اللغوي، وهو صحيح

بالمعنى الاصطلاحي.

4- أنه أراد التأكيد على معنى القبول والاحتجاج بالحديث، فهو من باب التنوع

والتفنن في إطلاق المصطلحات، وبهذا التفسير لا توجد مشكلة في جمع هذه الأوصاف مع لفظ الغرابة التي أشكلت على البعض.

مثال ذلك: في (باب ما جاء في حدِّ السكران) (رقم 1443)، عن أنس مرفوعاً: «أُتِيَ

بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ الْأَرْبَعِينَ». فقد نقل الترمذي عن البخاري: «قَالَ

مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ»<sup>(1)</sup>، بينما نجد الترمذي يقول: «حديث حسن

صحيح»، وحديث أنس هذا متفق على صحته. هذا ولا يوجد فرق بين قول الترمذي

(حسن صحيح غريب) وبالتقديم والتأخير (حسن غريب صحيح)، فالمعنى واحد.

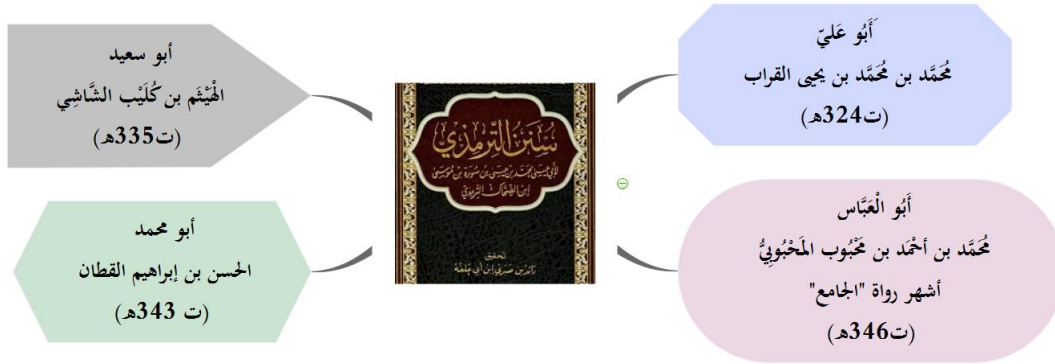
(1) انظر: «العلل الكبير» (رقم 418).

### خامساً- وفي الباب عن فلان وفلان:

إذا قال هذا الترمذي فليس معناه أن هؤلاء من ذكرهم رَووا هذا الحديث بلفظه، إنما يقصد بذلك وجود أحاديث أخرى يصح إيرادها في ذلك الباب<sup>(1)</sup>.

ومن الأمثلة التي تؤيد هذا الرأي ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجَازَهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنْسِ، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي حَدْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(2)</sup>.

### تاسعاً-رواة «جامع الترمذي»



(1) انظر: «التقييد» للعراقي ص102.

(2) رواه الترمذي أبواب النكاح، باب ما جاء في مُهُورِ النِّسَاءِ (رقم1113)، والحديث الذي يشير إليه الترمذي عن أبي حدرد هو ما رواه الطيالسي (رقم1300)، وأحمد (رقم15706)، والطبراني 22/ 883، والحاكم 2/ 178، والبيهقي 7/ 335 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ أَنَّ أَبَا حَدْرَدٍ اسْتَعَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِكَاحٍ، فَقَالَ: «كَمْ أَصْدَقْتِ؟»، قَالَ: مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ مِنْ بَطْحَانَ مَا زِدْتُمْ».





والأحكام، والآداب، ونكتًا من الحِكم، وإشارات إلى المصالح»<sup>(1)</sup>.

3- يخرج الحديث تخریجًا مختصرًا، وقد يخرج به بسنده عن شيوخه، وربما ذكر ما أشار إليه الترمذي من أحاديث الباب، لكن لا يعزوها إلى مصدر، وقد يذكر أحاديث أخرى تتعلق بالباب، ولم يشر إليها الترمذي.

4- يعد هذا الشرح من الشرح الموضوعي الذي يقسم الشارح فيه الحديث سندًا ومنتًا، وما يتبعهما في الكتاب المراد شرحه، إلى موضوعات، ثم يشرح ما يتعلق بكل موضوع على حدة، حتى لو اقتضى ذلك شرح المتأخر في سياق الحديث قبل المتقدم منه، تبعًا لجمع الجزئيات المتعلقة بموضوع واحد لأجل شرحها فقط.

5- ويتناول كلام الترمذي وغيره عن سند الحديث، ودرجته من القبول أو الرد.

6- يبين أحوال بعض الرواة لحديث الباب، والتعريف بهم أو بغيرهم ممن يتكلم عنه الترمذي، ولا يجعل لهذا العنصر عنوانًا مستقلًا، بل كثيرًا ما يدخله مع حديثه عن الإسناد.

7- يعنون بـ «الغريب» يتناول فيه شرح الألفاظ أو العبارات الواقعة في متن الحديث ويراهما هو بحاجة إلى شرح أو توضيح، إما لغرابة لفظه، أو لكونه مشكلاً، أو له معنى اصطلاحى عند الفقهاء أو الأصوليين أو غيرهم، كما أنه يضبط ما يراه بحاجة إلى ضبط، ونادرًا ما يتعرض للنحو.

8- يعنون بـ (الأصول)، ويتناول تحته مباحث في العقيدة، وأصول الفقه المتعلقة بالحديث، وقد يعنون لمسائل العقيدة بعنوان (التوحيد)، ويذكر تحته ما يتعلق بالعقيدة فقط.

(1) انظر: «عارضه الأهودي» 6/1.

9- يذكر الأحكام والآداب الشرعية تارة تحت عنوان (الأحكام)، وتارة تحت عنوان (الفقه)، وأخرى تحت عنوان (الفوائد)، وقد يقول: (أحكامه وفوائده)، وهذا العنصر يعتبر أهم العناصر عنده، باعتبار أنه المقصود الهام من الحديث ومن شرحه، وقد تناول فيه ما يتعلق بالحديث من الأحكام الفقهية والآداب الشرعية المستفادة من الحديث وما يظهر له من حكمة تشريعها، وكثيراً ما يبيّن آراء العلماء في ذلك وبعض أدلتهم مع العناية بآراء المالكية باعتباره مالكيّاً، وقد يخرج عنه لقوة الدليل، مثل ترجيحه الافتراض في التشهد الأول خلافاً لمالك الذي يرى التورك في التشهدين<sup>(1)</sup>.

10- وأما نكت الحُكْم وإشارات المصالح، فلعل مراده بذلك تعليل الأحكام الشرعية وبيان حكمة التشريع حسبما يظهر له، وهذا العنصر يذكره ابن العربي كثيراً، تبعاً لعنصر الأحكام والفقه.

11- لا يلتزم بذكر تلك العناصر جميعها في كل الأبواب والأحاديث التي يشرحها، وإنما قد يذكر عنصرًا واحدًا فقط منها، وقد يذكر عنصرين، وقد يذكر ثلاثة، وقد يستوفي العناصر السابق ذكرها جميعاً أو أغلبها، وقد يترك بعض الأبواب دون تعليق عليها بشيء على الإطلاق.

\* وقد طبع الكتاب في 13 مجلداً، وهذه الطبعة لا يوثق بها؛ لكثرة الغلط والخلط فيها.

## 2- «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي»

لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري (ت 734هـ).

(1) انظر: «المرجع السابق» 101/2.

### منهجه في كتابه:

1- الكتاب لم يكمله الشارح، فقد شرحه حتى الباب 115 من أبواب الصلاة (باب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ) حديث (رقم 309) عن بُرَيْدَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ».

2- لقد سلك الشارح في هذا الكتاب نفس طريقة شرح ابن العربي، فهو من الشروح الموضوعية، وقد تنوعت مصادر شرحه بين اللغوية والحديثية والفقهية، وأشار في بداية شرحه إلى منهجه في النقل، فقال: «مما نقلته من كتاب أعزوه إليه، أو سمعته من عالم أرويه عنه، مما حضرني ذكر قائله، أو غاب عني لبعده العهد به».

3- استهل شرحه ببيان أهمية الاشتغال بخدمة السنة، فذكر أنها أولى ما صرفت العناية إليه، ووجب الاعتماد عليه بعد القرآن الكريم، ثم أشار إلى سبب تأليفه لهذا الشرح، وهو حفظ المادة العلمية التي توفرت له عنه، والأفكار الشخصية التي ظهرت له حين تدارسه مع غيره، وصيانتها من الضياع والتفلت؛ لأن من قيّد العلم بالكتاب أمن من اللبس والارتياب. ثم انتقل من ذلك إلى ذكر مقدمتين للشرح.

إحداهما: في التعريف بالإمام الترمذي، وبرجال إسناده المؤلف بجامع الترمذي.

والثانية: في التعريف بجامعه.

4- ذكر الشارح نص الباب المراد شرح أحاديثه كما جاء في جامع الترمذي.

5- المؤلف تارة يعنون شرحه لحديث أو أحاديث الباب بقوله: «الكلام عليه» كما في (باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول)، وتارة يقول: «الكلام عليه من وجوه» كما في (باب ما يقول عند افتتاح الصلاة)، وتارة لا يضع عنواناً لشرح الباب كلية كما في

الأبواب من 1 إلى 6 من أول الشرح.

6- اتفق الشارح في المباحث التفصيلية داخل شرح الباب أو الحديث، مع ابن العربي في وضع عناوين للمباحث التفصيلية للشرح.

7- يخرج الحديث تحت عنوان (الإسناد)، وقد اشتمل تخريجه على ثلاثة جوانب:

الأول: بيان من أخرج حديث أو أحاديث الباب غير الترمذي، سواء من نفس الطريق التي أخرجها الترمذي منها أو غيرها.

والثاني: تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان.

والثالث: تخريج أحاديث يرى المؤلف أنها متعلقة بالباب، ولم يخرجها الترمذي ولم يشر إليها بقوله: «وفي الباب عن فلان»، فيستدرِك المؤلف ذلك بقوله: «وفي الباب مما لم يذكره كذا وكذا».

8- الغالب على الشارح أنه يبين درجة ما لم يُبيِّن درجته من الأحاديث في مصادرها، سواء بالنقل عن غيره وإقراره، أو بذكر ذلك من جانبه هو، وبيانه للدرجة إما بعبارة صريحة كقوله: (صحيح) أو (ضعيف) وإما بذكر حال راوي الحديث من الثقة أو الضعف، أو حال السند من الاتصال أو الانقطاع أو الاضطراب وغير ذلك، فيدل هذا على درجة الحديث المروي بهذا السند<sup>(1)</sup>.

\* وقد طبع الكتاب في مجلدين بدراسة وتحقيق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

(1) يراجع منهجه بالتفصيل في مقدم الدكتور أحمد معبد «النفح الشذي» 86/1.

## 2- «قوت المُغْتَذِي على جامع الترمذي»

لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ).

منهجه في كتابه:

- 1- استهل شرحه بمقدمة ذكر فيها أقوال العلماء في بيان مراد الترمذي من أوصافه التي ينعت بها الأحاديث كـ«حسن صحيح»، و«حسن صحيح غريب»، و«غريب».
  - 2- اعتنى كثيراً ببيان المشكل أو المبهم أو ما يحتاج إلى توضيح في متون أحاديث الجامع أو في أسانيده.
  - 3- قد يترك العديد من الأحاديث الواردة في كل باب لعدم الحاجة إلى توضيح أو بيان ما يشكل فيها من وجهة نظره الخاصة.
  - 4- ذكر فوائد عديدة في ثنايا شرحه خاصة المتعلقة باللغة، والنحو، والبلاغة.
  - 5- ذكر فوائد عديدة في الصناعة الحديثية، والعقيدة.
  - 6- وقد اهتم كثيراً بضبط اللفظ الوارد في الباب، سواء اختلف رسمه بحسب الروايات التي انحدر منها، أو حركته بحسب اللغات التي رويت عن العرب، وهذا شأنه في أكثر الأحاديث المحتملة للاختلاف المذكور، معتمداً في اختياره أو ترجيحه أقوال من سبقه من أهل الفن: كابن سيد الناس، والعراقي، والنووي، وابن حجر، وابن العربي، والقاضي عياض، والطبي، والحافظ المزي، وغيرهم.
- \* وقد حقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراه وطبع في مجلدين.

### 3- «تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى»

لأبى العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ).

منهجه فى كتابه:

- 1- يعد من الشروح المتوسطة.
- 2- شرح بعض الألفاظ التى استعملها فى كتابه.
- 3- استهل شرحه بذكر أسانيدہ إلى الإمام الترمذى كعادة الشراح، ثم شرع فى الشرح.
- 4- شرح الترجمة باختصار.
- 5- ترجم للرواة ويذكر ما فيهم أيضاً باختصار، ويذكر من روى عنه ومن روى عنه، يذكر بعض كلام النقاد فى الراوى؛ وفى الغالب لا يرجح ويعتمد على ترجيحات ابن حجر.
- 6- يشرح الألفاظ من متن الحديث، ويذكر ما فيها من احتمالات.
- 7- يستنبط من الأحاديث الفوائد، ويذكر الخلاف مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب لمذهب معين؛ لكنه فى الغالب يقتدى بالشوكاني.
- 8- يخرج الحديث من المصادر المشهورة بعد حكم الترمذى على الحديث، وإن لم يتمكن يقول: حديث فلان ينظر من أخرجه.
- 9- الشواهد التى يقول فيها الترمذى: وفى الباب كذا يحرص الشارح على تخريجها، فيردها إلى مصادرہا.

\* وقد طبع الكتاب فى 10 مجلدات.

### الحادي عشر- قراءة لأحاديث مختارة من «جامع الترمذي»

الحديث الأول: روى الترمذي في «جامعه» أبواب الرضاع، باب ما جاء يُحَرَّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرَّمُ مِنَ النَّسَبِ (رقم 1146) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيْبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ»، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ. «حَدِيثٌ عَلَيَّ صَحِيحٌ».

قلت: وهو كما قال، ولكن إسناد الترمذي فيه ضعف؛ لـ«علي بن زيد»- وهو ابن جدعان- وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

قوله: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ» وهو شاهد له رواه الشيخان عن عائشة مرفوعاً: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تَحْرِمُ مَا يَحْرِمُ مِنَ الْوَلَادَةِ»<sup>(1)</sup>.

قوله: «وَابْنِ عَبَّاسٍ» شاهد ثاني رواه الشيخان مرفوعاً: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَنْ يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ وَفِي لَفْظٍ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(2)</sup>.

قوله: «أُمِّ حَبِيبَةَ» شاهد ثالث رواه الشيخان في قصة عرضها على النبي ﷺ النكاح من أختها، فقال: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لِابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلْمَةَ ثَوْبِيَةَ، فَلَا تَعْرَضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ»<sup>(3)</sup>.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ» قَالَ الْفُرْطِيُّ: «فِي الْحَدِيثِ

(1) رواه البخاري (رقم 2503)، ومسلم (رقم 1444).

(2) رواه البخاري (رقم 2502)، ومسلم (رقم 1447).

(3) رواه البخاري (رقم 4813)، ومسلم (رقم 1449).



دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَ الرِّضِيعِ وَالْمُرْضِعَةِ وَرَوْجِهَا، يَعْنِي الَّذِي وَقَعَ الإِرْضَاعُ بَيْنَ وُلْدِهِ مِنْهَا أَوْ السَّيِّدِ فَتُحَرِّمُ عَلَى الصَّيِّ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ أُمَّهُ وَأُمُّهَا لِأَنَّهَا جَدَّتُهُ فَصَاعِدًا وَأُخْتُهَا لِأَنَّهَا خَالَتُهَا وَبِنْتُهَا؛ لِأَنَّهَا أُخْتُهَا وَبِنْتُ بِنْتِهَا فَنَازِلًا؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ أُخْتِهَا وَبِنْتُ صَاحِبِ اللَّبَنِ لِأَنَّهَا أُخْتُهَا وَبِنْتُ بِنْتِهَا فَنَازِلًا لِأَنَّهَا بِنْتُ أُخْتِهَا وَأُمُّهَا فَصَاعِدًا لِأَنَّهَا جَدَّتُهُ وَأُخْتُهَا لِأَنَّهَا عَمَّتُهُ وَلَا يَتَعَدَّى التَّحْرِيمُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ قَرَابَةِ الرِّضِيعِ.

فَلَيْسَتْ أُخْتُهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أُخْتًا لِأَخِيهِ وَلَا بِنْتُهَا لِأَبِيهِ إِذْ لَا رِضَاعَ بَيْنَهُمْ وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ التَّحْرِيمِ مَا يَنْفَصِلُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَرْأَةِ وَرَوْجِهَا وَهُوَ اللَّبَنُ فَإِذَا اغْتَدَى بِهِ الرِّضِيعُ صَارَ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِمَا فَانْتَشَرَ التَّحْرِيمُ بَيْنَهُمْ بِخِلَافِ قَرَابَاتِ الرِّضِيعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُرْضِعَةِ وَلَا رَوْجِهَا نَسَبٌ وَلَا سَبَبٌ»<sup>(1)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ثُبُوتِهَا بَيْنَ الرِّضِيعِ وَالْمُرْضِعَةِ وَأَنَّهُ يَصِيرُ ابْنَهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا أَبَدًا وَيَجِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَالْحُلُوءُ بِهَا وَالْمَسَافَرَةُ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأُمُومَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَا يَتَوَارَثَانِ وَلَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفَقَةُ الْآخَرِ وَلَا يُعْتَقُ عَلَيْهِ بِالْمِلْكِ وَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهَا وَلَا يَعْقِلُ عَنْهَا وَلَا يَسْفُطُ عَنْهَا الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ فَهَذَا كَالْأَجْنَبِيِّ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ»<sup>(2)</sup>.

**الحديث الثاني:** روى الترمذي في «جامعه» أبواب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت (رقم 2307) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّدَّاتِ»

(1) انظر: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» للقرطبي 177/4.

(2) انظر: «شرح النووي» 19/10.

يَعْنِي الْمَوْتَ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». والحديث رواه أيضاً النسائي<sup>(1)</sup>، وابن ماجه<sup>(2)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ<sup>(3)</sup>.

قوله: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ» قال الفيومي: «هَذَمْتُ الشَّيْءَ هَذْمًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ قَطَعْتُهُ بِسُرْعَةٍ وَسَكِينٍ هَذُومٌ يَهْدِمُ اللَّحْمَ أَي يَفْطَعُهُ بِسُرْعَةٍ»<sup>(4)</sup>.

قال المباركفوري: «وَصَحَّحَ الطَّيْبِيُّ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ حَيْثُ قَالَ: «شَبَّهَ اللَّذَاتِ الْفَانِيَةَ وَالشَّهَوَاتِ الْعَاجِلَةَ، ثُمَّ زَوَّاهَا بِنَاءٍ مُرْتَفِعٍ يَنْهَدِمُ بِصَدَمَاتٍ هَائِلَةٍ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُتَهَمَكَ فِيهَا بِذِكْرِ الْهَادِمِ؛ لِغَلَا يَسْتَمِرُّ عَلَى الرُّكُونِ إِلَيْهَا وَيَشْتَغِلُ عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْفِرَارِ إِلَى دَارِ الْفِرَارِ». لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي «الْمُهْمَاتِ»: الْهَازِمُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ هُوَ الْقَاطِعُ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَقَدْ صَرَّحَ السُّهَيْلِيُّ فِي «الرَّوْضِ الْأَنْفِ» بِأَنَّ الرُّوَايَةَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي عَزْوَةِ أُحَدِّدُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَتْلِ وَحْشِيٍّ لِحَمْزَةٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْجَزْرِيُّ: هَادِمٌ يُرْوَى بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَي دَافِعُهَا أَوْ مُحَرِّمُهَا وَبِالْمُعْجَمَةِ أَي قَاطِعُهَا.

وَاحْتَارَهُ بَعْضٌ مِنْ مَشَابِحِنَا وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُصَحَّحِ الْخَطَّابِيُّ غَيْرَهُ وَجَعَلَ الْأَوَّلَ مِنْ غَلَطِ الرُّوَاةِ»<sup>(5)</sup>.

والحديث دليل على أنه ينبغي للإنسان أن لا يغفل عن ذكر أعظم المواعظ، وهو

(1) في «سننه» (رقم 1950).

(2) في «سننه» (رقم 4258).

(3) في «صحيحه» (رقم 2992).

(4) انظر: «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» لأحمد بن محمد الفيومي 636/2.

(5) انظر: «تحفة الأحمدي» 489/6.

الموت؛ لأنه أجزر عن المعصية، وأدعى إلى الطاعة.

**الحديث الثالث:** روى الترمذي في «جامعه» أبواب الأدب، باب ما جاء في كراهية ردّ الطيب (رقم 2790) قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ، وَالذُّهْنُ، وَاللَّبَنُ» الذُّهْنُ: يَعْنِي بِهِ الطَّيِّبُ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ ابْنُ جُنْدُبٍ وَهُوَ مَدِينِيٌّ. تفرد بروايته الترمذي من الكتب التسعة.

قوله: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ ابْنُ جُنْدُبٍ وَهُوَ مَدِينِيٌّ». ذكره للتمييز؛ لأن هناك ستة رواة باسم «عبد الله بن مسلم»، وابن جندب لا بأس به<sup>(1)</sup>. وبقية رجال الإسناد بين ثقة وصدوق فإسناد الترمذي حسن.

وقوله: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ، وَالذُّهْنُ، وَاللَّبَنُ»، (الوسائد) جمع وسادة بالكسر المخدة، فَيَنْبَغِي لِمَنْ أَهْدَيْتَ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَرُدَّهَا فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ الْمِنَّةِ خَفِيفَةُ الْمُؤَنَةِ، والطباع مائلة إليها فالرد فيها لا يكون إلا محضاً من التكلف الظاهري إذ ليس فيها مؤنة وشقة على المهدي حتى يتعلل بأن الرد لأجل الإبقاء عليه فلا يكون إلا تكبراً.

وقد جاء التعليل بعدم الرد صريحاً فيما رواه مسلم عن أبي هريرة، مرفوعاً: «مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ. فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمِلِ طَيِّبُ الرِّيحِ»<sup>(2)</sup>.

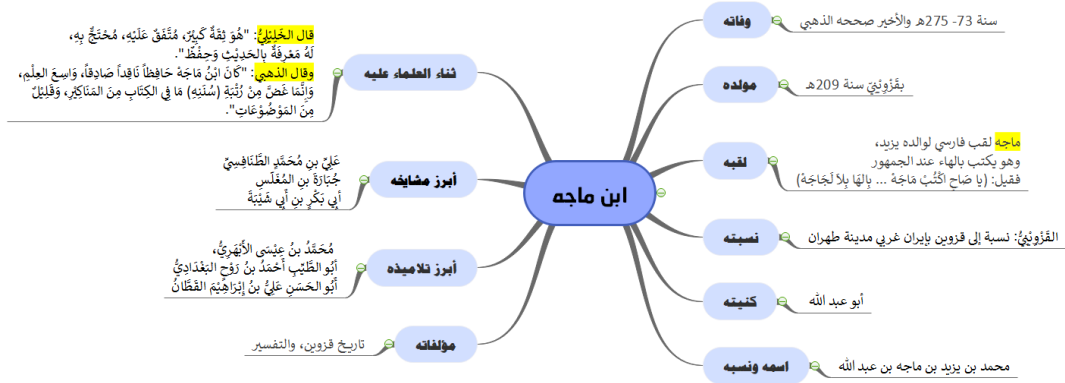
وقوله: «الذُّهْنُ: يَعْنِي بِهِ الطَّيِّبُ» ويدخل في الطيب أنواع الرياحين المشمومة وأنواع الطيب العطر.

(1) انظر: «لتقريب» (رقم 3614).

(2) رواه مسلم (رقم 2253).

## سنن ابن ماجه

### أولاً-التعريف بالمؤلف (1)



### 1-اسمه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن يزيد بن ماجه بن عبد الله.

وكنيته: أبو عبد الله.

و«ماجه» لقب فارسي لوالده يزيد، و«ماجه» تكتب بالهاء عند جمهور المحدثين كما قيل: (يا صاح اكتب ماجه ... بالها بلا لجاجة)، مثل ابن مندّه، وابن سيده كلها بالهاء وفقاً ووصولاً، وحكاها بالتاء العسقلاني في «التهذيب»، والمجد في «المنتقى»، والياضي في «مرآة الجنان».

### 2-نسبته:

هو القزويني؛ نسبة إلى قزوين بإيران غربي مدينة طهران.

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 277/13.

### 3- مولده ونشأته ووفاته.

ولد بقزوين سنة 209هـ.

ومات 273هـ، وقيل: 274، 275هـ وهذا الأخير صححه الذهبي.

ارتحل إلى العراق، ومكة والشام، ومصر والري.

### 4- ثناء العلماء عليه:

قال الخليلي: «هُوَ ثِقَةٌ كَبِيرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُحْتَجٌّ بِهِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ وَحِفْظٌ»<sup>(1)</sup>.

وقال الذهبي: «كَانَ ابْنُ مَاجَةَ حَافِظًا نَاقِدًا صَادِقًا، وَاسِعَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا غَضَّ مِنْ رُتْبَةِ

(سُنَّيْهِ) مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمَنَاقِبِ، وَقَلِيلٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ»<sup>(2)</sup>.

### 5- أبرز مشايخه وتلاميذه:

من أبرز مشايخه:

علي بن محمد الطنافسي، وجبارة بن المعلّس، وأبي بكر بن أبي شيبه.

ومن أبرز تلاميذه:

محمد بن عيسى الأجهري، وأبي الطيب أحمد بن روح البغدادي، وأبي الحسن علي بن

إبراهيم القطان.

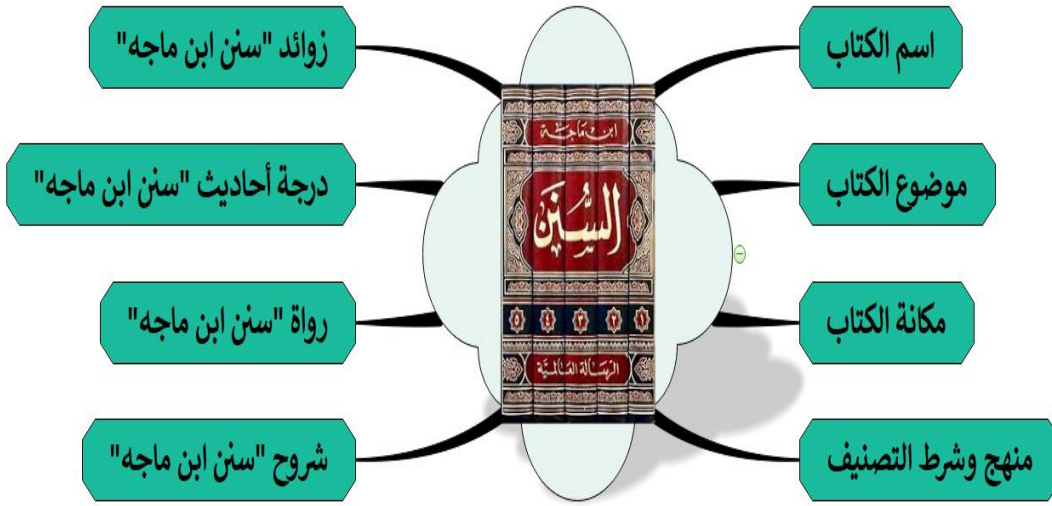
(1) انظر: «السير» 279/13.

(2) انظر: «المرجع السابق» 278/13.

## 6- مؤلفاته:

«تاريخ قزوين»، و«التفسير».

## ثانياً-التعريف بسنن ابن ماجه



### 1-اسم الكتاب:

قال الذهبي: «وَعَنِ ابْنِ مَاجَهَ، قَالَ: عَرَضْتُ هَذِهِ السُّنَنَ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، فَنَظَرَ فِيهِ، وَقَالَ: أَظُنُّ إِنْ وَقَعَ هَذَا فِي أَيْدِي النَّاسِ تَعَطَّلَتْ هَذِهِ الْجَوَامِعُ، أَوْ أَكْثَرُهَا. ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ لَأَ يَكُونُ فِيهِ تَمَامٌ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا، مِمَّا فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ»<sup>(1)</sup>. فهذا النص يبين بأن مَنْ سَمِيَ سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ بِ«السُّنَنِ»، هُوَ الْمُؤَلِّفُ نَفْسَهُ.

هذا وقد اشتهر بين الناس بنسبته إلى صاحبه: «سنن ابن ماجه»، وهذه الإضافة

(1) انظر: «السير» 278/13.

للتمييز بينه وبين بقية السنن التي اشتركت معه في نفس الاسم.

## 2- موضوع الكتاب:

لقد رتب ابن ماجه كتابه على الكتب والأبواب، كالسنن أبي داود والنسائي، وقد اشتمل على (37) كتابًا، تدور في فلك السنن والأحكام الفقهية.

## 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:

يُعدُّ كتابُ سنن ابن ماجه أحدَ أهم دواوين السنة التي تلقاها علماء الأمة بالقَبُول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء عبر الدهور والعصور، قال عنه ابن كثير: «هو كتابٌ مفيدٌ قويُّ التبويب في الفقه»<sup>(1)</sup>، وقال ابن حجر: «وكتابه "السنن" جامعٌ جيدٌ، كثير الأبواب والغرائب»<sup>(2)</sup>.

هذا وأول من أضاف «سنن ابن ماجه» إلى الكتب الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي) الحافظ القيسراني محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ) في كتابه «أطراف الكتب الستة»، و«شروط الأئمة الستة»؛ لكثرة زياداته على الخمسة، ولفائدته الكبيرة في الأحكام الفقهية، ثم تبعه على هذا الترتيب الحافظ عبد الغني المقدسي (ت600هـ) في كتابه «الكمال في أسماء الرجال» يعني رجال الكتب الستة، والذي هذبه الحافظ المزني، ولكن خالفهما في ذلك رزين السَّرْفُسْطِيّ (ت535هـ) في كتابه «تجريد الصحاح»، وابن الأثير (ت656هـ) في «جامع الأصول» فجعلوا مكانه موطأ الإمام مالك لجلالته، وصحته.

(1) انظر: «اختصار علوم الحديث» ص462.

(2) انظر: «تهذيب التهذيب» 9/531.

ولكن عامة المحدثين تبعوا القيسراني في ترتيبه السابق حتى صار اليوم عرفاً بينهم بلا خلاف.

ومن المعروف أن «سنن ابن ماجه» انحطت رتبته عن الخمسة؛ لتساهله في أحاديث قوم من المجاهيل والمتهمين، بل وفيهم بعض الكذابين؛ ولهذا جعلوه في المرتبة السادسة.

### ثانياً- منهج ابن ماجه في تأليف «السنن»

1- لقد بدأ ابن ماجه في سننه بمقدمة ضخمة اشتملت على أربعة وعشرين باباً.

2- اشتملت مقدمة «سنن ابن ماجه» على بيان أصول الدين والتوحيد وتعظيم السنة، وذكر فيها ما يقارب من (237) حديثاً، وهذه المقدمة العظيمة امتاز بها عن بقية سنن أبي داود والنسائي والترمذي الذين افتتحوا كتبهم بذكر أحكام الطهارة، أما ابن ماجه، فإنه بدأ سننه بنحو ما بدأ به الشيخان، فالبخاري بدأ صحيحه بكتاب بدء الوحي، ثم الإيمان، ومسلم افتتح كتابه بالإيمان، وابن ماجه كذلك افتتح كتابه بمسائل التوحيد وتعظيم السنة.

3- لقد رتب بقية الكتب على الكتب الفقهية، كما صنع أصحاب السنن الثلاثة السابقة، فبدأ بعد المقدمة بـ(كِتَابُ الطَّهَّارَةِ وَسُنَنِهَا)، واختتم سننه بـ(كِتَابُ الزُّهْدِ).

4- يختصر الأحاديث؛ ولهذا أشبهت متونه متون «سنن أبي داود».

5- قليلاً ما يكرر الحديث.

6- نادراً جداً ما يحكم على الأحاديث.

مثال ذلك: في كتاب الطهارة، بابُ النَّهْيِ عَنِ ذَلِكَ (يعني الوضوء بفضل وضوء المرأة)



(رقم 374) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلَكِنْ يَشْرَعَانِ جَمِيعًا» ثم تعقبه بقوله: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ: الصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي وَهْمٌ» يعني حديث سَرْجِسَ وهم، والصحيح الحديث الذي كان قبله (رقم 373) عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ»، قلت: والحديثان صحيحان.

### 7- نادراً جداً ما يتعقب الأسانيد والرواة بالجرح والتعديل.

مثال ذلك: فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ (رقم 1707) روى حديثاً من طريق شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ «يَأْمُرُ بِصِيَامِ الْبَيْضِ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ، وَيَقُولُ: هُوَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ، أَوْ كَهَيْئَةِ صَوْمِ الدَّهْرِ» ثم أعقبه بإسناد من طريق آخر عن هَمَّامٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَتَادَةَ بْنُ مَلْحَانَ الْقَيْسِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. قَالَ ابْنُ مَاجَةَ: «أَخْطَأَ شُعْبَةُ وَأَصَابَ هَمَّامٌ». يريد أن شعبة قال عن عبد الملك بن المنهال وهو خطأ؛ لأنه لا يوجد في الصحابة من اسمه المنهال. والصواب عبد الملك بن قتادة بن ملحان كما قال همام.

### 8- نادراً جداً ما يشرح الغريب.

مثال ذلك: فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ، بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ (رقم 756) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَنَعَ بَعْضُ عُمُومِي لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي، وَتُصَلِّيَ فِيهِ» قَالَ: فَأَتَاهُ، وَفِي الْبَيْتِ فَحْلٌ مِنْ هَذِهِ الْفُحُولِ، فَأَمَرَ بِنَاحِيَةٍ مِنْهُ، فَكُنِسَ وَرُشَّ، «فَصَلَّى، وَصَلَّيْنَا مَعَهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ: «الْفَحْلُ: هُوَ

الحَصِيرُ الَّذِي قَدِ اسْوَدَّ». قلت: وسمي الحَصِيرُ فحلاً؛ لأنه يصنع من سعف النخل الذكر.

### 9- أحياناً يعلق بفوائد إسنادية.

مثال ذلك: في كتاب الأَشْرِيَّةِ، بابُ كُلِّ مُسْكِرٍ، حَرَامٌ (رقم 3388) قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ، حَرَامٌ» قَالَ ابْنُ مَاجَةَ: «هَذَا حَدِيثُ الْمِصْرِيِّينَ». يعني بالنسبة إلى شيخه يونس، وشيخ شيخه عبد الله بن وهب، فهما مصريان، أما عبد الملك بن جريج فمكي، والبقية في عداد أهل الكوفة، وهو حديث صحيح.

### 10- عدد كتب سنن ابن ماجه (37) كتاباً عدا المقدمة، و(1515) باب.

- جملة أحاديث سنن ابن ماجه (4341) حديث، منها (3002) حديث أخرجها الشيخان، وأصحاب السنن الثلاثة السابقة.

- تفرد بالغرائب والزوائد، حتى بلغت (1339) حديث، منها الصحيح، والحسن، والضعيف وغيره.

صحيحة الإسناد منها عددها (428) حديثاً.

وحسنة الإسناد عددها (199) حديثاً.

وضعيفة الإسناد عددها (613) حديثاً.

وبيقى (99) حديثاً واهية الإسناد، أو منكراً، أو مكدوبة، وقد حكم الألباني بالوضع

على (43) حديثاً.

**11- لا يوجد حديث مما أخرجه في الأحكام فيه راوٍ متهم بالوضع أو الكذب؛ وإنما ذلك في الفضائل<sup>(1)</sup>.**

قلت: وليس ذلك على إطلاقه؛ فهناك أحاديث موضوعه في الأحكام، كحديث النهي عن القنوت (رقم 1242).

### **ثالثاً- شرط ابن ماجه في «سننه»**

لا يعلم لابن ماجه شرط اشترطه في سننه، ولم ينقل أحد من العلماء شيئاً من ذلك قط؛ ولهذا قال الحافظ ابن الملقن: «وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً»<sup>(2)</sup>.

وقد تقدمت الإشارة أنه بالاستقراء وجد أن ابن ماجه يخرج لأصحاب الطبقة الرابعة، وبعض الخامسة، وأنه وغيره من أصحاب السنن لم يشترطوا إيراد الأحاديث الصحيحة فقط؛ فكتبهم اشتملت على الصحيح والحسن والضعيف والضعيف جداً، وبعضهم على الموضوع.

### **رابعاً- الدراسات المعاصرة في منهج ابن ماجه**

**الدراسة الأولى-** «آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه» للدكتور سعد بن ناصر الشثري، وخلاصة ما جاء في هذه الدراسة ما يلي:

1- هذه الدراسة تبين لنا أنواع تراجم ابن ماجه بالنسبة لعلاقتها بالأحكام الشرعية والقواعد الأصولية.

(1) انظر: «منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» لعلي عبد الباسط مزيد ص 387.

(2) انظر: «البدر المنير» 307/1.

2- أطلق الإمام ابن ماجه لفظ (الكراهة) وأراد به التحريم حسب الاصطلاح الأصولي.

3- أطلق الإمام ابن ماجه لفظ (الرخصة) مريدًا به استثناء بعض الصور من التحريم مع وجود علة التحريم فيها لدليل خاص كما هو منهج الأصوليين، وأطلق أيضا لفظ الرخصة على أدلة الإباحة في المسائل التي تعارضت فيها الأدلة منعا وإباحة، وأطلق أيضًا لفظ (الرخصة) على الوضوء من سؤر الهرة، فهذا يحتمل أنه يريد به نفس الإطلاق الأول؛ لمماثلة سؤرها لسؤر الكلب، ويحتمل أن يريد به إطلاق لفظ الرخصة على ما فيه توسعة، والأصوليون لا يطلقون على ذلك رخصة إلا من باب التجوز.

4- قد يفهم من كلام ابن ماجه عدم القول بحجية القياس، وبتمحيص النظر ظهر أنه يرى حجيته، والعبارات عنه في ذم القياس إنما هي في ذم المتكلف منه.

5- ظاهر عبارة ابن ماجه تدل على أنه يرى جواز تخصيص العام بعله الحكم المستنبطة وهو قول لبعض الأصوليين، لكن الباحث رجح خلاف هذا القول.

6- يرى ابن ماجه أن المندوب مأمور به حقيقة كما هو رأي الجمهور.

7- قد يفهم من كلام ابن ماجه أن النهي إنما يفيد الكراهة، لكن حقيقة مذهبه أنه يرى أن النهي مفيد للتحريم بحسب الاصطلاح الأصولي، كما يرى أن صيغة (لا تفعل) دالة على النهي إذا تجردت عن القرائن كما هو رأي الجمهور.

9- يرى ابن ماجه أن الفعل يعتبر محرّمًا منهياً عنه إذا رتب الشارع العقوبة على

فعله.

## خامساً-درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»

قال ابن المُلقِّن: «وَأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفاً، وفيه موضوعات، منها: ما ذكره في أثنائه في "فضل قزوين"»<sup>(1)</sup>. قلت: يعني بذلك حديث (رقم 2780) من طريق داود بن المحبر، عن أنس مرفوعاً: «سَتَفْتَحَ عَلَيْكُمُ الْأَفَاقُ، وَسَتَفْتَحَ عَلَيْكُمُ مَدِينَةُ يُقَالُ لَهَا: قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ... الخ»، ثم أورد حكاية أبي زرعة الرازي (ت264هـ) في اطلاعه على «سنن بن ماجه»، وأنه لم يجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء. ثم تعقبه بقوله: «وهذا الكلام من أبي زرعة لولا أنه مروى عنه من أوجه، لجزمتُ بعدم صحته عنه، فإنه غير لائقٍ (بجلالته)».

وقال الذهبي: «وَأَمَّا غَضٌّ مِنْ رُبَّةِ سُنَنِهِ مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمَنَاقِبِ، وَقَلِيلٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ، وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ - إِنْ صَحَّ - فَإِنَّمَا عَنَى بِثَلَاثِينَ حَدِيثًا؛ الْأَحَادِيثُ الْمَطْرَحَةُ السَّاقِطَةُ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فَكَثِيرَةٌ، لَعَلَّهَا نَحْوُ الْأَلْفِ»<sup>(2)</sup>.

## سادساً-زوائد «سنن ابن ماجه»



(1) انظر: «البدري المنير» 307/1.

(2) انظر: «السير» 278/13.

قال محققو «سنن ابن ماجه»: « وبالرجوع إلى عملنا الدقيق الذي قُمننا به في دراسة أحاديث هذا الكتاب تبين لنا أن الإمام ابن ماجه انفردَ من بين أصحاب الكتب الخمسة بـ (1213) حديث بالمكرَّر:

منها (98) حديثًا مما صح إسناده.

ومنها (113) أحاديث صحيحة بالمتابعات.

ومنها (219) حديثًا تصح بالشواهد.

ومنها (58) حديثًا أسانيدُها حسنة.

ومنها (42) حديثًا هي حسنةٌ بالمتابعات.

ومنها (65) حديثًا هي حسنةٌ بالشواهد.

ومنها (6) أحاديث محتملة للتحسين.

ومنها (7) أحاديث أوردتها مرفوعةً وصححناها موقوفة.

ومنها (4) مراسيل.

ومنها (384) حديثًا كلها ضعاف.

ومنها (184) حديثًا وهي ضعيفة جدًا.

ومنها حديث واحد شاذٌ باللفظ الذي ساقه المصنف.

ومنها (21) حديثًا منكرًا وموضوعًا.

ومنها (11) حديثًا لم نجزم بالحكم عليها.

ويظهر من هذا الإحصاء أن مجموع الأحاديث الصحيحة والحسنة، لذاتها ولغيرها، التي انفرد بها ابن ماجه عن الكتب الخمسة بلغت (600) حديث، وهي تُساوي نصف ما انفرد به تقريباً.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للأسانيد دراسةً دقيقة، تُردُّ قول مَنْ يقول: إنَّ كل ما انفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة، فهو ضعيف»<sup>(1)</sup>.

قلت: وهم يشرون بذلك إلى المزي، فقد قال الحافظ: «وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به بن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة»<sup>(2)</sup>.

لقد قام الحافظ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ) بتخريج زوائد ابن ماجه على الكتب الستة، وقد بلغت (1559) حديث، في كتاب سماه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، وقد طبع في أربعة مجلدات.

### سابعاً-زوائد القطان راوي السنن

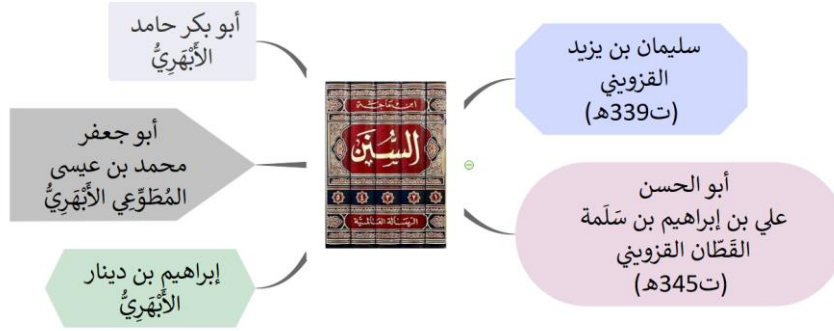
لقد ألفت الدكتور مسفر الدميني كتاباً جمع فيه زيادات القطان راوي السنن، بعنوان «زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه»، وعدد هذه الزيادات (44) زيادة.

وأغلب هذه الزيادات مرفوعة، وقد أدخلها القطان في «السنن»؛ لأنه سمعها بعلو فوَقعت له الموافقة مع شيخه ابن ماجه، فهي من المستخرجات على «السنن ابن ماجه».

(1) انظر: مقدمة «سنن ابن ماجه» لشعيب الأرنؤوط وآخرين 2/1.

(2) انظر: «تهديب التهذيب» 531/9.

## ثامناً-رواة «سنن ابن ماجه»



1-الحافظ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القَطَّان القزويني (ت345هـ).

2-سليمان بن يزيد القزويني (ت339هـ).

3-أبو جعفر محمد بن عيسى المطوّعي الأبهري.

4-أبو بكر حامد الأبهري.

5-إبراهيم بن دينار الأبهري.

ولكن الذي انتشر بين الناس من هذا «السنن» من رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم

القطان القزويني، وبقية الروايات لهذا الكتاب اندرست في وقت مبكر.

## تاسعاً-أهم شروح «سنن ابن ماجه»

### 1-«مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه»

لشيخنا محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي العلوي الأثيوبي الهري

شيخ الحرم المكي (ت1441هـ).



### منهجه في كتابه:

- 1- يشرح تراجم الكتب والأبواب.
  - 2- يترجم لرجال الإسناد، ويحكم على المختلف فيهم، وأغلب مادته من «التقريب».
  - 3- يخرج الأحاديث من مصادرها.
  - 4- يحكم على الأحاديث، ويبين عللها.
  - 5- يذكر لطائف الإسناد.
  - 6- يشرح غريب الحديث، ويذكر ما يستفاد منه.
  - 7- يذكر في نهاية كل باب جملة ما ذكره المؤلف في الباب من الأحاديث، ثم يبين فائدة إيراد كل حديث سواء للاستدلال به على ترجمة الباب، أو للمتابعة والاستشهاد.
- \* وقد طبع الكتاب في 26 مجلداً، وهو أطول شروح ابن ماجه على الإطلاق.
- 2- «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ الْوَهَّاجَةِ وَمَطَالِعِ الْأَسْرَارِ الْبَهَّاجَةِ فِي شَرْحِ سُنَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَاجَهَ»  
 لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة.

### منهجه في كتابه:

- 1- يترجم لرجال السند، مسلسلاً بالأرقام.
- 2- يتوسط في تراجم المشاهير، وإن كان ممن تُكَلِّمُ فيه توسّع في ترجمته بذكر ما قاله العلماء الجرح والتعديل، وإن تقدّمت ترجمته ذكر ما يُعرف به من نسبه، وطبقته، ومرتبته في العدالة، والضعف، مع الإحالة إلى موضع ذكره.

3- يعتمد في الحكم على الرجال على «التقريب»، ثم يذكر بعده ما يكون كالتفصيل من كتب الرجال.

4- ذكر لطائف الإسناد.

5- يشرح غريب الحديث.

6- يعرب ويوضح ما يُستشكل من جملة، ببيان أقوال اللغويين، والنحويين، والفقهاء المعبرين.

7- يذكر عدة مسائل متعلقة بالحديث.

«المسألة الأولى» في درجته، «المسألة الثانية» في تخرجه، «المسألة الثالثة» في فوائده، «المسألة الرابعة» في اختلاف أهل العلم في حكم كذا، وهلمّ جرّاً بحسب كثرة متعلقات الحديث وقتلتها.

8- إذا كان الحديث ضعيفاً لا يتوسّع في البحث فيه إلا في شرح غريبه، وبيان درجته، وأسباب ضعفه، إلا إذا كان ضعفه بسند المصنّف خاصّة، مع صحته عند غيره، ولا سيما إذا كان في «الصحيح»، فهو يستوفي شرحه، وبيان ما يتعلّق به.

9- لقد اقتصر في شرحه هذا على مقدمة ابن ماجه، ووعد باستكمالها.

\* وقد طبع الكتاب في أربعة مجلدات، ولم يكمله، فقد توقف عند (حديث رقم 266).

### 3- «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت 911هـ).

### منهجه في كتابه:

منهجه مقارب لمنهجه في شرح سنن النسائي المتقدم ذكره كما يلي:

- 1- لا يتعرض لتراجم الأبواب بشرحٍ ولا تعليق.
  - 2- يترجم للرواة باختصارٍ شديد.
  - 3- يشرح ما يحتاج إلى شرحه من غريب ألفاظ الحديث بإيجاز.
  - 4- يذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلاً عن مَنْ تقدمه كالنووي وابن حجر.
  - 5- يذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ.
- \* وقد طبع الكتاب في مجلد.

### 4- حاشية السندي «كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه»

لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت1136هـ).

### منهجه في كتابه:

- 1- يشرح ترجمة الباب ويبيّن مراد ابن ماجه منها.
  - 2- لا يترجم للرواة اكتفاءً بما في شرح السيوطي.
  - 3- يتكلم على فقه الحديث بشيءٍ من البسط بدون استيعاب للأقوال ولا يستدل لها.
  - 4- عادة يرجح رأي الحنفية؛ لأنه حنفي المذهب.
- \* وقد طبع الكتاب في مجلدين.

## عاشراً- قراءة لأحاديث مختارة من «سنن ابن ماجه»

الحديث الأول: روى ابن ماجه أبواب السنة، بابُ التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (رقم 24) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا فَفَرَّغَ مِنْهُ، قَالَ: أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

هذا الحديث من زوائد ابن ماجه على الستة، قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ فَقَدْ احْتَجَا بِجَمِيعِ زَوَاتِهِ وَقَدْ رَوَاهَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ نَحْوَ مَا فَعَلَهُ أَنَسُ مِنَ الْحَذَرِ وَالِإِحْتِيَاظِ مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ»<sup>(1)</sup>.

نعم نحن إذا راجعنا مسند أنس وغيره نلاحظ لا نجد في كل حديث هذه العبارة، فالذي يظهر أن الرواة لم ينقلوا هذه العبارة؛ لأنها من كلام أنس وهو يكررها بعد سرد الحديث، فلم يرو فائدة من نقلها بعد كل حديث.

الحديث الثاني: روى ابن ماجه كتاب التجارات، بابُ الْإِقَالَةِ (رقم 2199) قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى أَبُو الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا، أَقَالَهُ اللَّهُ عَشْرَةَ يَوْمٍ الْقِيَامَةِ».

هذا الحديث من زوائد ابن ماجه على الستة، قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: «مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه» 8/1.

(2) انظر: «المرجع السابق» 18/3.

قوله: «أقاله الله» أي: غفر الله له.

وقوله: «عثرته» أي: زلته وخطيئته.

والإقالة في الشرع: رفع العقد الواقع بين المتعاقدين بلفظ الإقالة، وهي مشروعة إجماعاً، ولا بد فيها من لفظ يدل عليها؛ وهو: أقلت، أو ما يفيد معناه عرفاً.

قال في «إنجاح الحاجة»: «صورة إقالة البيع: إذا اشترى أحد شيئاً من رجل ثم ندم على اشتراؤه؛ إما لظهور الغبن فيه، أو لزوال حاجته إليه، أو لانعدام الثمن، فرد المبيع على البائع، وقبل البائع رده .. أزال الله مشقته وعثرته يوم القيامة؛ لأنه إحسان منه على المشتري؛ لأن البيع كان قد بت، فلا يستطيع المشتري فسخه»<sup>(1)</sup>.

**الحديث الثالث:** روى ابن ماجه كتاب اللباس، باب ما نُهي عنه من اللباس (رقم 3561) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمَيَّرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ: اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَالِاخْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنْتَ مُفْضٍ بِفَرْجِكَ.

هذا الحديث من زوائد ابن ماجه على الستة، قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَّاهُ ثِقَاتٌ سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَحْوَجُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ اِحْتَجَّ بِهِ»<sup>(2)</sup>.

قوله: «اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ» قَالَ أَبُو عبيد: «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْ يَشْتَمَلَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ فَيَجْلِسَ بِهِ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا فَيَخْرُجُ مِنْهُ يَدُهُ. وَقَالَ أَبُو عبيد: وَزَيْمًا اضْطَجَعَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ قَالَ أَبُو عبيد: كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا

(1) انظر: «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه» 32/13.

(2) انظر: «مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه» 82/4.

يُدْرِي لَعَلَّهُ يُصِيبُهُ شَيْءٌ يُرِيدُ الْإِحْتِرَاسَ مِنْهُ وَأَنْ يَقِيَهُ بِيَدَيْهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ لِإِدْخَالِهِ  
إِيَّاهُمَا فِي ثِيَابِهِ فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْفُقَهَاءِ فَانْهَمَ يَقُولُونَ: هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبٍ  
وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيُضَعُّهُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ فَيَبْدُو مِنْهُ فَرْجُهُ وَالْفُقَهَاءُ  
أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ فِي هَذَا وَذَلِكَ أَصَحُّ مَعْنَى الْكَلَامِ»<sup>(1)</sup>.

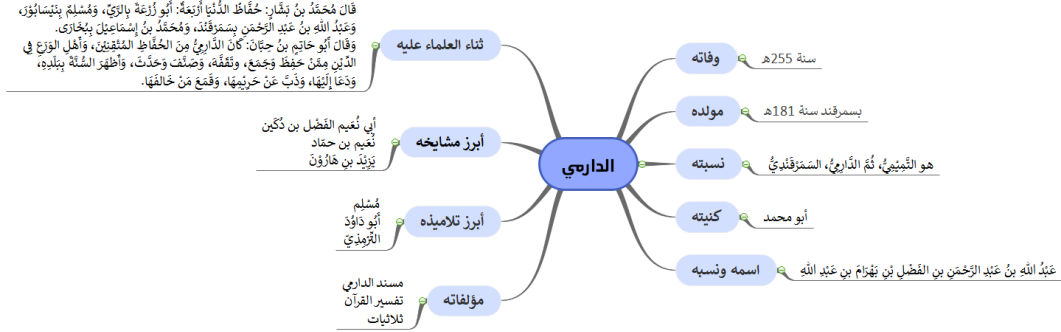
وقوله: «وَالِإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ» قال ابن الأثير: «هُوَ أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رِجْلَيْهِ إِلَى  
بَطْنِهِ بِثَوْبٍ يَجْمَعُهُمَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ، وَيَشُدُّهُ عَلَيْهَا. وَقَدْ يَكُونُ الْإِحْتِبَاءُ بِالْيَدَيْنِ عَوَضَ  
الثَّوْبِ. وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ زُبْمًا تَحْرُكُ أَوْ زَالَ الثَّوْبُ فَتَبَدُّو  
عَوْرَتُهُ»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: «غريب الحديث» 117/2.

(2) انظر: «النهاية» 335/1.

## سنن الدارمي

### أولاً-التعريف بالمؤلف (1)



### 1-اسمه ونسبه وكنيته:

هو عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْفَضْلِ بنِ بَهْرَامَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وكنيته: أَبُو مُحَمَّدٍ.

### 2-نسبه:

هو التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ الدَّارِمِيُّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ.

فالدَّارِمِيُّ نسبة إلى دَارِمٍ وَهُوَ ابْنُ مَالِكِ بنِ حَنْظَلَةَ بنِ زَيْدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيمٍ.

فنسب إلى الجددين: دارم وتميم.

والسَّمَرْقَنْدِيُّ: من بلدان ما وراء النهر شرقي بخاري خربها المغول سنة 616 هـ

(1219م)، ثم جدد بناءها تيمورلنك واتخذها عاصمة له، وهي اليوم تقع في ولاية

(1) انظر: «تاريخ بغداد» 29/10، «سير أعلام النبلاء» 224/12، «تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية» 60/2.

(أوزبكستان).

### 3- مولده ونشأته ووفاته.

قال الدارمي: « وُلِدْتُ فِي سَنَةِ مَاتَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ ». وتلقى العلم في بلده، ثم ارتحل وطوف في البلاد في طلب العلم، فرحل إلى العراق والشام، ومصر.

ومات يوم عرفة، وذلك يوم الخميس ودفن يوم الجمعة، سنة خمس وخمسين ومائتين.

### 4- ثناء العلماء عليه:

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: « حُقِّقْتُ الدُّنْيَا أَرْبَعَةَ: أَبُو زُرْعَةَ بِالرِّيِّ، وَمُسْلِمٌ بِنَيْسَابُورَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِسَمَرْقَنْدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بِبُخَارَى ».

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ: « كَانَ الدَّارِمِيُّ مِنَ الحُقَّاطِ المِتَّقِينَ، وَأَهْلِ الوَرَعِ فِي الدِّينِ مِمَّنْ حَفِظَ وَجَمَعَ، وَتَقَفَّهَ، وَصَنَّفَ وَحَدَّثَ، وَأَظْهَرَ السُّنَّةَ بِبَلَدِهِ، وَدَعَا إِلَيْهَا، وَذَبَّ عَنْ حَرَمِهَا، وَقَمَعَ مَنْ خَالَفَهَا ».

### 5- أبرز مشايخه وتلاميذه:

من أبرز مشايخه:

أبي نُعَيْمِ الفَضْلِ بنِ دُكَيْنِ، وَنُعَيْمِ بنِ حَمَّادِ، وَيَزِيدَ بنِ هَارُونَ.

ومن أبرز تلاميذه:

الإمام مُسْلِمِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.



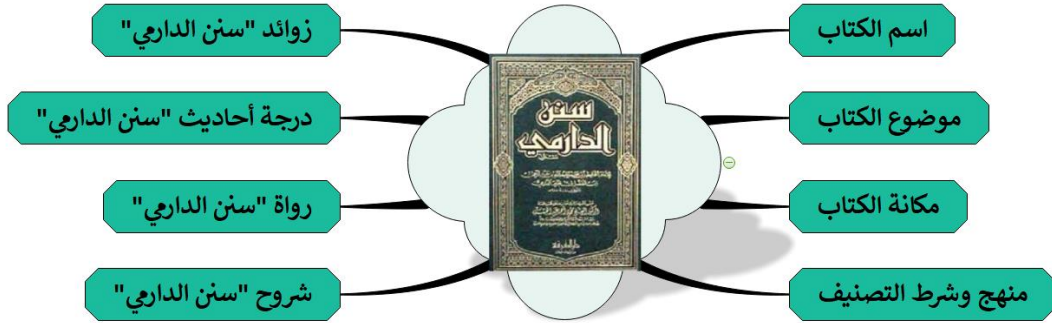
## 6- مؤلفاته:

«مسند الدارمي»، و«تفسير القرآن»، و«ثلاثيات».

## 7- مناصبه:

طلب ليكون قاضيًا على سمرقند فأبى فالح عليه السلطان حتى تقلده وقضى قضية واحدة ثم استعفى فأعفي.

## ثانياً- التعريف بسنن الدارمي



### 1- اسم الكتاب:

رغم أن «سنن الدارمي»، مرتب على الكتب والأبواب، إلا أنه اشتهر باسم «المسند» على غير اصطلاح المحدثين، حتى أنّ أبا عمرو ابن الصلاح عدّه بين كتب المسانيد كما في «المقدمة» ص 38.

ولعلّه سمي مسنداً؛ لأنّ أحاديثه مسندة متّصلة، قال العرّاقبي: «اشتهر تسميته بالمُسند كما سمي البُخاري كتابه بالمُسند لكون أحاديثه مُسندة»<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: «تدريب الراوي» 1/190.

هذا وقد أثبت محقق «السنن» حسين سليم أسد اسمه «مسند الدارمي» ثم قال: «ومما تقدم نخلص ونحن مطمئنون إلى أن (مسند الدارمي) و(سنن الدارمي) و(الجامع) أيضاً كتاب واحد، وأن التسمية الموجودة على غلاف مصوّرتنا التي هي أمّ عملنا (مسند الدارمي) هي التسمية الموجودة التي أطلقها الدارمي على كتابه هذا، وهي التسمية الأكثر شيوعاً على ألسنة الناس»<sup>(1)</sup>.

## 2- موضوع الكتاب:

«سنن الدارمي» أعلى طبقة من أصحاب الكتب الستة عدا البخاري؛ فإنه معاصر له، ولم يكن شيء من تلك الكتب معروفاً حينئذ إلا أن يكون البخاري قد سبقه إلى تصنيف الصحيح، فصرف همته لجمع كتاب «السنن»، فرتبه على الكتب والأبواب، كالسنن السابقة، وقد اشتملت «السنن» على (23) كتاباً تدور في فلك السنن والأحكام الفقهية، فاستهل الكتاب بمقدمة في علامات النبوة، وفضائل رسولنا الكريم ﷺ، ولزوم اتباع السنة، فضل العلم، وختمه بكتاب فضائل القرآن.

## 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:

يقول الحافظ ابن حجر عنه: «وأما هذا السنن المسمى بـ (مسند الدارمي) فإنه ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أمثلاً من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير»<sup>(2)</sup>.

قلت: وذلك لأن أسانيد الدارمي عالية، كما أنه من جملة شيوخ البخاري، وقد روى

(1) انظر: مقدمة «سنن الدارمي» 54/1.

(2) انظر: «تدريب الراوي» 190/1.

عنه في غير الجامع.

وقال الكتاني: «وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح، والنووي، وصلاح الدين العلائي، والحافظ ابن حجر: لو جعل "مسند الدارمي" سادسا كان أولى»<sup>(1)</sup>.

وقال طاهر الجزائري: «وَمَا كَانَ ابْنُ مَاجَهَ قَدِ اخْرَجَ أَحَادِيثَ عَنِ رِجَالٍ مَتَّهِمِينَ بِالْكَذِبِ وَسُرْقَةِ الْأَحَادِيثِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ السَّادِسَ كِتَابَ الدَّارِمِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ الرِّجَالِ الضُّعْفَاءُ، نَادِرُ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ وَالشَّاذَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَحَادِيثٌ مُرْسَلَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ، فَهُوَ مَعَ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْهُ»<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر في كتابه (15) حديثًا ثلاثيًا، وهي أقل من ثلاثيات البخاري التي بلغت (22) حديثًا، خلافًا لما قاله صديق حسن خان: «وثلاثياته -يعني الدارمي- أكثر من ثلاثيات البخاري»<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً- منهج الدارمي في تأليف «السنن»

1-أغلب مرويات الدارمي في سننه هي من الأحاديث المرفوعة، واشتملت على بعض الموقوفات والمقطوعات، وقد اشتمل على (23) كتابًا، بدأها بـ«كِتَابِ الطَّهَارَةِ» وختمها بكتاب «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»، وبلغ مجموع ما أخرجه (3738) حديث، موزعة على (1371) باب.

2-اعتنى بتبويبه أحسن عناية، وأتى بها ظاهرة ليس فيها تكلف. فبدأه بذكر أمر

(1) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص13.

(2) انظر: «توجيه النظر» 372/1.

(3) انظر: «الحطة» ص225.

الناس قبل بعث النبي ﷺ، ومبعثه وشمائله ومناقبه، ثم اتباع سنته وهديه والحذر من البدع في الدين والرأي والكلام المشين، وبين ضرورة الاحتراز عن الفتيا بغير علم، وبين منزلة الإخلاص، فكأنه مهّد بذلك للدخول إلى أبواب العبادات بعد تجرّد وإخلاص، فشرع بعد ذلك في أبواب العبادات مرتبة على كتب شاملة جامعة، ثم يفرّع عليها بالأبواب مسلسلة متناسبة مع حاجة المكلف، ويترجم بالباب بترجمة ظاهرة الدلالة على المقصود بألفاظ الحديث أو بعضه.

### 3- أحياناً يبين اختياراته الفقهية.

مثال ذلك: (باب كراهية الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة]) (رقم 1260) روى حديثاً عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفتحة].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «بِهَذَا نَقُولُ، وَلَا أَرَى الْجَهْرَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة]».

### 4- أحياناً يذكر أقوال الفقهاء ثم يرجح بينها.

مثال ذلك: في (باب إِذَا اخْتَلَطَتْ عَلَى الْمَرْأَةِ أَيَّامُ حَيْضِهَا فِي أَيَّامِ اسْتِحَاضَتِهَا) (رقم 930)، بعدما بين قول الحسن والزهري بأن: «الْمُسْتِحَاضَةُ تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: "الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ، وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ: هُوَ الْحَيْضُ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَأَنَا أَقُولُ هُوَ الْحَيْضُ».

### 5- أحياناً يحكم على الحديث.

مثال ذلك: في (باب التَّيْمُ مَرَّةً) (رقم 755) روى حديثاً عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي التَّيْمِ: «ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ». فعلق عليه بقوله: «صَحَّ إِسْنَادُهُ».

#### 6- يعرف بعض الرواة للتمييز.

مثال ذلك: (باب الْمَرْأَةِ تَطْهَرُ عِنْدَ الصَّلَاةِ أَوْ تَحِيضُ) (رقم 900) روى حديثاً عن يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «يَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ، قَاضِي مَرُوءٍ، وَأَبُو يُوسُفَ شَيْخُ مَكِّيَّ».

#### 7- أحياناً يشرح بعض ألفاظ غريب الحديث.

مثال ذلك: (باب الشَّيْطَانُ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ فَرَّ) (رقم 1225)، روى حديثاً عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تُوبَ أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ قَبْلَ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «تُوبَ يَعْنِي أُقِيمَ».

#### 8- نادراً ما يذكر علّة الحديث في المتن أو الإسناد.

مثال ذلك: (باب فِي صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) (رقم 1775) روى حديثاً عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَرْفَعُهُ قَالَ: «أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ -عز وجل- صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ -عز وجل- صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يُصَلِّي نِصْفًا، وَيَنَامُ ثُلُثًا، وَيُسَبِّحُ سُدُسًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: "هَذَا اللَّفْظُ الْأَخِيرُ غَلَطٌ - أَوْ حَطَأٌ - إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُ: «كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيُصَلِّي ثُلُثَهُ، وَيُسَبِّحُ سُدُسَهُ»".

وفي (باب الدُّبَابِ يَفْعُ فِي الطَّعَامِ) (رقم 2059) روى حديثاً عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «قَالَ غَيْرُ حَمَّادٍ: ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ، مَكَانَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: عَنْ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَصَحُّ». وهو يشير بذلك إلى حديث (رقم 2058) عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

9- قلّ التكرار في كتابه إلا لمتابعة في السند أو زيادة في المتن.

10- لم يسلك مسلك تقطيع الأحاديث بذكر بعضه وإيراد البعض الآخر في باب

غيره.

### رابعاً- شرط الدارمي في «سننه»

لا يعلم للدارمي شرط اشترطه في سننه، ولم ينقل أحد من العلماء شيئاً من ذلك قط مثل ابن ماجه.

### خامساً- الدراسات المعاصرة في منهج الدارمي

توجد دراسة بعنوان «دراسة عن الإمام الدارمي ومنهجه في كتابه السنن» لعلي بن

عبد العزيز الراجحي.

وقد اشتملت هذه الدراسة على إحدى عشر فصلاً كما يلي:

الفصل الأول: ترتيب الكتاب وموضوعه.

الفصل الثاني: أسانيد الكتاب.

الفصل الثالث: درجات أحاديث الكتاب.

الفصل الرابع: أقواله في الرجال في كتابه السنن.

الفصل الخامس: عناوين الأبواب.

الفصل السادس: ذكر الثلاثيات.

الفصل السابع: آراء فقهية.

الفصل الثامن: توضيح الغريب من الكلمات.

الفصل التاسع: ترجيحه لبعض الأحاديث على بعض.

الفصل العاشر: حكمه على الأحاديث.

الفصل الحادي عشر: سؤلات الدرامي لغيره من العلماء.

### **سادساً-درجة أحاديث «سنن الدرامي»**

لقد اشتملت «سنن الدرامي» على جميع أنواع الحديث، الصحيح والحسن.

وكذلك الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة.

والأحاديث الضعيفة، والضعيفة جداً، ولا يوجد في الكتاب أحاديث موضوعة.

قال برهان الدين البقاعي: «وأما "مسندُ الدارميِّ" فلا يخفى ما فيه من الضعيفِ لحالِ رواته، أو لإرساله، وذلك كثيرٌ كما تقدّم»<sup>(1)</sup>.

### سابعاً-زوائد «سنن الدارمي»

لقد تفرد الدارمي في سننه عن الثمانية (البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والموطأ وأحمد) ب(1508) حديث من مجموع أحاديث كتابه البالغة (3578) حديث، وما انفرد به يشمل الصحيح، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره كثير، وقليل فيه المرسل والمقطوع، والضعيف جداً.

هذا وقد قام بجمعها وتحقيقها الدكتور مرزوق الزهراني في كتاب «القطف الدانية فيما انفرد به الدارمي عن الثمانية». وطبع في مجلد.

### ثامناً-رواة «سنن الدارمي»

أشهر الرواة عن الدارمي: هو أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي.

### تاسعاً-أهم شروح «سنن الدارمي»

مع أن «سنن الدارمي» يعد من أوائل الكتب الستة تصنيفاً، وأقدمهم تأليفاً، لم يحظ كغيره من بقية كتب الحديث بالعناية بشرحه، وجمع رجاله، وإبراز زوائده، فلم أجد من شرحه من المتقدمين أو من المتأخرين إلا شرحاً وتخريجاً واحداً لأحد المعاصرين، وهو كتاب بعنوان:

(1) انظر: «النكت الوفية بما في شرح الألفية» 280/1.



## «فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن»

لأبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري.

منهجه في كتابه:

- 1- توسع في تراجم الرجال.
- 2- أسهب في تخريج الأحاديث.
- 3- هو أشبه بالتحقيق منه بالشرح.
- 4- لم يستوعب شرحه جميع الأحاديث.
- 5- جل شرحه عبارة عن نقول من شروح أخرى.
- 6- وألحقه بمجلد ضمّ أربعة رسائل سمّاه: "إتمام الاهتمام بمسند أبي محمد بن بهرام"، وهي كما يلي:

الرسالة الأولى: إتحاف الأشراف بما في مسند الدارمي من الأطراف.

الرسالة الثانية: اللآلئ المرصوعة بما انفرد به الدارمي من الأحاديث المرفوعة.

الرسالة الثالثة: الحطة برجال الدارمي خارج الكتب الستة.

الرسالة الرابعة: الدرر الغوالي بما في المسند من العوالي.

\* وقد طبع الكتاب في 10 مجلدات.

## عاشراً- قراءة لأحاديث مختارة من «سنن الدارمي»

الحديث الأول: روى الدارمي كتاب المناسك، باب في تَقْبِيلِ الْحَجَرِ (رقم 1907) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، ثُمَّ يَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ خَالَكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَفْعَلُهُ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ فَعَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ هَذَا». هذا الحديث تفرد به الدارمي عن الكتب التسعة، وإسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قال الخطابي: «قلت فيه من العلم أن متابعة السنن واجبة، وإن لم يوقف لها على علل معلومة وأسباب معقولة، وأن أعيانها حجة على من بلغته، وإن لم يفقه معانيها إلا أن معلوماً في الجملة أن تقبيله الحجر إنما هو إكرام له واعظام لحقه وتبرك به، وقد فضل الله بعض الأحجار على بعض كما فضل بعض البقاع والبلدان، وكما فضل بعض الليالي والأيام والشهور، وباب هذا كله التسليم، وهو أمر سائغ في العقول جائز فيها غير ممنوع ولا مستنكر»<sup>(1)</sup>.

الحديث الثاني: روى الدارمي في كتاب السير، باب في النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ (رقم 2519) قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، وَمَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السِّهَامُ حَتَّى تُقَسَمَ. وهذا الحديث تفرد به الدارمي عن الكتب التسعة، وإسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، ولكن مكحول لم يسمع من أبي أمامة. وهذا لا يضر لأن سماعه مقرون

(1) انظر: «معالم السنن» 191/2.

بالقاسم.

قوله: «السِّهَامُ» بِكَسْرِ أَوَّلِهِ جَمْعُ السَّهْمِ، وَهُوَ النَّصِيبُ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

قال البيضاوي: «المقتضي للنهي عدم استقرار الملك عند من يرى أن الملك يحصل بالقسمة، والجهل بعين المبيع وصفته إذا كان في المغنم أجناس مختلفة»<sup>(1)</sup>.

**الحديث الثالث:** روى الدارمي (رقم 3544) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا». وهذا الحديث تفرد به الدارمي عن الكتب التسعة، وإسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قوله: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ» أي لفظه وتلاوته.

وقوله: «بِأَصْوَاتِكُمْ» بأن ترتلوه وتكلفوا حسن التلفظ به.

ولما رأى بعضهم أن القرآن أعظم وأجل من أن يحسن بالصوت، بل الصوت أحق أن يحسن بالقرآن قالوا هو مقلوب، ومعناه: داوموا على قراءته، أو زينوا أصواتكم بالقرآن، قال الخطابي: «هكذا فسره غير واحد من أئمة الحديث، وزعموا أنه من باب المقلوب كما قالوا: عرضت الناقة على الحوض، أي عرضت الحوض على الناقة»<sup>(2)</sup>.

قال الطيبي: "لا يحتمل القلب مثل ما يحتمله زينوا القرآن بأصواتكم؛ لتعليه بقوله:

(1) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» 51/3.

(2) انظر: «معالم السنن» 290/1.

«فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»<sup>(1)</sup>.

وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي القاسم القشيري بأنه قال: «دَلَّ هَذَا الْخَبْرَ عَلَى فَضِيلَةِ الصَّوْتِ»، فتعقبه شيخ الإسلام بقوله: «قَلَّتْ هَذَا دَلٌّ عَلَى فَضْلِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ بِكِتَابِ اللَّهِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى فَضِيلَتِهِ بِالْغِنَاءِ، وَمَنْ شَبِهَ هَذَا بِهَذَا فَقَدْ شَبِهَ الْبَاطِلَ بِأَعْظَمِ الْحَقِّ»<sup>(2)</sup>.

## مَشَتْ

(1) انظر: «التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِحَمْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْأَمِيرِ الصَّنَعَانِيِّ 356/5.

(2) انظر: «الاستقامة» ص 289.

## المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، والخط العثماني.
- 2- "اختصار علوم الحديث" - "الباعث الحثيث".
- 3- "الاستذكار" يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت463هـ) تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
- 4- "الاستقامة" تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: د. محمد رشاد سالم- الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة- الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- 5- "الأعلام" خير الدين بن محمود الزركلي (ت1396هـ)- دار العلم للملايين- ط5- 2002م.
- 6- "الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب" علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (ت475هـ) ط1- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- 1411هـ- 1990م.
- 7- "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعہ والصحيحين" نور الدين عتر- مطبعة لجنة التأليف والترجمة- الطبعة الأولى: 1390هـ 1970م.
- 8- "الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني" محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان- الناشر: الدار الأثرية، عمان - الأردن- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- 9- "الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث" إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)- أحمد محمد شاكر- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الثانية.
- 10- "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر" جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي- الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
- 11- "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت804هـ)- حققه: مصطفى أبو الغيط، وآخرون- الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية- الطبعة: الأولى، 1425هـ- 2004م.

- 12- "البرهان في علوم القرآن" أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)-تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م-الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- 13- "بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس" أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ) الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة-عام النشر: ١٩٦٧ م.
- 14- "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" علي بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن ابن القطان (ت 628هـ)- المحقق: د. الحسين آيت سعيد- دار طيبة - الرياض- الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.
- 15- "تاريخ بغداد وذيولها" أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا-ط1-دار الكتب العلمية - بيروت-1417هـ.
- 16- "تاريخ دمشق" علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-1415هـ-1995م.
- 17- "تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة" القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب-الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت-١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- 18- "تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي" محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 19- "تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي" عبد الفتاح أبي غده، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى 1414 هـ، 1993 م.
- 20- "تقريب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد - سوريا-ط1-1406هـ - 1986م).
- 21- "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان-الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة-الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٩٦م.
- 22- "تمام المنة في التعليق على فقه السنة" محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)- الناشر:

دار الـراية- الطبعـة: الخـامسة.

- 23- "التنويرُ شرحُ الجامع الصغير" محمد بن إسماعيل بن صلاح أبو إبراهيم، المعروف بالأمرير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)-تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم-الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض-الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م.
- 24- "تهذيب التهذيب" أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند- الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
- 25- "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف -ط1-مؤسسة الرسالة - بيروت-1400هـ- 1980م.
- 26- "توجيه النظر إلى أصول الأثر" طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت ١٣٣٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة-الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب-الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- 27- "الثقات" محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية-الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند-الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣م.
- 28- "جامع الأصول في أحاديث الرسول" أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون-الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان-الطبعة الأولى.
- 29- "الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي" عمار جاسم محمد العبيدي - رسالة ماجستير - 1997 - جامعة بغداد.
- 30- "الحطة في ذكر الصحاح الستة" محمد صديق خان الحسيني البخاري القنوجي (ت1307هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، 1405هـ- 1985م.
- 31- "ذخيرة العقبي في شرح المجتبى" وهو شرح سنن النسائي محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي- دار آل بروم للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- 32- "رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه" أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد الصباغ الناشر: دار العربية - بيروت.

- 33- "رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن" أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني- الناشر: دار المسلم – الرياض-الطبعة: الأولى، ١٤١٤.
- 34- "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت 1345هـ)- المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي- الناشر: دار البشائر الإسلامية- الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م.
- 35- "سير أعلام النبلاء" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي (ت 748هـ) بإشراف شعيب الأرنؤوط -ط3-مؤسسة الرسالة-بيروت- 1405هـ-1985م.
- 36- "شرح سنن أبي داود" أبو العباس أحمد بن حسين بن رسلان المقدسي الشافعي (ت ٨٤٤هـ) تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط-الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية-الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- 37- "شرح علل الترمذي" عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت 795هـ) تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد- الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن- الطبعة: الأولى، 1407هـ- 1987م.
- 38- "شرح النووي على مسلم" = "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج".
- 39- "شروط الأئمة الخمسة" محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية- الطبعة الأولى 1417/ 1997م.
- 40- "الضعفاء والمتروكون" أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد-الناشر: دار الوعي – حلب-الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- 41- "طبقات الحنابلة" أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت 526هـ)- تحقيق: محمد حامد الفقي- الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- 42- "طبقات الشافعية الكبرى" تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)- تحقيق: محمود محمد الطناحي، وآخر- الناشر: هجر للطباعة - الطبعة: الثانية، 1413هـ.
- 43- "طبقات الفقهاء" أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) هذبة: محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ) تحقيق: إحسان عباس-الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.



- 44- "طبقات المفسرين" محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)  
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 45- "عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب" أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي  
(ت ٥٤هـ) تحقيق: عبد الله كنون-الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة-  
الطبعة: الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- 46- "عرضة الأحمدي بشرح صحيح الترمذي" أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف  
بابن عربي المالكي (ت 543هـ) - تحقيق جمال مرعشلي - دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة  
الأولى 1418-1997م.
- 47- "العلل الصغير" محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد  
محمد شاكر وآخرون-الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 48- "غريب الحديث" أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت ٢٢٤هـ) تحقيق: د.  
محمد عبد المعيد خان-الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن-  
الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- 49- "فهرسة ابن خير الإشبيلي" أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)  
تحقيق: محمد فؤاد منصور-الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان- الطبعة الأولى،  
١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- 50- "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" حاجي خليفة (ت 1067هـ)-الناشر: مكتبة  
المثنى - بغداد- تاريخ النشر: 1941م.
- 51- "المجموع شرح المذهب" محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)- الناشر: دار الفكر.
- 52- "مجموع الفتاوى" أحمد بن عبد الحلیم بن تیمية الحراني (ت 728هـ) تحقيق: عبد الرحمن  
بن محمد بن قاسم- الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة، المملكة العربية  
السعودية- عام النشر: 1416هـ-1995م.
- 53- "مختار الصحاح" محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ) تحقيق:  
يوسف الشيخ محمد- الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا-  
الطبعة: الخامسة، 1420هـ/1999م.

- 54-"مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه" محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف الأثيوبي الهزري الكري البُوطي-مراجعة لجنة برئاسة: هاشم محمد علي حسين مهدي- الناشر: دار المنهاج، المملكة العربية السعودية – جدة-الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- 55-"مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه" أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت840هـ)- المحقق: محمد المنتقى الكشناوي- الناشر: دار العربية- بيروت- الطبعة: الثانية، 1403هـ.
- 56-"المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠هـ)- الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- 57-"المعالم الأثرية في السنة والسيرة" محمد بن محمد حسن شُرَّاب-الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق- بيروت-الطبعة: الأولى - ١٤١١ هـ.
- 58-"معالم السنن" (شرح سنن أبي داود)- حمد بن محمد بن الخطاب البستي الخطابي (ت388هـ)- الناشر: المطبعة العلمية – حلب- الطبعة: الأولى 1351هـ- 1932م.
- 59-"المعجم الأوسط" سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض -دار الحرمين-القاهرة.
- 60-"معجم البلدان" شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت-الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
- 61-"معرفة علوم الحديث" أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: السيد معظم حسين-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- 62-"المعرفة والتاريخ" يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت277هـ) تحقيق: أكرم ضياء العمري -ط2- مؤسسة الرسالة-بيروت-1401هـ- 1981م.
- 63-"المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس القرطبي (ت665هـ)-تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون، الناشر: دار ابن كثير-دمشق- الطبعة الأولى 1417هـ-1996م.
- 64-"مفتاح السعادة ومصباح السيادة" عصام الدين أبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل الملقب بطاش كبري زاده (ت 968هـ)، مطبعة الاستقلال، القاهرة.

- 65- "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) - حققه: محيي الدين ديب ميستو وآخرون - الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت) - الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- 66- "الموقظة في علم مصطلح الحديث" أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة - الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
- 67- "منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر" على عبد الباسط مزيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 68- "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (شرح النووي) - أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- 69- "المنهل العذب المورد شرح سنن الإمام أبي داود" محمود محمد خطاب السبكي - الناشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر - الطبعة: الأولى، ١٣٥١ - ١٣٥٣ هـ.
- 70- "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748 هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (ط1 - دار المعرفة - بيروت - لبنان - 1382 هـ - 1963 م).
- 71- "النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة" أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف - الناشر: دار الصحابة للتراث - الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- 72- "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" محمد بن محمد ابن سيد الناس، اليعمرى الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤ هـ) تحقيق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم - الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- 73- "النكت على كتاب ابن الصلاح" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) تحقيق: ربيع المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1 - 1404 هـ / 1984 م).
- 74- "النكت الوفية بما في شرح الألفية" برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي - تحقيق: ماهر ياسين الفحل - الناشر: مكتبة الرشد ناشرون - الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- 75- "النهاية في غريب الحديث والأثر" المبارك بن محمد بن الأثير (ت 606 هـ) - تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي - الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979 م.

## المحتويات

4.....	مقدمة
.....	المقرر الدراسي
.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
7.....	سنن أبي داود
7.....	أولاً-التعريف بالمؤلف
7.....	1-اسمه ونسبه وكنيته:
8.....	2-نسبته:
8.....	3-مولده ونشأته ووفاته.
8.....	4-ثناء العلماء عليه:
9.....	5-أبرز مشايخه وتلاميذه:
9.....	6-مؤلفاته:
10.....	7-مذهبه الفقهي:
10.....	8-من روائع أقواله:
11.....	9-من سيرته:
11.....	ثانياً-التعريف بالسنة
12.....	1-اسم الكتاب:
12.....	2-موضوع الكتاب:
12.....	3-مكانة «السنة»، وثناء العلماء عليه:
14.....	ثالثاً-منهج أبي داود في تأليف «السنة»
20.....	خامساً-الدراسات المعاصرة في منهج أبي داود
21.....	سادساً-شرط أبي داود في «السنة»
24.....	سابعاً-سكوت أبي داود عن الحديث

26	.....	ثامناً-درجة أحاديث «سنن أبي داود».
27	.....	تاسعاً-طبقات رُواة «السنن» من حيث العدالة والضبط
29	.....	عاشراً-لماذا أورد أبو داود الضعيف في كتابه؟
30	.....	الحادي عشر-رواة «سنن أبي داود».
32	.....	الثاني عشر-أهم شروح «سنن أبي داود».
32	.....	1-«معالم السنن»
33	.....	2-«مختصر سنن أبي داود»
33	.....	3-«تهذيب سنن أبي داود»
34	.....	4-«شرح سنن أبي داود»
35	.....	5-«عون المعبود شرح سنن أبي داود».
36	.....	الثالث عشر- قراءة لأحاديث مختارة من سنن أبي داود.
41	.....	سنن النسائي
41	.....	أولاً-التعريف بالمؤلف
41	.....	1-اسمه ونسبه وكنيته:
41	.....	2-نسبته:
42	.....	3-مولده ونشأته ووفاته.
43	.....	4-ثناء العلماء عليه:
43	.....	5-أبرز مشايخه وتلاميذه:
43	.....	6-مؤلفاته:
44	.....	7-مذهبه الفقهي:
44	.....	8-من سيرته:
44	.....	ثانياً-التعريف بالسنن
45	.....	1-اسم الكتاب:

- 2- موضوع الكتاب: ..... 46
- 3- مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه: ..... 46
- 4- من هو منتخب السنن الصغرى «المجتبى»؟ ..... 47
- ثانياً- منهج النسائي في تأليف «السنن» ..... 48
- ثالثاً- شرط النسائي في «السنن» ..... 56
- رابعاً- الدراسات المعاصرة في منهج النسائي ..... 60
- خامساً- مقارنة بين «السنن الكبرى» و«المجتبى» ..... 61
- سادساً- درجة أحاديث «سنن النسائي» ..... 62
- سابعاً- رواية «سنن النسائي» ..... 65
- ثامناً- شروح «سنن النسائي» ..... 66
- 1- «زهر الربى على المجتبى» ..... 66
- 2- «حاشية السندي» ..... 67
- 3- «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية» ..... 67
- 4- «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» ..... 68
- تاسعاً- قراءة لأحاديث مختارة من «سنن النسائي» ..... 69
- جامع أبي عيسى الترمذي ..... 74
- أولاً- التعريف بالمؤلف ..... 74
- 1- اسمه ونسبه وكنيته: ..... 74
- 2- نسبه: ..... 74
- 3- مولده ونشأته ووفاته ..... 75
- 4- ثناء العلماء عليه: ..... 75
- 5- أبرز مشايخه وتلاميذه: ..... 75
- 6- مؤلفاته: ..... 76

- 7- هل ثبت عن ابن حزم تجهيله للترمذي؟ ..... 76
- ثانياً-التعريف بجامع الترمذي ..... 77
- 1-اسم الكتاب: ..... 77
- 2-موضوع الكتاب: ..... 78
- 3-مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه: ..... 78
- ثالثاً-منهج الترمذي في تأليف «الجامع» ..... 80
- رابعاً-شروط الترمذي في «الجامع» ..... 84
- خامساً-الدراسات المعاصرة في منهج الترمذي ..... 87
- سادساً-مقارنة بين «جامع الترمذي» و«سنن أبي داود والنسائي» ..... 88
- سابعاً-درجة أحاديث «جامع الترمذي» ..... 90
- ثامناً-بيان مصطلحات الترمذي في الحكم على الحديث ..... 91
- تاسعاً-رواة «جامع الترمذي» ..... 96
- عاشراً-أهم شروح «جامع الترمذي» ..... 97
- 1-«عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ شرح سنن الترمذي» ..... 97
- 2- «النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي» ..... 99
- 2-«قوت المُخْتَدِي على جامع الترمذي» ..... 102
- 3-«تعفة الأحوذِي بشرح جامع الترمذي» ..... 103
- الحادي عشر- قراءة لأحاديث مختارة من «جامع الترمذي» ..... 104
- سنن ابن ماجه ..... 108
- أولاً-التعريف بالمؤلف ..... 108
- 1-اسمه ونسبه وكنيته: ..... 108
- 2-نسبته: ..... 108
- 3-مولده ونشأته ووفاته ..... 109

109	4- فناء العلماء عليه:
109	5- أبرز مشايخه وتلاميذه:
110	6- مؤلفاته:
110	ثانياً- التعريف بسنن ابن ماجه.
110	1- اسم الكتاب:
111	2- موضوع الكتاب:
111	3- مكانة «السنن» وفناء العلماء عليه:
112	ثانياً- منهج ابن ماجه في تأليف «السنن».
115	ثالثاً- شرط ابن ماجه في «سننه».
115	رابعاً- الدراسات المعاصرة في منهج ابن ماجه.
117	خامساً- درجة أحاديث «سنن ابن ماجه».
117	سادساً- زوائد «سنن ابن ماجه».
119	سابعاً- زوائد القطان راوي السنن.
120	ثامناً- رواة «سنن ابن ماجه».
120	تاسعاً- أهم شروح «سنن ابن ماجه».
120	1- «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه».
121	2- «مشارك الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه».
122	3- «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه».
123	4- حاشية السندي «كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه».
124	عاشراً- قراءة لأحاديث مختارة من «سنن ابن ماجه».
127	سنن الدارمي.
127	أولاً- التعريف بالمؤلف.
127	1- اسمه ونسبه وكنيته:



127	2-نسبته:
128	3-مولده ونشأته ووفاته.
128	4-ثناء العلماء عليه:
128	5-أبرز مشايخه وتلاميذه:
129	6-مؤلفاته:
129	7-مناصبه:
129	ثانياً-التعريف بسنن الدارمي
129	1-اسم الكتاب:
130	2-موضوع الكتاب:
130	3-مكانة «السنن» وثناء العلماء عليه:
131	ثالثاً-منهج الدارمي في تأليف «السنن»
134	رابعاً-شرط الدارمي في «سننه».
134	خامساً-الدراسات المعاصرة في منهج الدارمي
135	سادساً-درجة أحاديث «سنن الدارمي»
136	سابعاً-زوائد «سنن الدارمي»
136	ثامناً-رواة «سنن الدارمي»
136	تاسعاً-أهم شروح «سنن الدارمي»
137	«فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن»
138	عاشراً-قراءة لأحاديث مختارة من «سنن الدارمي»
141	المصادر والمراجع